جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

القراءات القرآنية في كتاب الكشاف للزمخشري

إعداد الطالب
نضال محمود الفراية

إشراف
الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــــــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
في اللغة والنحو قسم اللغة العربية وآدابهـــــا

جامعة مؤتة، 2006

الفصل الثالث

المستوى الصرفي:

الصَّرفُ في اللّغةِ هو ردّ الشيءِ عن وجْهِه، وهو التّقلّبُ والحيلةُ والزيادةُ والفضلُ، وهو مصدرُ صرّفَ من باب (ضَرَبَ) ومعناه التّبديلُ والتغيّر، والتّصريف: التغيير والتقليب من حالةٍ إلى أُخرى، وهو مصدر (صرّف) للمبالغة والكثرة، أي جعلَهُ ينقلبُ في جهاتٍ مختلفةٍ ونواحٍ كثيرة[1].

وفي الاصطلاح: هو معرفةُ أنفُسِ الكلمة الثابتة[2]، والتّصريف أنْ تأتيَ إلى الأصول من حروف الكلمة فتتصرف فيها بزيادةِ حرفٍ أو تحريف[3]، وهو عند الجرجاني: "ما يطرأ على أحوال الكَلِم من إعلال"[4]، والتّصريف ميزان العربيّة وأشرف شطريها[5].

فالصرف أو التصريف هو علمٌ يبحثُ في التغيّرات التي تطرأ على بنية الكلمة العربيّة بالزيادة والحذف والاشتقاق والتصغير والتكسير...

وممّا رصدتْه الدراسةُ من قراءاتٍ في الكشاف الظواهر التّالية:

أولاً: في بنية الكلمة العربيّة:

1.3 معاني زيادات الأفعال:

معنى التكثير:

في قولـــه تعالى: "ومِنْهُم مَنْ يَلْمِزُكَ"[6]، جاء في الكشاف[7]: "وقرىء[8]: (يلامِزُكَ): التثقيل والبناء على المفاعلة مبالغة في اللمز".

---

(1) لسان العرب: 8/228-230 (صرف)، وانظر منهج أبي حيان: 213، والصرف الواضح: 19

(2) المنصف: 34، وانظر الممتع في التصريف: 33، والمغني الجديد في علم الصرف: 14

(3) انظر التصريف الملوكي: 5-7

(4) التعريفات: 133

(5) الممتع في التصريف: 31

(6) التوبة: 58

(7) الكشاف: 2/197

(8) مختصر ابن خالويه:53، والسبعة:315، وإعراب القراءات السبع وعللها:1/249، وزاد المسير:3/454، والدر المصون: 3/476

وهي مفاعلة من واحد، لأنّه فعلٌ لم يقع من الرسول صلى الله عليه وسلم[2] .

وفي قوله تعالى: "لِمَ تَلْبِسُونَ الحقَّ"[3]، جاء في الكشاف[4]: "وقرىء: (تُلَبِّسُونَ) بالتشديد، وقرأ يحيى بنُ وثّاب (تَلْبَسون) بفتح الباء، أي تَلْبَسون الحقّ مع الباطل، كقوله[5]:

إذا هوَ بالْمَجدِ ارتدى وتأزّرا)

قراءة التشديد (تُلَبِّسون) للتكثير كقولهم: جرّحت وقتّلت[6].

وفي قولـــه تعالى: "بما كانوا يكْذِبونَ"[7]، يقول الزمخشري[8]: "وقرىء[9]: يُكذِّبونَ) من كذّبه، الذي هو نقيض صدّقه، أو من كذّب الذي هو مبالغةٌ في الكذب"

تُعدُّ صيغتا (المفاعلة = فاعل) و(تفعّل = فعّل) هما الصيغتان اللتان رصدتهما الدراسةُ في إفادة معنى التكثير في الكشاف، وقد ذكر رمضان عبدالتواب أنّ تكريرَ عين الفعل في اللّغاتِ الساميةِ يدلُّ على التكرار في الحدث[10]، كما فسّر عبد الصبور شاهين الزيادةَ في الصيغتين صوتياً، وهو مضاعفة زمن النطق[11]، وهذه المضاعفة في النطق لا بدّ أن يكونَ هدفُها معنًى معيّناً، وأرجّحُ أنّه التكثير وخصوصاً أنّ بعضَ الباحثين قد ذكرَ أنّ أكثرَ معاني (فعّل) هو معنى التكثير[12].

---

(1) مختصر ابن خالويه:53، والسبعة:315، وإعراب القراءات السبع وعللها:249/1، وزاد المسير:454/3، والدر المصون: 476/3

(2) انظر البحر المحيط: 56/5

(3) آل عمران: 71

(4) الكشاف: 436/1

(5) عجز بيت وصدره (فلا أبَ وابنا مثلَ مروان وابنِهِ) وهو لرجلٍ من عبد مناة في تلخيص الشواهد:413-414، وخزانة الأدب: 67/4، وشرح التصريح: 243/1، والمقاصد النحوية: 355/2، وشرح المفصل: 101/2، 110

(6) انظر البحر المحيط: 419/2

(7) البقرة: 10

(8) الكشاف: 178/1-179

(9) الإتحاف: 129، والتيسير: 72، والسبعة: 141، والطبري: 284/1، والعنوان: 44، والأمالي الشجرية: 2/ 240

(10) المدخل إلى علم اللغة: 232، وانظر منهج أبي حيان: 216

(11) المنهج الصوتي: 70

(12) أقسام الكلام العربي: 293

السلب والإزالة:

في قوله تعالى: "إنّ السّاعةَ آتِيَةٌ أكادُ أُخفِيها"[1]، جاء في الكشاف[2]: "وعن أبي الدرداء وسعيد بنِ جبير: (أُخفِيها)[3] بالفتح من خفاه، إذا أظهره: أي قَرُبَ إظهارُها؛ كقولـــه تعالى: "اقتربتِ الساعةُ"[4]، وقد جاء في بعضِ اللّغاتِ أخفاه بمعنى خَفاه، وبه فُسِّر بيتُ امرىء القيس[5]:

فإنْ تَدْفِنوا الدّاءَ لانُخْفِه وإنْ تَبْعَثُوا الحربَ لا نَقْعُدِ

فأكاد أُخفِيها محتمل المعنيين).

فجاءت (أُخفِيها) بمعنى أظهرها[6]، فكأنّهُ سلَبَ خفاءَها، تقول العربُ: أخفيتُ الشيء، أي أظهرته[7]، ومنه قول الشاعر[8]:

خَفَاهُنّ من إيقَانِهنّ كأنّما خَفَاهُنّ وَدْقٌ مِنْ عَشِيٍّ مُجَلِّبِ

وفي قولـــه تعالى: "فَلمّا أضَاءتْ ما حولَهُ ذَهبَ اللهُ بِنُورِهم"[9] جاء في الكشاف[10]: "وقرأ اليماني[11]: "أذهبَ اللهُ نورَهم" والفرقُ بينَ أذْهَبه، وذَهَبَ به، أنّ معنى أذهبه:

---

(1) طه: 15

(2) الكشاف: 532/2

(3) انظر البحر: 232/6، والرازي: 22/22، والمحتسب: 47/2، ومختصر ابن خالوية: 87، ومعاني الفراء: 176/2، وحاشية الشهاب: 194/6

(4) القمر: 1

(5) لامرىء القيس في ديوانه: 645/2، واللسان: 116/5، وبلا نسبة في تهذيب اللغة: 595/7

(6) انظر الطبري: 121/13 و113/16، ومعاني الزجاج: 352/3، وإعراب النحاس: 352/2، والتبيان: 2/ 887، والقرطبي: 182/11، والبرهان: 121/3، والثعالبي: 26/3،

(7) انظر البحر المحيط: 232/6، وتهذيب اللغة: 595/7

(8) لامرىء القيس في ديوانه: 395/1، وفيه(أنفاقهن) بدل(إيقانهن) و(مُحْلِبٍ) بدل (مجلّبٍ)، ولسان العرب:5/ 116، ومقاييس اللغة:202/2، والعين: 314/4، وتهذيب اللغة: 596/7، وتاج العروس: 170/2.

(9) البقرة: 17

(10) الكشاف: 200/1

(11) البحر: 80/1، والبيضاوي: 190/1، والبرهان: 494/1، 81/4، والطبري: 142/1، والدر المنثور: 1/ 80، والنسفي: 89/3، وروح المعاني: 164/1

أزاله وجعله ذاهباً"، وواضح أنّ صيغة (أفعل: أذهب) أفادتْ التعديةَ إلاّ أنّ الزمخشري اعتَمدَ على الدلالة، فهي عنده بمعنى أزَالَهُ.

الصيرورة: في قولــه تعالى: "أَخَذَتِ الأَرْضُ زُخْرُفَهَا وازَّيَّنَتْ"[1].جاء في الكشاف[2]: "وقرىء[3]: (وأزْيَنَت)، أي أفعلت من غيرِ إعلال كأغيلت، أي صارتْ ذاتَ زينةٍ"، فمن معاني أفعل الصيرورة كأحصد الزرع[4].

الدخول في الزمان والمكان:

في قوله تعالى: "بالغُدُوِّ والآصَال"[5]. جاء في الكشاف[6]: "وقرىء[7]:والإيْصَال، من آصَلُوا إذا دخلوا في الأصيل"، والإيصالُ مصدرُ آصل أي دخلوا في الأصيل كما تقول: أصبَحَ، إذا دخلَ في الإصباح[8]. وفي قولــه تعالى: "ثُمَّ اقْضُوا إليّ"[9]، جاء في الكشاف[10]: "وقرىء[11]: (ثمَّ أفضوا إليّ) بالفاء بمعنى: ثمَّ انتهوا إليّ بشرّكم، وقيل هو من أفضى الرجلُ إذا خرج إلى الفضاءِ، أي أصحروا به"**الدخول في الشيء:** في قوله تعالى: "قَدْ أَفْلَحَ المُؤْمِنونَ"[12]، جاء في الكشاف[13]: "أفلحَ: دخل في

---

(1) يونس: 24

(2) الكشاف: 233/2

(3) الطبري:72/11، والقرطبي:327/8، والإتحاف:248، والمحتسب:311/1، ومختصر ابن خالويه: 56، ومعاني الزجاج:15/3، وحاشية الجُمل:342/2، ومشكل إعراب القرآن:378/1، والعكبري:671/2

(4) البحر المحيط: 143/5

(5) الرعد: 15

(6) الكشاف: 354/2

(7) مختصر ابن خالويه: 66، وحاشية الشهاب: 231/5، والمحرر: 152/8، وروح المعاني: 126/13، والدر المصون: 236/4

(8) انظر البحر المحيط: 378/5، والمحتسب: 356/1

(9) يونس: 71

(10) الكشاف: 246/2

(11) معاني الفراء: 474/1، والتبيان: 681/2، وإعراب النحاس: 69/2، ومختصر ابن خالويه: 57، ومعاني الزجاج: 29/3، والرازي: 145/17، والمحتسب: 315/1، والدر المصون: 55/4، وروح المعاني: 158/11

(12) المؤمنون: 1

(13) الكشاف: 25/3

الفلاح، كأبْشَر دخل في البشارة، وعليه قراءة طلحةَ بنِ مصرف[1]: "(أُفْلِحَ) على البناء للمفعول"

في قوله تعالى: "يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ ساقٍ"[2]. جاء في الكشاف[3]: "وقرىء[4]: (تُكْشفُ) بالتاء المضمومة وكسر الشين من أكشف: إذا دخل في الكشف"

يظهر من العرض السابق أنّ من معاني (فعّل وفاعل) التكثير والمبالغة ومن معاني (أفعل) السلب والإزالة والصيرورة والدخول في الزمان والمكان والدخول في الشيء[5].

2.3 **المشتقات:**

تتميز اللُّغةُ العربيّةُ بأنّها لغةٌ اشتقاقية، وهذا يعني أنّ المادةَ اللغويّةَ (الجذر) في اللغة العربيّة، يُمكِنُ تشكيلها على هيئاتٍ مختلفة، كلُّ هيئةٍ لها وزنٌ خاصّ، ولها وظيفة خاصّة[6].

اختلف القدماءُ حول المصدر والفعل، أيهما أصل وأيّهما فرع، فذهب البصريون إلى أنّ المصدر أصلٌ للفعل، ومن ثَمَّ فإنّه أصلُ المشتقات، وذهبَ الكوفيون إلى أنّ الفعلَ اصلٌ للمصدر، وبالتالي فإنّه أصلُ المشتقات[7]، ونحن في الحقيقة إذ نعرضُ هذا الرأي، لا نهدف ترجيح رأي على آخر، فلا أهمية لهذا الترجيح في الدرس اللغوي بعامّة، وفي دراستنا على وجه الخصوص، وإنّما كانت إشارتُنا لأنّنا وضعنا المصدر أو ما يتداخل فيه المصدر مع بعض

---

(1) الرازي: 78/23، ومختصر ابن خالويه: 97، وحاشية الشهاب: 319/6، ومعاني الزجاج: 5/4، والمحكم في نقط المصاحف: 88، والمحرر: 330/10، وفتح القدير: 473/3

(2) القلم: 42

(3) الكشاف: 147/4

(4) الإتحاف: 421، ومختصر ابن خالويه: 160، وفتح القدير: 375/5، وروح المعاني: 43/29، والدر المصون: 358/6، والبحر: 316/8

(5) انظر التطبيق الصرفي، عبده الراجحي: 32، وما بعدها

(6) التطبيق الصرفي: 75، والمغني الجديد في علم الصرف: 213، ومصادر الأفعال الثلاثية:16

(7) انظر تفصيل المسألة في الإنصاف: 192، الإيضاح في علل النّحو: 56، والتبيين: 143

كانت إشارتُنا لأنّنا وضعنا المصدر أو ما يتداخل فيه المصدر مع بعض المشتقات تحت بابٍ واحدٍ. ومن القراءات القرآنيّة التي وردت في الكشاف ووجّها الزمخشري وفق علّة الصرف ما يلي:

المصادر:

المصدر هو الاسم الذي يدلُّ على الحدث مجرداً من الزمن المكان[1]، وهو لا يأتي إلا من مادة مُخصبة، أي يمكن الاشتقاقُ منها قياساً[2]، والحقيقة أنّنا وقفنا في هذا الموضع من الدراسة عند تلك القراءات التي وجّهها الزمخشري على المصدر أو على الجمع أو اسم المكان أو الفعل في الوقت نفسه، من ذلك:

في قولـــه تعالى: "ترى الله جَهْرَةً"[3]. جاء في الكشاف[4]: "وقرىء[5]: (جَهَرَة) بفتح الهاء، وهي إمّا مصدر كالغَلَبَة وإما جمع جاهر".

وتوجيه الزمخشري صحيح، فإذا عددنا (جَهَرَة) من المصادر، فمصادر الأفعال الثلاثية لا تدرك إلا بالسماع لكثرة ما يقع فيها من الاختلاف[6]، أما من حيث إنّها جمع جاهر، فذلك صحيحٌ أيضاً، إذ إنّ بناء (فَعَلَة) يُجمع عليه ما كان على وزن فاعل، ويشترط أنْ يكون صحيح اللام، ووصفاً لمذكر عاقل[7]، ولكننا نودّ الإشارة إلى أمرين: أولهما: هو أنّ قبيلةَ تميم تميلُ إلى فتح أصوات الحَلْق؛ لأنَّ أصوات الحلق تؤثر الفتحة[8]، وفي هذه المسألةِ خالفَ ابنُ جنّي البصريين إذ عدّوا التحريكَ فيما هو ساكنٌ لغةً، ووافقَ الكوفيين الذين أجازوا فتحَ الأصواتِ الساكنةِ الحلقيةِ وإنْ لم يسمعوها[9].

---

(1) انظر أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 208، ومعجم النّحو: 343

(2) المنهج الصوتي للبنية العربيّة: 109، ومنهج أبي حيان: 226

(3) البقرة: 55

(4) الكشاف: 282/1

(5) البحر: 211/1، والتبيان: 64/1

(6) أبنية الصرف: 211، وانظر مصادر الأفعال الثلاثية: 177

(7) الصرف، حاتم الضامن: 265

(8) اللهجات العربيّة في التراث: 263/1

(9) المحتسب: 84/1

والثاني: إنّ معاجمَ اللّغةِ في تفسيرها للآيةِ ذكرتْ أنّ (جَهرَة) مصدرٌ، ومعناه: عياناً يكشف ما بيننا وبينه[1].

وفي قوله تعالى: "فَسَبِّحْهُ وأدْبارَ السُّجود"[2]، جاء في الكشاف[3]: والأدْبار: جمع دُبُر، "وقرىء[4]: (وإدبار) من أدْبرتِ الصّلاةُ، إذا انقضتْ وتمّتْ، ومعناه: وقت انقضاء السجود، كقولهم: آتيك خُفُوقَ النجم".

فالبناء (أفْعال) هو من أبنيةِ جموع القلّة المقيسة[5]، كما أنّ البناءَ (إفْعال) من أبنية المصادر غير الثلاثية المقيسة[6].

وقد وجّهَ الزمخشري قراءاتٍ لا بأسَ بها في الكشاف على المصدر والجمع[7]، كما جاءتْ توجيهاتٌ أخرى له اشترك فيها المصدر والفعل كما في قوله تعالى: "وكذلك أخْذُ ربّكَ إذا أخَذَ القُرَى"[8] جاء في الكشاف[9]: (مَحَلُّ الكافِ الرفعُ تقديره: ومثلُ ذلك الأخْذُ (أخْذُ ربّك)، والنّصب فيمن قرأ[10]، (وكذلك أخَذَ ربّك) بلفظ الفعل).

وفي قولــه تعالى: "إنّه عَمَلٌ غَيرُ صالحٍ فلا تَسْألَنِ مَا لَيْسَ لك به علمٌ"[11]، جاء في الكشاف[12]: "وقرىء[13]: (عَمِلَ غَيْرَ صالحٍ)، أيْ عَمِلَ عملاً غيرَ صالحٍ"

---

(1) انظر الصحاح: 618/2، وتاج العروس: 489/10، ولسان العرب:225/3، وأساس البلاغة:67

(2) ق: 40

(3) الكشاف: 12/4

(4) الإتحاف: 398، والسبعة: 607، والكشف: 285/2، والنشر: 276/2، والعنوان: 179

(5) انظر الكتاب: 490/3

(6) أبنية الصرف: 218

(7) فاطر: 5، محمد: 24، محمد: 26، والمرسلات: 6، وفي الكشاف:300/3، 536/3، 537/3، 203/4

(8) هود: 102

(9) الكشاف: 292/2

(10) البحر: 261/5، والقرطبي: 95/9، وإعراب النحاس: 110/2، والرازي: 58/18

(11) هود: 46

(12) الكشاف: 273/2

(13) البحر: 229/5، وإيضاح الوقف والابتداء: 713، وغرائب القرآن: 20/12، والسبعة: 334، ومعاني الأخفش: 353/2، والمكرر: 56، والتبصرة: 539

وما يمكن أنْ يشار إليه هنا هو أثر الحركات في تحديد صيغة الكلمة العربيّة، فهي التي ميّزت (أخَذَ) الفعل الماضي عن مصدره أخْذ، و(عَمِلَ) عن عَمَلٌ، فإذا وُصِفَتْ الحركاتُ بأنّها تميّز المعاني المتكافئة[1]، فهي أيضاً تميّز الألفاظَ المتكافئة.

ويتداخل المصدر مع اسمي المكان والزمان كذلك، ففي قوله تعالى: "ما شَهِدْنا مُهْلَكَ أهْلِهِ"[2]، جاء في الكشاف[3]: "وقرىء[4]: (مَهْلِك) بفتح الميم واللام وكسرها من هَلك، و(مُهْلَك) بضمّ الميم من أهلك، ويحتمل المصدر والزمان والمكان" فإمّا أنْ يكون المعنى: شهدنا إهْلاكَهم، أو وقتَ مَهْلِكِهم أو مكان مَهْلَكهم.

- وفي قوله تعالى: "آياتُنا مُبْصِرَةً"[5]، يقول الزمخشري[6]: "وقرأ علي بن الحسين وقتادةُ:(مَبْصَرة)[7]، وهي نحو مَجْبَنة ومَنْحَلة ومَجْفَرة، أي مكاناً يكثر فيه التبصّر"، وعدّها أبو حيان مصدراً ، لكنّها كَثُرتْ في صفات الأماكن نحو: أرضٌ مَسْبَعَة ومكان مصبغة[8].

وقد جاء مثل ذلك في الكشاف[9].

اسما الزمان والمكان:

ما زال الموضوعُ ذا صلةٍ بالجزئية السابقة، وهي تداخل اسمي الزمان والمكان مع المصادر الصريحة، ويصاغُ اسما الزمانِ والمكانِ من الثّلاثي المجردِ على بناءين (مَفْعَل) و(مَفْعِل)، ويمكن أنْ تزاد عليها تاء التأنيث (مَفْعَلَة) و(مَفعِلَة)

---

(1) الحركات الإعرابية بين الدلالة الصوتية والدلالة النحوية: 202

(2) النمل: 49

(3) الكشاف: 152/3

(4) البحر: 84/7، والسبعة: 393، 483، والكشف: 65/2، 162، والتيسير: 144، والعنوان: 123

(5) النمل: 13، وانظر الإسراء: 56

(6) الكشاف: 139/3، و454/2

(7) حاشية الشهاب: 37/7، والقرطبي: 163/13، والمحتسب: 136/2، والرازي: 184/24، ومجمع البيان: 201/19

(8) البحر: 58/7

(9) المؤمنون: 29، والحج: 34، وهود: 41، والتوبة: 57، والنساء: 31، والأحزاب: 13، والدخان: 51، ومريم:73،وفي الكشاف على التوالي:31/3،14/3، 270/2، 196/2، 522/1، 254/3، 507/3، 521/2

و(مَفْعُلة) ويصاغان من المزيد الرباعي، على لفظ اسم المفعول من فوق الثلاثي، وهما يدلاّن على زمن وقوع الفعل أو مكانه[1].

ومما جاء في الكشاف:

في قوله تعالى: "حتّى مَطْلَعِ الفَجْرِ"[2]، جاء في الكشاف[3]: "وقرىء[4]: (مَطْلِع) بفتح اللام وكسرها" وفتح اللام عند الزمخشري مصدر، كقول الشاعر:

كأنّ مَجَرّ الرّامِساتِ ذيُولَها.....)[5]

فجعلَ (مَجرّ) مصدراً بمعنى (الجرّ) عاملا عملَ فعله فنصب (ذيولَها) على المفعوليّة. وعدّ بعضُ اللغويين (مطلِع) بالكسر اسمَ مكان في لغة تميم[6]، وعدّ بعضهم الكسرَ والفتحَ مصدراً في لغتهم أيضاً، أمّا في لغة الحجاز فالمصدر بالفتح، وموضع الطلوع بالكسر[7]، فإذا كان (مَطْلِع) بالكسر اسمَ مكان فإنّه خالف قواعد الصرفيين، إذْ عدّوا أنّ اسم المكان أو الزمان يصاغ على (مَفْعَل) مما كان مضارعه مفتوح العين أو مضمومها من الصحيح وغيره، ومما كان معتل اللام مطلقاً[8]، وعلى هذا فإنّ القياس (مَطْلَع) بفتح اللام في اسم المكان، وكان الكسائي يقول: في (مَطْلِع) بكسر اللام، اسم مكان، هذه لغةٌ ماتتْ في كثيرٍ من لغات العرب، وبقي (مطلع) بكسرها في اسم المكان والزمان على ذلك القياس[9]، أي لا بدّ أنْ يكون مضارع (طَلَعَ) هو(تَطلِعُ) في لغة مَنْ قالَ (مَطْلِع) اسم مكان، ويضيف أحمد علم

---

(1) انظر المفصل: 295، وهمع الهوامع: 326/3، والتطبيق الصرفي: 85

(2) القدر: 5، وانظر الكهف: 90

(3) الكشاف: 273/4، وانظر: 498/2

(4) السبعة: 693، والإتحاف: 442، والرازي: 37/22، والنشر: 403/2، والتيسير: 224، ومعاني الفرّاء: 3/ 28-281، والكافي: 204، والعنوان: 211، والكشف: 385/2، ومشكل إعراب القرآن: 488/2

(5) صدر بيت للنابغة في ديوانه: 31، وعجزه (عَلَيهِ قَضيمٌ نَمّقَتْهُ الصّوانِع)، وفي الكشاف: 498/2، والمفصل: 296، وخزانة الأدب: 453/2، وشرح المفصل: 110/6، 111، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب: 16/2 ، وشرح عمدة الحفاظ: 733

(6) شرح السيرافي: 279/5

(7) انظر البحر المحيط: 497/8، والتبيان: 1296/2، والبيان، لابن الأنباري: 524/2

(8) أبنية الصرف: 287

(9) البحر المحيط: 161/6

الدين الجندي: وصيغة الكسر (مطلِع) وإنْ خالفتْ قياس الصرفيين، غير أنّها لهجة معترفٌ بها في تميم[1].

ومن القراءات المشكلة عند الصرفيين قراءةُ (مَسكَنِهم) في قوله تعالى: "لقدْ كانَ لسبأ في مَسكَنِهمْ آيةٌ"[2]،

وجاء في الكشاف[3]: (وقرىء[4]: "مَسْكِنهم"، بفتح الكافِ وكسرِها، موضع سكناهم وهو بلدُهم وأرضُهم التي كانوا مقيمين فيها، أو مسكن كلّ واحدٍ منهم)، والأصل في اسم المكان من سكن: مَسْكَن؛ لأنّه من: فَعَل يَفْعُل.

يقول السيوطي في مثل ما ورد في القراءتين: (مَطْلِع ومَسْكِن) بالكسر هي مسموعة ولا يقاس عليها، والقياس فتحها[5]. وربّما يجوز لنا أنّ نعدّ بناء (مَفْعِل) في مثل الأنماط السابقة بناءً مقيساً، وأنّ الاستقراء للّغة كان ناقصاً في أثناء وَضْعِ القواعدِ والضوابط وخصوصاً الصرفيّة، وتشدّد القدماءُ في تحديد زمان ومكان الاحتجاج اللغوي، هو ما دفع إلى إهمال كثيرٍ من الأنماط اللغوية.

ويصاغ اسما المكان والزمان من المزيد والرباعي على بناء اسم المفعول، وهو أيضاً يتداخل مع المصدر، ففي قوله تعالى:"وندْخِلكُم مُدْخلاً كريماً"[6]. يقول الزمخشري[7]:

"ومُدْخلاً[8] بضمّ الميم وفتحها بمعنى المكان، والمصدر فيهما".

---

(1) اللهجات العربيّة في التراث: 606/2

(2) سبأ: 15

(3) الكشاف: 284/3

(4) البحر: 269/7، والإتحاف: 359، ومعاني الزجاج: 247/4، والسبعة: 528، والتبصرة: 644، والطبري: 53/22، والعنوان: 156

(5) همع الهوامع: 326/3-327، وهذه الأنماط هي: المشْرِق، والمطلِع، والمغرِب، والمرفِق، والمجزِر، والمحشِر، والمسقِط، والمنبِت، والمسكِن، والمنسِك، والمسجِد.

(6) النساء: 31

(7) الكشاف: 522/1

(8) البحر المحيط: 235/3، والنشر: 249/2، والطبري: 30/5، وإعراب النحاس: 411/1، والسبعة: 232، والمكرر: 29، وحجة القراءات: 199، والعنوان: 84، وروح المعاني: 19/5

ويقول في المفصل: "وما بُني من الثلاثي المزيد فيه والرباعي، فعلى لفظ اسم المفعول، كـــ(المُدْخَل والمُخْرَج والمُغار) "[1]

ومنه قول الشاعر[2]:

ومَا هي إلاّ في إزارٍ وعِلْقَةٍ مُغَارَ ابنِ همّامٍ عَلى حَيِّ خَثْعَما

والشاهد فيه نَصْب مُغارَ على الظرفية، يقول سيبويه: " فصيّر "مُغاراً" وقتاً وهو ظرفٌ"[3].

اسم الفاعل والصفة المشبهة:

قرّر النحويون أنّ اسمَ الفاعلِ هو ما دلّ على الحدث (الوصف) والحدوث وفاعله[4]، وأنّ صياغتَهُ من الثلاثي المجرد غالباً ما تكون على فاعل[5]، ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر[6]، وقرّروا أيضاً أنّ الصفةَ المشبهةَ "ما اشتق من فعلٍ لازم لِمَنْ قام به على معنى الثبوت"[7]، وذكرت خديجة الحديثي أنّ سيبويه لم يفرّق بين صيغ الصفة المشبهة واسم الفاعل[8]، فبعض النحويين قد ذكر صيغاً متعددةً لاسم الفاعل، وأنّ بناء (فاعل) يكون قياسياً من (فَعَل) متعدياً كان أم لازماً[9].

ويمكن التفريقُ بين الصيغتين بأنّ اسمَ الفاعلِ قائمٌ على الحدوث وضعاً، وعلى الثبوت وضعاً في الصفة المشبهة، (وكان حقّاً واجباً أنْ يكونَ الحدّانِ حاسمينِ لكلٍّ

---

(1) المفصل: 295

(2) لحميد بن ثور الهلالي في الكتاب: 234/1- 235، والأشباه والنظائر: 323/1، وبلا نسبة في الخصائص: 12/2، وشرح المفصل: 109/6، والمحتسب: 121/2

(3) الكتاب: 235/1

(4) انظر شرح ابن عقيل: 126/2، وشذور الذهب: 385، وقطر الندى: 230، وأوضح المسالك: 218/3

(5) انظر شرح المراح في التصريف: 116

(6) شرح التصريح: 79/2، وشرح ابن عقيل: 129/2

(7) رسالة في اسم الفاعل: 12

(8) أبنية الصرف: 276

(9) شرح ابن عقيل: 126/2-128، وانظر أوضح المسالك: 218/3-219

لبسٍ أو اضطراب)[1]، غير أنّ كثيراً ممّا جاء على فاعل دالٌّ على الثبوت، وأنّ بعضَ ما جاء على أبنية الصّفة المشبهة دالّ على الحدوث[2].

ولعلّ الزمخشري من علماء اللّغة الذين استندوا على تلك الدلالة (الحدوث والثبوت) في التفريق بين الصيغتين، يقول في توجيه قراءة (عَامِيْنَ) في قوله تعالى: "قوماً عَمِيْنَ"[3]، جاء في الكشاف[4]:

"وقرىء[5]: (عامين)، والفرق أنّ العَمى يدلّ على ثابت، والعَامي يدلُّ على عمًى حادث، نحو قوله: "ضائق به صدرك"[6]".

يقول أبو حيان: (ويدلّ على ثبوت هذا الوصف كونُه جاء على وزن (فَعِل)، ولو قصد الحدث لجاء على فاعل كما جاء: ضائق في ضيّق، وثاقل في ثقيل إذا قصد به حدوث الضيق والثقيل)[7].

وقال الأزهري أيضاً بصدد التفريق بين الصيغتين: (... جميع هذه الصفات المتقدمة الدّالة على الثبوت صفات مشبهة باسم الفاعل إلاّ إذا قُصد بها الحدوث فهي أسماء فاعلين)[8]. وممّا تناوبت الصيغتان فيه من قراءات:

في قولـــه تعالى: "مَلِك يَوْمِ الدّين"[9]، جاء في الكشاف[10]: "وقرىء[11]: مَلِك يوم الدّين ومالك يوم الدّين،.... ومَلِك هو الاختيار".

---

(1) رسالة في اسم الفاعل: 12

(2) نفسه: 12

(3) الأعراف: 64

(4) الكشاف: 86/2

(5) مختصر ابن خالويه: 44، وحاشية الجمل: 55/2، والرازي: 160/14، وروح المعاني: 154/8، وشرح المفصل: 83/6، والدر المصون: 289/3

(6) هود: 12

(7) البحر المحيط: 321/4

(8) شرح التصريح على التوضيح: 78/2

(9) الفاتحة: 4

(10) الكشاف: 56/1

(11) البحر: 20/1، ومختصر ابن خالويه:1، والمحرر: 104/1، والإتحاف: 154، والطبري: 50/1، ومعاني الزجاج: 46/1-47، وزاد المسير: 13/1، والنشر: 47/1

فـ(مالك) اسم فاعل، و(مَلِك) على وزن سَهِل، وهي لغة بكر بن وائل، وذكر أبو حيّان ثلاثَ عشرةَ قراءةً[1] في (ملك يوم الدّين).

وفي قولـــه تعالى: "وهذا ملْحٌ أُجاجٌ"[2] يقول الزمخشري[3]: "وقرىء[4]: (مَلِح) على فعل"، وقيل كأنّه حَذفُ (مالح) تخفيفاً، كما قال[5]:

وَصَلِّيانا بردا

يريد بارداً"، وذكر ابن جنّي في باب شجاعة العرب جوازَ حذفِ الألفِ من فاعل لتكون فَعِل[6]. وقد جاء في الكشاف: من ذلك كثير[7].

ومسألة أخرى نودّ الإشارة إليها هنا، وهي مسألة إعمال اسم الفاعل عمل فعله، فقد أجمع النّحويون على إعمال اسم الفاعل، إلاّ أنّهم اختلفوا في علّة العمل، وهي مشابهة اسم الفاعل للفعل المضارع لفظاً ومعنى[8]، ووضعوا شروطاً لعمله، ومنها أنّ اسمَ الفاعلِ المنوّن المجردِ من (أل) يجب أنْ يكون دالاً على الحال أو الاستقبال وأنْ يكون معتمداً[9]، وأجازَ الزمخشري أنْ يعمل اسم الفاعل عملَ الفعل سواءً أكان مثنّى أو جمعاً[10].

---

(1) انظر البحر المحيط: 20/1

(2) الفرقان: 53

(3) الكشاف: 96/3

(4) البحر المحيط: 507/6، وفتح الباري: 32/9، والمختصر: 105، والمحرر: 52/11، وغرائب القرآن: 19 /27، والتبيان: 988/2، وروح المعاني: 124/2

(5) شطر من رجز للضبيّ في تهذيب اللغة: 199/2 و308/3، وتاج العروس: (ضبب) :237/3 وبلا نسبة في العين: 193/6، 97/7.

(6) الخصائص: 145/2

(7) الأحقاف: 9، والمؤمنون:104 ، وفاطر: 12، والأعراف: 165، ويس: 55 ، وفي الكشاف:3 /517، 3/ 43، 304/7، 127/2، 327/3.

(8) يقول الزمخشري: (أو شبّه اسم الفاعل في ذلك بالمضارع لتآخٍ بينهما) انظر الكشاف: 341/3، وانظر رسالة في اسم الفاعل: 30، و38

(9) انظر شرح المفصل:78/6، والتصريح:56/2-66، وشرح ابن عقيل: 100/2-105،المفصل: 282-283

(10) المفصل: 281

ومنَعَ ذلك الخليلُ وسيبويه[1]. ومما رصدناه في الكشاف من قراءاتٍ حول هذه المسألة:

في قولـــه تعالى: "والمقيمي الصلاةِ"[2]، وجاء في الكشاف[3]: (وقرأ الحسن[4]: "والمقيمي الصلاةَ" بالنصب على تقدير النون، وقرأ ابن مسعود[5]: "والمقيمين الصلاة" على الأصل).

ويمكن أنْ نفسِّرَ قول الزمخشري: (على تقدير النون) بما جاء في الكتاب، فالنون عند سيبويه لم تُحذَفْ للإضافة، ولكنّها حُذِفَتْ لعلّة الطول كما حذفوها من اللذينَ والّذين حيث طال الكلام[6].

وأمّا بالنسبة لقول السيوطي السابق بأنّ الخليلَ وسيبويه قد منَعَا عَمَلَ اسم الفاعل مثنىً أو جمع سلامة فقد قلنا: إنّ في هذا الكلام نظراً، إذْ وجدنا سيبويه في الكتاب يجيز عمل اسم الفاعل المجموع جمع السلامة، يقول سيبويه: (فإنْ كفَفْتَ النون جرَرْتَ، كان المعمول فيه نكره أو فيه ألفٌ ولام، كما قلت: هؤلاء الضاربو زيدٍ، وذلك قولهم: هم الطّيبو أخبارٍ، وإنْ شئتَ نصبْتَ)[7]، كقول الشاعر[8]:

الحافظو عَوْرةَ العشيرة لا يَأتيهمُ من ورائنا نطفُ

فإذا كان اسمُ الفاعلِ دالاً على الحال أو الاستقبال جاز فيه الإعمال وجازت الإضافة كذلك[9]؛ لذا لا أرى ضرورةً لتأويل حذف النون، فهي حُذِفَتْ تخفيفاً مثلما حُذفتْ في الإضافة.

---

(1) همع الهوامع: 68/3

(2) الحج: 35

(3) الكشاف:14/3

(4) معاني الزجاج: 427/3، والرازي: 35/23، وغرائب القرآن: 89/17، والمحتسب: 80/2، ومعاني الفرّاء: 225/2، ومختصر ابن خالويه: 95، والتبيان: 942/2، وشرح التسهيل لابن عقيل: 46/1 و203/2

(5) البحر:369/6، والمختصر:30، 95، والمحرر:279/10، الإتحاف:315، وإعراب النحاس: 402/2، ومعاني الفرّاء: 225/2، وروح المعاني: 155/17.

(6) الكتاب: 186/1، وانظر المقتضب: 145/4

(7) الكتاب: 202/1

(8) لرجلٍ من الأنصار في الكتاب: 185/1-186 و202/1، والمقتضب: 145/4

(9) الجمل للزجاجي: 95-99، والمقتضب: 30/4، ومعاني النحو: 148/3

ثمّ إنّ قول الزمخشري: (بأنّ قراءة ابن مسعود : "والمقيمينَ الصّلاةَ" على الأصل، لا يصحّ إذْ لا يمكن أنْ نعدّ قراءةً أصلاً للقراءة الثانية، (والوجه أن يقال: كلٌّ منهما أصلٌ قائمٌ برأسه غير محمولٍ على الآخر)[1]، ثمّ إنّ النحويين لم يتّفقوا على هذه الأصلية، فبعضهم ذهب إلى أنّ الإضافة أصل والتنوين فرعٌ، وبعضهم ذهب إلى العكس، وفريقٌ ثالث ذهب إلى أنّ الإضافة والتنوين سيّان[2].

لم يكن الزمخشري بمنأى عن هذا الاختلاف، فهو يرى أنّ الإضافةَ فرعٌ كما مرّ، كذلك في قوله تعالى: "فلعلّك باخعٌ نفسك"[3]، جاء في الكشاف[4]: (وقرىء[5]: "باخعٌ نَفْسَكَ"، على الأصل، وعلى الإضافة: أي قاتلها ومهلكها، وهو للاستقبال فيمن قرأ: إنْ لم يؤمنوا، وللمضي فيمن قرأ: إنْ لم يؤمنوا، بمعنى لأنْ لمْ يؤمنوا).

وفي قولـــه تعالى: "وما أنا بطارد الذين آمنوا"[6]، يقول الزمخشري[7]: (وقرىء[8]: "وما أنا بطاردِ الذين آمنوا" بالتنوين على الأصل)، وهو مذهب سيبويه[9]، وما يمكن قوله في هذا الصدد أنّ بعض علماء اللغة المعاصرين ذهب إلى أنّ اسم الفاعل إذا أُريد به الحال أو الاستقبال وكان مضافاً غير معرفٍ بأل، فالإضافة فيه أصلٌ لا فرعٌ، والتنوين غير مقدر فيه[10].

---

(1) رسالة في اسم الفاعل: 41

(2) انظر في ذلك البحر المحيط:140/1 و218/5،وشرح التصريح:9/2، وشرح يس على التصريح:69/2، ورسالة في اسم الفاعل: 41

(3) الكهف: 6

(4) الكشاف: 473/2

(5) البحر: 97/6، وحاشية الجمل: 24/3، ومختصر ابن خالويه: 78، وزاد المسير: 104/5، وروح المعاني: 204/15، والدر المصون: 434/4

(6) هود: 29

(7) الكشاف: 267/2

(8) البحر: 218/5، ومختصر ابن خالويه: 59-60، وروح المعاني: 41/12، والدر المصون: 95/4

(9) الكتاب: 168/1

(10) رسالة في اسم الفاعل، دراسة المحقق: 41

صيغة المبالغة:

إذا أُريد للدلالة على الكثرةِ والمبالغةِ على معنى اسم الفاعلِ حُوّل إلى أبنية متعددةٍ هي "صيغ المبالغة"[1]، والأبنيةُ المشهورةُ فيها خمسة، جمعها ابن مالك في قوله[2]:

فعّالٌ أوْ مِفْعالٌ أوْ فَعُولُ ... -في كثرةٍ- عن فاعلٍ بديلُ

فيستحقُّ ما لهُ من عَملِ ... وفي فعيلٍ قلَّ ذا وفَـــعِلِ

وذكر السيوطي عن ابن خالويه: (إنّ العربَ تبني أسماءَ المبالغةِ على اثني عشر بناءً)[3]. فصيغةُ المبالغةِ هي اسمُ فاعلٍ من حيثُ إيقاع الفعل، إلاّ أنّ فيها زيادةً في المعنى عنه، يقول سيبويه: "وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أنْ يبالغوا في الأمر مُجراهُ إذا كان على بناء فاعل، لأنّه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلاّ أنّه يريد أنْ يُحَدِّثَ عن المبالغة"[4].

وممّا جاء في الكشاف حول صيغة المبالغة ما يلي:

1- بناء فَعِل:

في قولـــه تعالى: "وإنّا لجميعٌ حَذِرون"[5]. جاء في الكشاف[6]: (وقرىء[7]: "حَذِرون"، و"حاذِرون" فالحذر اليقظ، والحاذر الذي يجدّد حذره). وقال أبو عبيدة:

---

(1) انظر أبنية الصرف: 269، والتطبيق الصرفي: 77

(2) شرح ابن عقيل: 104/2، وانظر الكتاب: 110/1، والمقتضب: 112/2

(3) المزهر: 243/2

(4) الكتاب: 110/1، وانظر المفصل: 279

(5) الشعراء: 56

(6) الكشاف: 114/3

(7) الكشف: 151/2، والرازي: 137/24، والسبعة: 471، والعنوان: 142، ومعاني القرّاء: 49/2، و280، والمختصر: 106، والمبسوط: 327، والمكرر: 94، وتفسير الماوردي: 171/4، والتبيان: 996/2

(حذر وحاذر بمعنى واحد)[1]، في حين عدّ سيبويه (حذر) صيغة مبالغة[2]. وأورد عليها شاهداً شعرياً، هو قول الشاعر[3]:

حَذِرٌ أموراً لا تُخافُ وآمِنٌ ما ليس مُنجيهِ من الأقدارِ

2- فعّال:

في قولــه تعالى: "يأتوك بكلّ ساحرٍ عليم"[4]، جاء في الكشاف[5]:(وقرىء[6]: "سحّار") (وعقّب النحاس على قراءة (سحّار) بأنّها مخالفة للرسم، ويجب أنْ يُتَجَنّب مخالفة السواد)[7].

3- فَعيل:

في قوله تعالى: "أقَتَلْتَ نَفْساً زاكيةً بغير نفسٍ"[8]، جاء في الكشاف[9]: (وقرىء[10]: "زَكيّةً").

يقول ابن حجر في الفتح: (وكان ابن عباس يقرأها: زكيّة بغير ألف، وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو زاكية، والأولى أبلغ لأنّ فعيلة من صيغ المبالغة)[11]، وذهب ابن خالويه إلى أنّ كلتا القراءتين حسنةٌ، والمعنى واحد، كقوله: (قاسية وقَسيّة)[12]، ومن المعاصرين مَنْ ذهبَ إلى أنّ صيغة المبالغة هي كاسم الفاعل[13].

---

(1) البحر: 18/7، وانظر الطبري: 48/19

(2) الكتاب: 113/1

(3) بلا نسبة في الكتاب: 113/1، والمقتضب: 115/2، وقيل هو بيت مصنوع كما في خزانة الأدب: 456/3

(4) الأعراف: 112

(5) الكشاف: 102/2

(6) حاشية الجمل: 174/1، والسبعة: 289، والتيسير: 112، والإتحاف: 228، والتبصرة: 512

(7) إعراب النحاس: 630/1

(8) الكهف: 74

(9) الكشاف: 493/2

(10) معاني القرّاء: 155/2، وشرح الشاطبية: 241، والنشر: 313/2، والكشف: 68/2، والعنوان: 124

(11) فتح الباري: 318/8

(12) الحجة في القراءات السبع:134 وقوله: (القاسية وقسية) هي قراءة قسيّة في قاسية من سورة المائدة: 13 وانظر الكشاف: 600/1

(13) معاني النحو: 153/3

4-فَعُول:

في قولــه تعالى: "قُلْ إنّ ربّي يَقْذِفُ بالحقّ علاّم الغُيوب"[1]، يقول الزمخشري[2]: (وقرىء[3]: "الغُيُوب" بالحركات الثلاث، فالغُيوب كالبُيوت، والغَيوب كالصَّبور)، فقراءة الضمّ والكسر في الغين في (الغُيوب) هي جمع غَيْب، والأصل بالضم والكسر استثقالاً فكسروا الغين لتناسب الكسر مع الياء[4]، ويمكن عدّها في الدّرس اللّغوي المعاصر المخالفة في الحركات، وأما (الغَيوب) بالفتح فهو مفرد للمبالغة كالصبور. وقد جاء غير ذلك على أبنية المبالغة في الكشاف[5].

اسم المرّة:

اسم المرّة: مصدر يدلّ على حدوث الفعل مرّة واحدة، ويصاغ من الثلاثي المجرد على (فَعْلَة)[6]، ويصاغ من غير الثلاثي على بناء المصدر المستعمل فإن لم تكن فيها تاء زدتها[7].

والحقيقة أنّ ما رصدته الدراسة من قراءاتٍ في الكشاف حولَ اسم المرّة كانتْ على وزن فَعْلَة، أي أنّها مشتقّةٌ من أفعالٍ ثلاثيةٍ مجردةٍ، ومنْ ذلك:

"أنذرتكم صاعقةً مثلَ صاعقةِ عادٍ وثمود"[8]، جاء في الكشاف[9]: (وقرىء[10]: "صَعَقَةً مِثْلَ صَعْقَةِ عادٍ وثمود"، وهي المرّة من الصعق).

---

(1) سبأ: 48

(2) الكشاف: 295/3

(3) الجامع: 313/14، وحاشية الشهاب: 211/7، وفتح القدير: 334/4، والدر المصون: 453/5، وتحفة الأقران: 134

(4) انظر البحر المحيط: 292/7

(5) الحج: 36، وفاطر: 32، ونوح: 22، وفي الكشاف: 15/3، و309/3، و164/4

(6) انظر الكتاب: 45/4، والمفصل في صنعة الإعراب: 275

(7) شرح شافية ابن الحاجب: 178/1 وما بعدها، وانظر أبنية الصرف: 224، والتطبيق الصرفي: 73، والمنهج الصوتي: 111

(8) فصلت: 13، وانظر الذاريات: 44

(9) الكشاف: 447/3، وانظر: 19/4

(10) البحر: 489/7، ومختصر ابن خالويه: 133، والرازي: 111/27، وإعراب النحاس: 30/3، وإعراب القراءات الشواذ: 427/2

وفي قولـــه تعالى: "تَعالَوا إلى كَلِمَةٍ سَواءٍ بيننا وبينكم"[1]، يقول الزمخشري[2]:
(وقرىء: "كَلْمَة" بسكون اللام) وهي قراءة أبي السمّال[3]، كَضَرْبَة بفتح الضاد وبالكسر كسِدْرَة. فقراءة فتح الكاف اسمُ المرّة من الكلام، وأما بالكسر فقد عدّها بعضُ العلماءِ من باب التخفيف، مثل: فِخْذ وكَبِد في فَخِذ وكَبِد[4].

وفي قولـــه تعالى: "ائتوني بكتابٍ مِن قَبْلِ هذا أو أثارَةٍ مِن علمٍ"[5]، وجاء في الكشاف[6]: (وقرىء[7]: "أُثْرة" بالحركات الثلاث في الهمزة، مع سكون الثاء، وأمّا "الأُثْرةُ" فالمرّة من مصدر أثر الحديث إذا رواه)[8]. وذكر ابن جنّي أنّ قراءة "الأُثْرَة" فهي أبلغ معنىً، وذلك أنّها الفعلة الواحدة من هذا الأصل (أثَر) فهي كقولك: ائتوني بخبرٍ واحدٍ، أو حكايةٍ شاذّة، أي قنعت في الاحتجاج لكم بهذا القدر، على قِلّته، وإفرادِ عددِه[9].

اسم الهيئة:

مصدرٌ يُؤتى به لبيان هيئة وقوع الحدث، وهو قياس لا يُصاغ إلاّ من الثلاثي المجرد على فِعْلَة، وقد شذّت صياغته من غير الثلاثي[10]، واستعمل الزمخشري للدلالة عليه مصطلح مصدر النوع[11].

ومما جاء في الكشاف على ذلك:

---

(1) آل عمران: 64

(2) الكشاف: 435/1

(3) البحر: 482/2، والمحرر: 154/3، والدر المصون: 142/2، والقرطبي: 106/4، ومختصر ابن خالويه: 21، والأخيران لم يذكرا قراءة فتح الكاف (كَلْمَة).

(4) التبيان في إعراب القرآن: 268/1

(5) الأحقاف: 4

(6) الكشاف: 515/3

(7) البحر: 55/8، والتبيان: 1154/2، ومعاني الزجاج: 438/4، ومجمع البيان: 4/26، والمختصر:139، والطبري: 3/26، والرازي: 4/28، وإعراب القراءات الشواذ: 473/2

(8) وانظر لسان العرب: 53/1 (أثر)، وتهذيب اللغة (أثر): 119/15

(9) انظر المحتسب: 264/2، ومعاني الفرّاء: 50/3، وإعراب النحاس: 144/3

(10) الكتاب: 44/4، وانظر أبنية الصرف: 225، والمنهج الصوتي: 111

(11) المفصل: 275

مصدرٌ يُؤتى به لبيان هيئة وقوع الحدث، وهو قياس لا يُصاغ إلاّ من الثلاثي المجرد على فِعْلَة، وقد شذّت صياغته من غير الثلاثي[1]، واستعمل الزمخشري للدلالة عليه مصطلح مصدر النوع[2].

ومما جاء في الكشاف على ذلك:

في قولـــه تعالى: "وقولوا حطّةٌ"[3]، يقول الزمخشري[4]:

("حِطَّة": فِعْلَة من الحطّ كالجِلْسَة والرِكْبَة) وهي مصدر عند معظم اللغويين[5]، وأجاز أبو حيان الوجهين المصدر: (وقيل هو هيئة كالجِلْسة والقِعْدَة)[6].

وفي قولـــه تعالى: "وفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ"[7]، يقول الزمخشري[8]: (وعند الشعبي[9]: "فِعلتَك" بالكسر، وهي قِتْلَة القبطي؛ لأنه قَتَلَهُ بالوكزة، وهو ضربٌ من القتل، وأمّا الفَعْلَة فلأنّها كانت وكزةً واحدةً).

وقراءة الفتح أجود، لأنّه يريدُ المرّةَ الواحدةَ، وأمّا قراءة الكسر فعلى معنى القِتْلَة التي عرفتها، لأنّه قَتَلَه بوكزة، يقال: جَلَسْتَ جَلْسَة تريد المرّة، وجَلَسْتَ جِلْسَة تريد الهيئة[10]، وعدّ الطبري قراءة الكسر مُخالفة[11].

وقد تناوبت الصيغتان (اسم المرّة واسم الهيئة) في بعض القراءات كالسابقة، تُفسّر كلٌ واحدةٍ وَفْقَ ما تؤديه من معنى.

---

(1) الكتاب: 44/4، وانظر أبنية الصرف: 225، والمنهج الصوتي: 111

(2) المفصل: 275

(3) البقرة: 58

(4) الكشاف: 238/1

(5) انظر معاني الزجاج: 139/1، وإعراب النحاس: 178/1، ومعاني الأخفش: 96/1، والتبيان: 65/1، ومعاني الفرّاء: 38/1، وفي لسان العرب: 154/4

(6) البحر المحيط: 217/1، وانظر مختصر ابن خالويه: 5

(7) الشعراء: 19

(8) الكشاف: 108/3

(9) المحرر: 97/11، والمحتسب: 127/2، والمختصر: 106، والرازي: 125/24، والمذكر والمؤنث: 663

(10) معاني الزجاج: 86/4، وانظر معاني الفرّاء: 279/2

(11) الطبري: 41/9

ولا يمكن ردّ واحدة منها، كما لا يمكن أنْ نحكمَ بأفضلية إحداها على الأخرى، ما دامتْ موافقةً لشروط القراءةِ الصحيحةِ.

اسم التفضيل:

تستعمل العربيّة للتفضيل اسماً يصاغُ على وزن أفعل للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر فيها، وصيغته القياسية أفعل[1]، وفيه مسائل أخرى[2]، ونحن نقتصر الحديث وفق ما ورد في الكشاف، ومن ذلك:

في قوله تعالى: "سيعلمون مَنِ الكذّابِ الأشِرُ"[3]، جاء في الكشاف[4]: (وقرىء[5]: "الأشَرّ)" وهو الأبلغ في الشرارة، والأخيرُ والأشرُّ أصلُ قولهم هو خير منه وشرّ منه، وهو أصلٌ مرفوضٌ، وقد حكى ابن الأنباري قولَ العربِ: هو أخير وأشر، وما أخيره وما أشره).

و(خير وشر) يكونان دالين على المصدر وعلى التفضيل والسياق يفصل بينهما[6]، وأصلهما في التفضيل: (أخْيَرَ وأشْرَرَ)[7]، على وزن أفعَلَ، وإنّما أدغموا إحدى الراءين لئلا يجتمع حرفان متحركان في كلمة واحدة[8]. وقد اختلف النحويّون في حذف الهمزة فيها، فمنهم من ذهب إلى أنّ حذفها يعود إلى كثرة الاستعمال[9]، ومنهم من قال: إنّ حذفها تخفيفٌ لأجل كثرة الاستعمال أيضاً[10]، وقال الأخفش: (لأنهما لم يشتقا من فعل خولف لفظهما، فعلى هذا فيهما شذوذان: حذف الهمزة،

---

(1) المنهج الصوتي: 118

(2) انظر أبنية الصرف: 282، والتطبيق الصرفي: 94، وانظر أوضح المسالك: 256/3 وما بعدها، والمفصل: 288، وشرح قطر الندى: 240

(3) القمر: 26

(4) الكشاف: 39/4

(5) البحر: 180/8، والتبيان في تفسير القرآن: 453/9، وحاشية الشهاب: 125/8، ومجمع البيان: 172/27، ودرّة الغواص: 40

(6) انظر اللسان: 186/5 (خير)

(7) شرح التصريح: 101/2

(8) الإنصاف: 393

(9) الإنصاف: 393

(10) شرح قطر الندى: 288

وكونهما لا فعل لهما)[1]، فصيغتا (أخير وأشرّ) هما الأصل في التفضيل، إلاّ أنّه أصلٌ مرفوضٌ عند جمهور النحويين[2]، وقد جاء في تاج العروس: لا يُقال (أشرُّ) إلاّ في لغةٍ رديئةٍ[3]، وعدّ العكبري قراءة (الأشرّ) السّابقة على التفضيل شاذّةً[4].

والواقع أنني لم أملْ إلى رفضِ هذا الأصل في الاستعمال اللغوي، فقد استعملت بعضُ القبائل هذا الأصلَ في لغتها كبني عامر[5]، ثمّ إنّ ابنَ جنّي وهو مِنَ الذين رفضوا هذا الأصلَ، قد ذكر شاهداً لرؤبة[6]، كان فيه الأصلُ (أخير):

بلالٌ خَيْرَ النّاسِ وابْنَ الأخْيَرِ

يقول ابن جنّي: (فعلى هذا جاءتْ القراءة)[7] ويقصد (الأخير).

والذي نرجّحه أنّ كلا النمطين استعمل في بيئةٍ لغويةٍ معينةٍ، وأنّ الاستقراء الناقص للغة هو الذي دفع إلى ردّ الأصل، ناهيك عن أنّ الأمر في شيوع نمط على آخر، قد يعود إلى صراع الأنماط اللغوية، وخصوصاً أنّ المعجم العربي قد سجّل الصيغتين جنباً إلى جنب[8].

وممّا قرىء على التفضيل في الكشاف:

في قوله تعالى: "لقد جاءكم رسولٌ من أنفُسِكُم"[9]، جاء في الكشاف[10]: (وقرىء[11]: "مِنْ أنْفَسِكم": أي من أشْرَفِكم وأفضَلِكم، وقيل هي قراءة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وفاطمة وعائشة)، وهو من النفاسةِ والشيء النفيس[12]. وفي قولـــه تعالى:

---

(1) شرح التصريح على التوضيح: 101/2

(2) الكشاف: 39/4، والمحتسب: 299/2، والقرطبي: 139/17

(3) تاج العروس، (شرر): 154/12

(4) التبيان: 1195/2

(5) المصباح المنير: 309/2

(6) لم أجده في ديوان رؤبة وهو في المحتسب: 299/2، وبلا نسبة في شرح التصريح: 101/2

(7)المحتسب: 299/2

(8) اللسان: 186/5 (خير)

(9) التوبة: 128، وانظر آل عمران: 164

(10) الكشاف: 223/2، وانظر: 476/1

(11) القرطبي:301/8، ومختصر ابن خالويه:56، والمحتسب: 306/1، والإتحاف: 246، والمحرر: 89/7

(12) البحر المحيط: 104/3، وانظر: 118/5

وقد تناوبت بعضُ الصيغِ على معاني بعض المشتقاتِ السابقةِ كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول، في توجيهات الزمخشري لبعض القراءات من ذلك:

فَعِل بمعنى فاعل:

في قولـــه تعالى: "وأجْلِبْ عليهم بِخَيْلِك ورَجْلِك"[1]، وجاء في الكشاف[2]: (والرَجْلُ: اسم جمع للراجل ونظيره الرَكْبُ والصَّحْبُ، وقرىء[3]: "وَرَجِلِك" على فَعِلاً بمعنى فاعل، نحو، تَعِب وتاعب)، وعدّ ابن خالويه كسر الجيم لمجاورة اللام[4].

فِعْل بمعنى مفعول:

في قولـــه تعالى: "فَشَاربون شُرْبَ الهِيمِ"[5]، يقول الزمخشري[6]: (قرىء بالحركات[7] الثلاث، فالفتح والضم مصدران، وأمّا المكسور فبمعنى المشروب، أي ما يشربه الهيم). ويجمع اللغويّون على أنّ قراءة الكسر (شِرب) هي اسمٌ لا مصدر، فالشِّرْبُ كالرِّعي والطِّحْنِ، غير أنني وجدتُ في زاد المسير ما يشيرُ إلى أنّها مصدر والكسر فيها لغة بني سعد بن تميم، جاء في زاد المسير: "وزعم الكسائي أنّ قوماً من بني سعد بن تميم يقولون: (شِرْب الهيم بالكسر)[8]، وفي قولـــه تعالى: "هذه أنعامٌ وَحَرْثٌ حِجرٌ"[9]. وجاء في الكشاف[10]: (حِجر بمعنى مفعول كالذِّبح والطِّحْن

---

(1) الإسراء: 64

(2) الكشاف: 456/2

(3) السبعة:383،وغرائب القرآن:54/15، وحجة القراءات:406،والإتحاف:285، وحجة ابن خالويه:127، والنشر: 308/2، والكشف: 48/2، والعنوان: 120

(4) الحجة في القراءات السبع: 127

(5) الواقعة: 55

(6) الكشاف: 56/4

(7) البحر المحيط: 210/8، والمحرر: 256/14، وحاشية الجمل: 277/4 و543، والتاج:110/3، والصحاح: 153/1

(8) زاد المسير: 145/8

(9) الأنعام: 138

(10) الكشاف: 55/2

"هذه أنعامٌ وحَرْثٌ حِجر"[1]. وجاء في الكشاف[2]: (حِجر بمعنى مفعول كالذِّبْح والطِّحْن (أي المذبوح والمطحون) ويستوي في الوصف به المذكرُ والمؤنثُ والواحدُ والجمعُ لأنّ حُكْمَه حُكمُ الأسماءِ غير الصفات). وفي (حجر) قراءاتٌ أخرى[3].

فُعْل بمعنى مفعول:

في قولـــه تعالى: "إنّها ترمي بِشَرَرٍ كالقَصْرِ"[4]. بقول الزمخشري[5]: (وقرأ ابن مسعود[6]: "القُصُر"، بمعنى المقصور كـــ(رَهْن ورُهُن)).

وفي قوله تعالى: "ثُمّ إنّ لَهُم عَلَيْها لَشوْباً"[7]، وجاء في الكشاف[8]: (وقرىء[9] : "لَشُوْباً" بالضمّ، وهو اسم ما يشاب به، والأول تسمية بالمصدر) أي أنّه اسم مصدر .

وقال ابن جنّي: (ولم يمرر بنا الضمّ، ولعلّه لغةٌ فيه كالفَقْر والفُقْر)[10].

وقد استند اللغويون في التفريق بين صيغتي المصدر ومعنى اسم المفعول (الاسم) على الفتح والضمّ كما في قوله تعالى: "حتّى إذا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ"[11]، وجاء في الكشاف[12]:" وقرىء[13]: (السُّدَّيْن) بالضمّ والفتح، وقيل ما كان من خلف الله فهو مضموم مما فعله اللهُ تعالى وخَلْقه، والسَّدُّ بالفتح مصدر، حَدثٌ يُحْدِثُهُ الناسُ".

---

(1) الأنعام: 138

(2) الكشاف: 55/2

(3) الكشاف: 55/2، والبحر: 231/4، وفتح القدير: 167/2، ومعاني الأخفش: 287/2، والدر المصون: 3/ 195

(4) المرسلات: 32

(5) الكشاف: 456/4

(6) الرازي:30 /276، ومختصر ابن خالويه: 167، وإعراب القراءات الشواذ: 665/2، والدر المصون: 6/ 458

(7) الصافات: 67

(8) الكشاف: 342/3

(9) البحر: 363/7، ومعاني الزجاج: 307/4، والمختصر: 128، والتبيان: 1090/2، والمحرر: 368/12

(10) المحتسب: 220/2-221

(11) الكهف: 93

(12) الكشاف: 498/2

(13) التبصرة: 58، والإتحاف: 294، وغرائب القرآن: 20/16، والتيسير: 145، والنشر: 315/2، ومجمع البيان: 202/15، والسبعة: 399، والمكرر: 77

وهذا مذهب الخليل وسيبويه في التفريق بين الصيغتين[1]، لكنهما لم يعللا تعليل الزمخشري الذي يستندُ في كثيرٍ من توجيهاته على فكره الاعتزالي، كما وضحنا سابقاً. وذهب الكسائي إلى أنّهما لغتانِ (الضمّ والفتح) والمعنى واحد[2].

فَعْل بمعنى مفعول:

في قولــه تعالى: "فَلَمّا تَجَلّى ربُّهُ إلى الجبلِ جَعَلَهُ دَكّاً"[3]. جاء في الكشاف[4]: "(دكّاً) بمعنى مدكوكاً، مصدر بمعنى مفعول كضرْبِ الأمير"، وقد جعل سيبويه ومَنْ تَبِعهُ (ضَرْبُ الأميرِ) من المصادر النائبة عن مفعول (فيقولون للدرهم: ضَرْبُ الأميرِ، يريدون: مضروب الأمير)[5].وهذا أمرٌ يخضع للسياق الاستعمالي، فإذا قلنا الدرهم ضَرْبُ الأمير، فهو بمعنى مضروب الأمير وأمّا إذا قلنا ضربته ضرب الأمير، فهو مفعول مطلق مبيّن للنوع.

فَعْل بمعنى مفعول:

وفي قولــه تعالى: "يُرْسِلُ الرِّياحَ نُشُراً"[6]، جاء في الكشاف[7]: "... وقرأ مسروق[8]: (نَشْراً) بمعنى منشورات فَعْل بمعنى مفعول: كنَفْض وحَسْب" وعدّها ابن عطية شاذة[9]، أمّا ابن جنّي فتأوّلها على معنى انتشارِ الغنم بالليل، فهذا على تشبيه السّحابِ في انتشاره وعمومه[10].

فُعْلَة بمعنى مفعول:

---

(1) البحر المحيط: 164/6

(2) نفسه: 164/6

(3) الأعراف: 143

(4) الكشاف: 114/2

(5) الكتاب: 43/4، وانظر الأصول في النحو: 111/3، وأوضح المسالك: 187/2، وشذور الذهب: 225

(6) الأعراف: 57، وفي الرسم العثماني (بُشْراً)، وفيها قراءات أخرى انظر الحواشي التالية من (3-6)

(7) الكشاف: 84/2

(8) البحر: 316/4، ومختصر ابن خالويه: 44، والرازي: 139/14، وزاد المسير: 218/2، والدر المصون: 285/3

(9) المحرر الوجيز: 536/5

(10) المحتسب: 255/1

في قوله تعالى: "فَقَبَضْتُ قَبْضَةً"[1]، جاء في الكشاف[2]:"وقرأ الحسن[3]: (قُبْضَةً) بضمِّ القاف وهي اسمُ المقبوض كالغُرْفَة والمُضْغَة". وجاء في لسان العرب: "فَأَخَذَ قُبْضَةً من التّراب، وهو بمعنى المقبوض كالغُرفَة بمعنى المغروف، وهي بالضمّ الاسم وبالفتح المرّة"[4].

فَعِلَة بمعنى مفعولة:

في قولـــه تعالى: "يقولون أإنّا لَمَرْدُودونَ في الحَافِرَةِ"[5]، يقول الزمخشري[6]: "وقرأ أبو حيوة[7]: (الحَفِرة) بمعنى المحفورة".

ويمكن أنْ نتصورَ أنّ الذي حصل في هذه القراءةِ هو تقصيرُ الحركة الطّويلة إمّا لمَيلِ بعض اللّهجات إلى الاقتصاد في الجهد أو نتيجة للسّرعة في النّطق ويعزّز هذا الرأي أنّ أبا حيّان في حديثه عن هذا الموضع قد ذكر أنّ المعنى فيهما واحدٌ والتمثيل الصوتي يوضح تقصير الحركة الطويلة:

(ʾal)hāfirati (ʾal)ḥafirati

الحَافِرَة الحَفِرَة

فَعِيلَة بمعنى مَفْعولة:

في قولـــه تعالى: "والنَّطِيحَةُ وما أكل السَّبُعُ"[8].

جاء في الكشاف[9]: "وقرأ عبد الله[10]: (والمنطوحة)"، وقال ابنُ جنّي: (يريد النطيحة)[11]، والنطيحة والمنطوحة هي التي نطَحَتْها أُخرى فماتَتْ.

---

(1) طه: 96

(2) الكشاف: 551/5

(3) الرازي: 110/22، والتبيان: 902/2، ومجمع البيان: 131/16، والدر المصون: 50/5

(4) اللسان: 10/12 (قبض).

(5) النازعات: 10

(6) الكشاف: 213/4

(7) البحر: 420، والمحتسب: 350/2، والمختصر: 168، وحاشية الشهاب: 314/8، ومجمع البيان:16/30، والرازي: 35/31، والقرطبي: 197/19

(8) المائدة: 3

(9) الكشاف: 592/1

(10) البحر: 423/3، والقرطبي: 49/6، وروح المعاني: 75/6، والمحرر: 337/4، والطبري: 46/6

(11) مختصر ابن خالويه: 31

وللعلماء في (فَعِيل) بمعنى (مَفعول) مذاهبُ من حيثُ تذكيرُها وتأنيثُها وإثبات الهاء فيها وحذفها[1]، غير أنّ ما نودُّ الإشارةَ إليه في هذا المقام هو أنّ صيغة فعيل هي الصيغة الأولى التي اختارتْها اللّغةُ للتّعبير عن اسم المفعول، أيْ أنّها الصيغةُ القياسية لهذا الباب[2]، وأمّا صيغةُ مفعول، فهي صيغةٌ طارئةٌ على اللّغة بعد استعمال صيغة فعيل، وقد سجّلتْ مَعاجمُ اللّغة رواياتٍ عن اللحياني في الصيغتين[3].

3.3 التصغير:

التّصغير ظاهرةٌ لغويةٌ معروفة تحتاجُها اللّغاتُ لأغراضٍ معينة؛ فهو بناءُ الكلمة على هيئةٍ معيّنة، وتتمثّل هذه الهيئةُ لِبنية الكلمة في ثلاث خطوات هي[4]: ضمّ الحرف الأوّل وفتح الثاني، وزيادة ياء ساكنة تكون حرفاً ثالثاً.

وأمّا أبنيتُه فقد حدّدها سيبويه وتبعَه الزمخشري بثلاثة أبنية[5]: فُعَيْل وفُعَيْعِل وفُعَيْعِيل، يقول السّيرافي: (لو ضَمَّ إلى هذا وجهاً رابعاً لكان يشتمل على التّصغير كلّه، وذلك: أُفيْعال)[6].

ويُبنى التّصغيرُ لأغراضٍ معينةٍ يسعى الناطقون لتحقيقها، منها: التّحقير والتّقليل والتّقريب والتّحبب، وقد يكون للتّعظيم[7].

رصدتِ الدّراسةُ قراءتين في التّصغير إحداهما للتّحبب والثانية للتّحقير وتقليل الشأن في قوله تعالى: "يَرِثُني وَيَرِثُ مِن آلِ يَعقوبَ"[8]، جاء في الكشاف[9]: "وعن الجحدري[1]: "(أُوَيْرِث) على تصغير وارث، وقال: غُلَيِّم صغير".

---

(1) انظر المذكر والمؤنث للأنباري، ط1: 452، والمذكر والمؤنث، للسجستاني: 75

(2) انظر تفصيل القول حول صيغة فعيل بمعنى مفعول كتاب: دراسات في فقه اللغة وفنولوجيا العربيّة:75، وما بعدها

(3) انظر من ذلك، اللسان: 277/5 (دفن)، و22/12 (قتل)، وانظر الأنماط اللغوية النادرة، دراسة في نوادر اللحياني: 177-179

(4) المنهج الصوتي: 143

(5) الكتاب: 415/3، وانظر المفصل: 250

(6) الكتاب: 415/3 (حاشية المحقق)

(7) شرح الشافية: 191/1، وانظر أبنية الصرف: 340

(8) مريم: 6

(9) الكشاف: 503/2

وقد نصّ القدماءُ على أنّ الأصلَ في هذه القراءة: "وُوَيْرِث" وهو تصغير وارث، فأبدلت الواو همزةً على اللزوم لاجتماع الواوين: الواو الأولى: الفاء الأصلية، والثانية بدل ألف فاعل، لأنّها تقلب واوا في التّصغير كَضُوَيْرِب[2]. وذكر الشوكاني: "وهذه القراءة في غاية الشذوذ لفظاً ومعنى"[3]، وذكر ابنُ خالويه قراءةً أُخرى: "يَرِثُني وَيَرِثُ" قال غُلَيِّم صغير"[4].

والحقيقة التي قرّرناها في فصلنا السابق أنّ القدماءَ توهّموا في مسألة إبدال الواو همزة في مواضعَ كثيرة، وهذا منه، فما يمكن تصوّرُه في هذا النّمط أنّ الأصلَ (وُوَيْرِث) كما نصّوا، فتشكّلت الحركةُ المزدوجةُ الصاعدةُ في بنية مَقْطَعِه الأوّل (wuwayrit)، فَعَمَدَتِ اللّغةُ إلى حذف شبه الحركة (w) وهي حدّ ابتداء المقطع الأول، وتبقى النّواة وهي الضمّة القصيرة (u)، ولمّا كان من المستحيل أنْ تَقْبَلَ اللّغةُ مقطعاً يبدأ بالحركة أو يتكوّن من الحركة، فقد قامت اللّغةُ بعملية تعويض أخرى وهي اجتلابُ الهمزة لتكونَ حدَّ ابتداءٍ للمقطع مكان شبه الحركة (w) المحذوفة[5]، والتمثيل الصوتي يوضح ذلك:

وارث	وُوَيْرِث	*وُيَرِث	أويرث
wāriṯun	wuwayriṯun	*uwayriṯun	>uwayriṯun
اسم الفاعل	تصغير اسم الفاعل (الأصل)	حذف شبه الحركة لتصحيح المقطع	اجتلاب الهمزة

كما يمكن أنْ نتصورَ القراءة التي ذكرها ابنُ خالويه (وَيْرِث) زيادة على القراءة السابقة، فقد حصل فيها حَذْف الحركة المزدوجة بجزئيها شبه الحركة والنواة (wu) ولم تلجأ اللّغةُ إلى التّعويض عن المحذوف.

wayriṯun	<	wuwayriṯun
وَيْرِث		وُوَيْرِث

---

(1) المحرر: 430/9، والرازي: 182/21، وروح المعاني: 63/6، والدر المصون: 492/4

(2) البحر: 174/6، ومختصر ابن خالويه: 83، وحاشية الشهاب: 145/6-146

(3) فتح القدير: 323/3

(4) مختصر ابن خالويه: 83

(5) أثر الحركة المزدوجة: 145

والقراءةُ الثّانية التي رصدتْها الدراسةُ في باب التّصغير:

في قوله تعالى: "وامْرَأَتُهُ حمّالةَ الحَطَبِ"[1]، جاء في الكشاف[2]: (وقرىء[3]: "وَمُرَيَّتُهُ" للتصغير).

نشير أولاً إلى أنّ تصغير امرأة: (مُرَيْئَة) قياساً، وعليها قراءة ابن مسعود "وَمُرَيْئَتُهُ"[4] بالهمز.

وقد نصّ القدماءُ في هذه القراءة على مثل ما قرّروا في القراءة السابقة (فمريَّتُهُ)، أصلها (مُرَيْئَة)، ثمّ فيها إبدال الهمزة ياء وإدغامها في ياء التصغير[5].

والدّرس اللّغوي المعاصر لا يرى حدوثَ إبدالٍ للهمزة، وإنّما هو عكس ما جُعِل في القراءة السابقة، فإنّ اللّغةَ لجأت للتّخلّص من الهمزة[6] ممّا سبّب إجحافاً في بنية الكلمة، فقامت اللّغةُ بالتّعويض عن طريق التّشديد لتصحيح النّظام المقطعي.

Murayyat(un) /muray*at(un) /muray>at(un)/ >imra>at(un)

امرأة مُرَيْئَة مُرَيَّةٌ مُرَيَّة

4.3 النّسب[7]:

النّسب أسلوبٌ من أساليب اللّغة العربيّة في الأداء، وهو اسم تلحقُ آخرَهُ ياءٌ مشدّدة مكسور ما قبلها، علامة للنسبة إليه، كما أُلحقت التّاءُ علامة التأنيث[8]، وبهذا يصبح الاسمُ بعد إلحاق الياء به اسماً مركباً قابلاً للتّحليل[9].

---

(1) المسد: 4

(2) الكشاف: 297/4

(3) البحر: 525/8، ومختصر ابن خالويه: 182، وإيضاح الوقف والابتداء: 991، وإعراب القراءات السبع وعللها: 552/2، والدر المصون: 586/6

(4) المحتسب: 375/2، والمحرر: 598/15، والرازي: 171/32، وإعراب ثلاثين سورة: 240

(5) انظر البحر: 525/8، وإعراب القراءات السبع وعللها: 552/2

(6) لجأت اللغة في بعض الأنماط اللغوية إلى الفرار من الحركات المزدوجة إلى الهمز، ومن الهمز إلى الحركات المزدوجة في أنماط أخرى، انظر دراسات في فقه اللغة: 153

(7) يسميه سيبويه باب الإضافة والنسبة: 335/3

(8) المفصل: 255

(9) المغني في علم الصرف: 346، وانظر المنهج الصوتي: 160

كما ويتمّ النسبُ في بعض الأحيان بصيغٍ تخلو من ياءي النسب (الياء المشدّدة) مثل: فاعل، وفعّال وفَعِل، ويكون التقدير فيها على حذف المضاف، يقول سيبويه: "تقول لصاحب الثياب: ثوّاب"[1]، "ولذي الدّرع درّاع"[2]، "وقالوا: نَهِر وإنّما يريدون نهاري"[3]، وعلى ذلك قول الزمخشري[4]: (وقد يُبنى على (فعّال) و(فاعل) ما فيه معنى النّسب من غير إلحاق الياءين كقولك: ... وثوّاب ولابن، والفرقُ بينهما أنّ (فعّالاً) لذي صنعةٍ يزاولها ويديمها، وعليه أسماء المحترفين؛ و(فاعل) لمن لا يلابس الشيء في الجملة) وقال الخليل[5]:(إنّما قالوا: عيشة راضية، أي: ذات رضى، و"رجلٌ طاعُمٌ كاسٍ" على قياس ذا)

وممّا جاء في الكشاف ما يلي:

في قوله تعالى: "مُتَّكِئِينَ على رَفْرَفٍ خُضْرٍ وعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ"[6]. جاء في الكشاف[7]: "وقرىء[8]: (وعباقِرِيٍّ) كمدائنيّ، نسبة إلى عباقري[9] في اسم البلد".

والحقيقة أنّ هذه القراءة محيّرة، فمن جهة نجدُ أنّ الزمخشري لم يضبطْها، كما صادفني في كتبِ القراءات في أثناء التخريج قراءاتٌ مشابهةٌ في الرسم غير أنّها كانت مضبوطة، وما أثْبَتُهُ (عباقريٍّ) كان على هَدْيِ مما جاء في المحتسب:(قال: ولو قالوا: (عَباقِرِيٍّ) فكسروا القاف وصرفوا لكان أشبه بكلام العرب كالنسب إلى مدائن: مدائنيّ)[10].

---

(1) الكتاب: 381/3

(2) نفسه: 381/3

(3) الكتاب: 384/3

(4) المفصل: 261، وانظر شرح الشافية: 84/2-85

(5) الكتاب: 382/3

(6) الرحمن: 76

(7) الكشاف: 50/4

(8) البحر المحيط: 199/8، والبيان: 413/2، والقرطبي: 192/17، والتبيان في تفسير القرآن: 486/8، والمحرر: 222/14، وإعراب النحاس: 317/3

(9) عبقر: قرية في اليمن توشى فيها الثياب والبسط، وقيل قرية تسكنها الجنّ، انظر لسان العرب: 18/10 (عبقر)، والعين: 298/2وتاج العروس: 513/12- 514

(10) المحتسب: 305/2-306، وهي قراءة تمّ تخريجها في الحاشية(6) السابقة.

ومن جهة ثانية فقد وجدتُ آراء تمنع النسب في مثل هذه القراءة يقول الزجاج: (وهذه القراءة لا مخرج لها في العربيّة لأنّ الجمعَ الذي بعد ألفه حرفان، نحو: مساجد ومفاتيح لا يكون فيه مثل عباقري، لأنّ ما جاوز الثلاثة لا يجمع بياء النسب)[1]. وفي ظنّي أنّ الزجّاج يقصد أنّ النسب يكون في مفرده لا في جمعه، وقد قدّم ابنُ منظور في اللسان دليلاً آخر زيادة على ما رواه ابن جنّي، جاء في اللسان[2]: "وقرأ بعضهم "عباقريّ" وهذا خطأ؛ لأنّ المنسوب لا يجمع على نسبته ولا سيما الرباعي... ولا يجوز ذلك إلاّ أنْ يكونَ نُسِبَ إلى اسم على بناء الجماعة". ومن الجزء الأخير هذا (إلاّ أنْ يكون نُسِبَ إلى بناء الجماعة) كانت انطلاقتنا إلى كتاب سيبويه إذ وجدنا فيه صحةَ ما ذهب إليه الزمخشري فكان قياسُهُ صحيحاً على (مدائني)، فهي عنده اسمٌ للبلد، يقول سيبويه: (سألتُ الخليل: عن مدائنيّ، فقال: صار هذا البناء عندهم اسماً لبلد...وهو واحد يقع على الجميع كما يقع المؤنّث على المذكّر)[3]، فعباقريّ كمدائنيّ.

وفي قوله تعالى: "وجَعَلْنَا في قلوبِ الّذينَ اتّبعُوهُ رأفَةً ورَحْمَةً ورَهْبانيّةً ابْتَدَعُوها"[4]، جاء في الكشاف[5]: "وقرىء[6]: (وَرُهْبانيّة) بالضمّ كأنّها نسبة إلى الرهبان، وهو جمع راهب، كراكب وركبان".

إذا كان مقصودُ قولِ الزمخشري أنّ (رُهْبانيّة) منسوبة إلى رُهْبان الذي مفرده راهب، ففي هذا نظر، إذْ الأصلُ أنْ يكونَ النسبُ إلى المفرد، والمفرد راهب فالمنسوب إليه راهبيّ، ووفق الآية الكريمة (راهبيّة) لذلك نرجّح ما ذهب إليه أبو حيان: "والأولى أنْ يكون منسوباً إلى (رهبان) وغُيِّر بضم الرّاء، لأنّ النَّسبَ بابُ تغيير"[7].

---

(1) معاني الزجاج: 104/5

(2) لسان العرب: 18/10 (عبقر).

(3) الكتاب: 380/3، وانظر شرح الشافية: 79/2

(4) الحديد: 27

(5) الكشاف: 67/4

(6) حاشية الجمل: 163/8، والرازي: 485/5، وتفسير الماوردي: 484/5، وحاشية الشهاب: 163/8

(7) البحر المحيط: 228/8

ورهبان في قول أبي حيان مفرد[1]، كما سُمِع عن العرب ألفاظٌ في النسب جاءت على غير القياس، وقال الخليل: "كلّ شيْ من ذلك -النّسب- عدلتْه العربُ تركتَه على ما عدلَتْه عليه،... فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم في هُذَيْل: هُذَلِيّ... وفي دَهْر: دُهْري..."[2].

وقد ذكر الزمخشري أنّ النّسبَ يُجْري بعضَ التّغييرات في بنيةِ الكلمة والمقصود في هذه التغييرات أنْ تخرجَ الكلمةُ عن قياسها التي وُضِعَ لها أصلاً، وذلك يوافق قولَ سيبويه السابق، ومن ذلك:

في قوله تعالى: "وكأيّن من نبيٍّ قاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّون كثير"[3]، جاء في الكشاف[4]: "وقرىء[5]: (رِبّيّون) بالحركات الثلاث، فالفتح على القياس، والضم والكسر من تغييرات النسب".

والرِّبّ هو العابد لله[6]، وقيل هم العلماء الأتقياء[7]، وأصل النسب فيه كما نصّ العلماءُ بفتح الرّاء (رَبّيّ: ربّيّون)، (وأما الكسر والضمّ فمن تغييرات النسب كما قالوا في: أمس: إمْسيّ وفي دَهْر: دُهْريّ)[8]، وعدّ ابن جنّي الضمّ لهجة تميم، والكسرَ لغة، والثلاثة (الضمّ والفتح والكسر) عند أبي حيّان لغات[9]. وجاء في الكشاف غير هذا الموضع على هذه الظاهرة[10].

---

(1) اللسان: 240/6(دهر)، (وأجاز ابن منظور أن يكون جمعاً)

(2) الكتاب: 335/3-336

(3) آل عمران: 146

(4) الكشاف: 469/1

(5) مختصر ابن خالويه: 22، والقرطبي: 230/4، والإتحاف: 180، وإعراب النحاس: 369/1، والتبيان: 1/ 299، وحاشية الشهاب: 70/3، والمحرر: 360/3، والرازي: 271/9

(6) اللسان: 72/6 (ربب).

(7) معاني الزجاج: 476/1

(8) انظر البحر المحيط: 74/3، وانظر اللسان: 71/6-72 (ربب).

(9) المحتسب: 173/1

(10) النور: 25، ويونس: 22، والشعراء: 198، والمؤمنون: 110، وفي الكشاف على التوالي: 68/3، و2/ 231، و128/3، و44/3

ومما جاء على النسب بغير ياء، في قوله تعالى: "وإنْ كانَ ذو عُسْرَةٍ فَنظِرَةٌ"[1]. يقول الزمخشري[2]: (وقرأ عطاء[3]: "فناظِرَةٌ"، بمعنى صاحب الحقّ ناظرهُ، أي منتظر، أو صاحب نظرته على طريقة النسب، كقوله: مكان عاشب وباقل، أي ذو عشب وذو بقل).

وفي قولـه تعالى: "إنّ ابْنَكَ سَرَقَ"[4]. جاء في الكشاف[5]: (وقرىء[6]: "سُرِّقَ" أي نُسِبَ إلى السّرقة).

وكان للعلماء في هذه القراءة آراء، فالفرّاء يقول فيها: (ولا اشتهيها لأنّها شاذة)[7]. والزجاج عدّ (سَرَق) آكد من (سُرِّق)، وسُرِّق على معنيين: إمّا عُلِم أنّه سَرَق، وإمّا اتُّهِم بالسرقة[8]. ونرجّح توجيه الزمخشري لها على النّسب؛ لأنّ فيه تنزيهاً لبيتِ النبوّة عن السّرقة[9]، هذا من جهة، ولأنّهم لم يقطعوا عليه بالسرقة[10] من جهةٍ أُخرى.

5.3 فَعَل وأفعل:

وقف كثيرٌ من الباحثين قدماء ومحدثين في دراساتهم عند استعمالات القبائل العربيّة لهاتين الصيغتين[11]، لذا لن تطيلَ الدراسةُ الوقوفَ عندها، وإنّما نحاولُ أنْ

---

(1) البقرة: 28

(2) الكشاف: 401/1

(3) البحر: 340/2، والمحتسب: 143/1

(4) يوسف: 81

(5) الكشاف: 337/2

(6) التبيان في تفسير القرآن:180/6، وتأويل مشكل القرآن:124، ومجمع البيان:103/12، والمحرر:45/8 والرازي: 193/18

(7) معاني الفرّاء: 53/2

(8) معاني الزجاج: 125/3

(9) انظر حاشية الشهاب: 200/5

(10) انظر البحر المحيط: 337/5

(11) الكتاب: 61/4، والخصائص: 18/2، ومن المحدثين انظر: لغة تميم، السامرائي: 174، واللهجات العربيّة في التراث: 613/2، ودراسة في صيغتي فعل وأفعل، أحمد الجندي: 150، مجلة مجمع اللغة العربيّة/القاهرة: 324، 1973م، ومعالم دراسة في الصرف: 31، ومنهج أبي حيّان: 455

نشيرَ إلى نتيجة قد وصلت إليها الدّراسةُ من خلال الدراسات المشار إليها آنفاً، ومن خلال القراءات القرآنية التي جاءت في الكشاف موضوع الدراسة.

يبدو أنّ القبائلَ العربيّةَ لم تتّفقْ على استعمالِ صيغةٍ واحدةٍ من هاتين الصيغتين في الأنماط اللّغوية التي يستعملونها، للدلالة على المعنى نفسه، ويرى بعضُ العلماءِ أنّ هذا الاستعمالَ كان في البيئة الواحدة والزمن والواحد، يقول ابن جنّي: "... فَعَل وأفعل كثيراً ما يعتقبان على المعنى الواحد، نحو: جدَّ في الأمر، وأجدّ، وصَدَدْتُه وأصْدَدْتُه..."[1]. والحقيقة أنّنا نتّفقُ مع القدماء في أنّ معنى الصيغتين واحد، إلاّ أنّنا نشير إلى مسألتين:

أولاهما: أنّ زيادة المبنى في (أفعل) لا بدّ أنْ يتبعَها زيادةٌ في المعنى[2]، كما وأنّ صيغة (أفعل) تدلّ على معاني صرفية متعدّدة كالتّعدية والسّلب والإزالة وغيرها[3].

ثانيهما: يميلُ الباحثُ إلى رأي بعض المحدثين الّذين يَرونَ أنّه ليس من المعقول أنْ تكون الصيغتان قد استخدمتا في زمن واحد وبيئة واحدة[4]، لأنّ استخدامَ صيغة معينة يصبحُ عادةً لغوية، كالعادات الاجتماعية التي يصعب التحوّلُ عنها، لذا رأينا الزمخشري وغيره من علماء اللّغة ينسب إحدى الصيغتين إلى لهجة تختلف عن نسبة الصيغة الثانية، يقول الزمخشري: "قد يجيء فَعَلْتُ وأفعلتُ المعنى فيهما واحد، إلاّ أنّ اللغتين اختلفتا"[5]، فمعظم الروايات تشير على أنّ الصيغة المجردة (فَعَل) كانت شائعة في الحجاز التي تمثّلُ البيئةَ الحضرية، وأنّ صيغة (أفعل) المزيدة كانت شائعةً في تميم التي تمثّل البادية[6]، ويفسّر إبراهيم أنيس ميلَ كلّ بيئةٍ إلى إحدى الصيغتين تفسيراً صوتياً مؤداه: إنّ القبائل البدوية وتميم منها كانت

---

(1) الخصائص: 18/2، وانظر القراءات وعلل النحويين فيها: 115/1، وفَعَلْتُ وأفعلت، للسجستاني: 82

(2) انظر منهج أبي حيان: 458

(3) شذا العرف في فن الصرف: 21

(4) اللهجات في كتاب سيبويه: 398، واللهجات العربيّة في التراث: 621/2، ولغة تميم: 174

(5) الكتاب: 61/4، وانظر المزهر: 384/1-385، والمحتسب: 173/1

(6) انظر معاني الفرّاء: 78/2

تؤثر صيغة (أفعل) من قبيل ميلها إلى المقاطع المغلقة إضافة إلى إيثارها صوت الهمزة[1]. الذي يعدّ شعاراً للعربيّة.

فصيغة (فَعَل) تتكوّن من ثلاثة مقاطع مفتوحة متتالية: (fa) (<) (la). في حين أنّ صيغة (أفعل) تتكون من ثلاثة مقاطع أولها (مغلق) (>af) (<a) (la)، كما أنّ العربيّة نفرتْ من المقاطع المفتوحة المتتالية، يقول أنيس: (والحقيقة أنّ معظم اللهجات العربيّة تنفرُ من توالي المقاطع المتحركة (المفتوحة) ولكنها تختلف في نسبة هذا النفور)[2].

وقد راوح القرآن الكريم بين الصيغتين، وظهر اختلافُ استعمال الصيغتين في القراءات القرآنية، بل إنّ بعضَ المواضع قد اختُلِفَ فيها رسمُ المصحف بين مِصْرٍ وآخر تبعاً للقراءة التي قرىء بها في ذلك المصر[3]، وذلك ظاهرٌ في المواضع التالية: في قوله تعالى: "فَيَسْحَتَكُمْ بِعَذَابٍ"[4]، جاء في الكشاف[5]: "وقرىء[6]: (فيُسْحِتُكم) والسّحتُ لغةُ أهلِ الحجاز، والإسحاتُ لُغَةُ أهل نجد وبني تميم ومنه قول الفرزدق[7]: إلاّ مُسْحتاً أو مجلّفُ

في بيت لا تزال الركبُ تصطك في تسوية إعرابه". وفي قوله تعالى: "أَلَمْ نُهْلِك الأوّلين"[8]. جاء في الكشاف[9]: (وقرأ قتادة[10]:

---

(1) اللهجات في كتاب سيبويه: 398

(2) في اللهجات العربيّة: 161

(3) منهج أبي حيّان: 455

(4) طه: 61

(5) الكشاف: 542/2

(6) التبصرة: 592، والكشف: 98/2، والسبعة: 419، والمختصر: 87، والتبيان: 894/2، ومعاني الحروف، للرماني: 44، والمكرر: 82، والعنوان: 129، ومعاني الفرّاء: 182/2، وأدب الكاتب: 436، والمخصص: 12/ 119، والتذكرة في القراءات الثمان: 430/2

(7) مرّ تخريجه، انظر هذه الرسالة: 95.

(8) المرسلات: 16

(9) الكشاف: 203/4

(10) البحر: 405/8، والتبيان: 1263/2، والمحتسب: 346/2، ومعاني الأخفش: 522/2، ومختصر ابن خالويه: 167، ومعاني الفرّاء: 223/3

"نَهْلِك" بفتح النون من هَلَكَهُ بمعنى أهلَكه قال العجاج[1]:

ومَهْمَهٍ هالكٍ مَنْ تَعَرَّجا"

وفي قولـــه تعالى: "أنّما فَتَنّاه"[2]. يقول الزمخشري[3]: "وقرىء[4]: (فَتّنّاه) بالتشديد للمبالغة، وأفتناه، من قول الشاعر[5]:

لَئِنْ فتنتني لهيَ بالأمس أفتنَتْ"

ونشير إلى أنّ أعشى همدان الذي استشهد الزمخشري بشعره قد استعمل الصيغتين المجردة (فَتَنَ) والمزيدة (أفْتَن)، وقد أنكر الأصمعي على الأعشى استعماله الصيغة المزيدة ونعته بالمخنّث الذي لا يؤخذ بلغته[6]، وعزاها أبو زيد لتميم[7]. وفي قولـــه تعالى: "واجْنُبْني وبَنيَّ أنْ نَعْبُدَ الأصنام"[8]. جاء في الكشاف[9]: (وقرىء[10]: "وأجْنِب ني" وفيه ثلاث لغات: جَنَبَهُ الشَّرَّ، وجَنَّبَه، وأجنبه، فأهل الحجاز يقولون: جَنِّبني شَرَّه، بالتشديد، وأهل نجد: جَنَبَني، وأجْنِبْني، والمعنى: ثَبِّتْنا وأدِمْنا على اجتناب عبادتها).

---

(1) الرجز للعجاج في ديوانه: 43/2، و45، وفي الخصائص: 15/2، وديوان الأدب: 178/2، والعين: 3/ 378، وبلا نسبة في تهذيب اللغة: 15/6، وبعده: هائلةٍ أهوالُهُ من أدْلَجا

(2) ص: 24

(3) الكشاف: 371/3

(4) البحر: 393/7، والمحرر: 448/12، وروح المعاني: 183/23، والدر المصون: 532/5، وفتح القدير: 4 /426

(5) صدر بيت وعجزه: (سعيداً فأضحى قد قَلى كلّ مسلم) في ديوان الأعشى: 162، وفي اللسان: 125/11، والمخصص: 62/4، ولابن قيس في الخصائص: 506/2، وبلا نسبة في تهذيب اللغة: 289/4، والعين: 128/8 ، ومقاييس اللغة: 473/4

(6) فعلت وأفعلت، للسجستاني: 92، وانظر الخصائص: 506/2

(7) فعلت وأفعلت، السابق: 92

(8) إبراهيم: 35

(9) الكشاف: 379/2

(10) الرازي: 134/19، والمحتسب: 363/1، والقرطبي: 368/9، والتبيان: 271/2، والمحرر: 250/8، وروح المعاني: 234/13، وإعراب النحاس: 185/2

وللعلماءِ آراءٌ في نسبةِ كلّ صيغة إلى قبيلة، فقد رأيتُ صاحبي حاشية الجمل والبحر المحيط يذهبان إلى ما ذهب إليه الزمخشري[1]، في حين يقول الفرّاء عكس ذلك: "أهل الحجاز يقولون: جَنبَني، وهي خفيفة، وأهل نجد يقولون أجنبني شرّه، وجنّبني شرّه"[2]. وبصرف النظر عن انتماء كلّ صيغة إلى أيّ لهجة عربيّة، فإنّ المرجّح فيها أنّ المعنى واحدٌ، يقول ابنُ خالويه: "سمعتُ أبو عمرو الزاهدَ يقول: جَنَبَ وأجْنَبَ وجَنَّبَ وتَجنّبَ بمعنىً واحد"[3].

واللاّفت للنّظر في هذه القراءة أيضاً مجيءُ (فعّل) بمعنى (فَعَل وأفعل) وقد ذكر الزمخشري أنّ هذه الصيغ تتعاقب على المعنى الواحد كما تعاقبت صيغٌ أخرى في مثل قوله تعالى: "ولا تُصَاعِرْ خَدَّك للنّاس"[4]. جاء في الكشاف[5]: (وقرىء[6]: "تصاعر" و"تصعّر"، بالتشديد والتخفيف، يقال: أصْعَرَ خدّه وصَعّرَه، وصَاعَرَه، كقولك: أعلاه وعلاّه وعالاه بمعنى).

نلحظ في قول الزمخشري ثلاث قراءات: (تُصَاعِر) بألف وهي لغة الحجاز و(تُصَعِّر) من صعّر وهي لغة تميم، و(تُصْعِر) من أصْعَر، والمعنى فيها واحد[7]، يقول سيبويه: (وقد يجيء الشيءُ على فَعّلْتُ فيُشْرك أفعلتُ، وذلك قولك: فَرِحَ وفَرّحتُه، وإنْ شئتَ قلتَ: أفرحتُه)[8].

---

(1) حاشية الجمل: 271/5، والبحر المحيط: 341/15

(2) معاني الفرّاء: 78/2

(3) مختصر ابن خالويه: 68، وانظر معاني الزجاج: 164/3

(4) لقمان: 18

(5) الكشاف: 34/3، وانظر: 235/2

(6) البحر: 188/7، والطبري: 47/21، وحجة ابن خالويه: 181، والسبعة: 513، وحجة القراءات: 565، ومعاني الفرّاء: 462/1 و328/2 ، 234، 170/3، والنشر: 346/2، والعنوان: 152، والمبسوط: 352، والتذكرة في القراءات الثمان: 496/2

(7) معاني الزجاج: 198/4

(8) الكتاب: 55/4

ولقد رصد الباحثُ في كشاف الزمخشري ما زاد على الستين قراءةً تناوبت فيها هذه الصيغ[1]، وهذا دليلٌ على أنّ القبائل العربيّة لم تتفق على استعمال إحدى الصيغتين، وقد وردت كلتا الصيغتين في القرآن الكريم وفي القراءات القرآنية، وذلك تبعاً لتعدد الروايات عن الرسول صلى الله عليه وسلم، تيسيراً على الناس[2]، لتجدَ كلُّ قبيلةٍ لهجتَها في هذا الكتاب العزيز، وكأنّ القرآنَ الكريمَ يوَثّق هذه اللهجات العربيّة بالقراءة المروية[3].

6.3 في بنية الاسم والفعل:

لمّا كانت الأصواتُ هي التي تشكّل بنيةَ الكلمة العربيّة فإنّ النظامَ الصرفيَّ في العربيّة نظامٌ صوتيّ بالدّرجة الأولى[4]، ويهمنا في هذا الموضع من الدراسة من الصوامت الحركات: (الضمة والفتحة والكسرة)، وهذه الأصوات ليست على درجة واحدة من الخفّة والثقل؛ لذا فإنّ استعمالَ العربِ لها لم يكنْ واحداً في الموقع الواحد في بنية الكلمة العربيّة، ولعلّ هذا التعاقبَ في الحركات بين القبائل العربيّة ناتجٌ عن أنّ المتكلمين يسلكون أيسرَ السُّبل في التّعبير[5]، وهذا السبيلُ السّهلُ في النطق غيرُ متّفقٍ عليه، لأنّه يخضعُ للذوقِ الخاصّ والعادات اللغوية عندَ كلّ جماعةٍ لُغوية، ومن هنا نشأت خلافاتٌ في نطق الكلمة العربيّة.

وقد رصدتْ الدراسةُ في أثناء تتبعها للقراءات القرآنية في كشاف الزمخشري صوراً للخلاف في بنية بعض الأنماط اللغوية، مما نتجَ عنه اختلافٌ في بعض الصيغ الصرفية، ويمكن تسويغ هذا الخلاف بأنّهُ يعود إلى تحقيق الانسجام الصوتي داخل بنية الكلمة الواحدة، وقد وجدت الدّراسةُ أنّ هذه الخلافاتِ جاءتْ في الأسماء والأفعال.

---

(1) انظر من ذلك النساء: 101، والتوبة: 49، وإبراهيم: 3، ويونس: 65، والمؤمنون: 20، والقصص: 87، والفرقان: 49، يس: 76، والأحقاف: 25، والقلم: 51، والفتح: 9، وفي الكشاف على التوالي: 559/1، 194/2، 366/2، 243/2، 29/3، 194/3، 95/3، 330/3، 524/3، 148/4، 542/3-543، وغير ذلك كثير..

(2) انظر دراسة في صيغتي (فعل وأفعل)، أحمد الجندي (مرجع سابق): 113، ومنهج أبي حيّان: 458

(3) اللهجات العربيّة في التراث: 623/2

(4) انظر: في التطور اللغوي، عبد الصبور شاهين: 21-22

(5) انظر: الصوتيات، مالبرج: 82

7.3 في الأسماء:

رصدت الدراسة الظواهر الآتية التي أثّرت في بنية الاسم:

1.7.3 حركة الفاء:

رصدت الدراسةُ ما يعتور حركة الفاء من اختلافاتٍ صوتيةٍ يتمثّلُ في الظواهر التالية: بين الفتحة والكسرة، أو بين الكسرة والضمّة، أو بين الفتحة والضمّة، أو بين الحركات الثلاث.

1- الفتح والكسر:

في قوله تعالى: "والشَّفْعِ والْوَتْرِ"[1]، جاء في الكشاف[2]:"وقرىء[3]: (الوِتر) بفتح الواو وكسرها، وهما لغتان كالحَبْر والحِبْر"[4].

وقد ذهبَ علماءُ اللّغةِ إلى أنّ الفتحَ لغةُ قريش والحجاز، والكسرَ لغةُ تميم وبكر وأسد[5].

ويمكن تفسير فتح الواو في الوَتر وفق نظرية النطق المتوازي[6]، ففتحت الواو لاقترانها بالشّفع، فلهجة الحجاز اختارت المطابقةَ في العدد، وأمّا تميم فسببُ اختيارها الكسر لأنّها نظرت إلى المعنى، فالشّفع معناه الزوج، والوتر معناه الفرد فمعنى الكلمتين مختلف، فآثرت اختلافهما في الحركات[7].

---

(1) الفجر: 3

(2) الكشاف: 249/4

(3) البحر: 468/8، 509، ومختصر ابن خالويه: 173، وحاشية الشهاب: 357/8، وإعراب القراءات الشواذ: 708/2، والدر المصون: 518/6

(4) الحِبْر والحَبْر: العالم، ذمياً كان أو مسلماً بعد أن يكون من أهل الكتاب، وانظر اللسان: 11/4 (حبر).

(5) انظر معاني الفرّاء: 260/3، والكشف: 372/2، والفخر: 110/24، والبحر: 468/4، واللسان: 146/15، و147(وتر)

(6) نظرية النطق المتوازي: في أثناء نطق الصوت الأول يتمّ الاستعداد لنطق الصوت الثاني، انظر الأصوات اللغوية (محمد الخولي): 53

(7) انظر اللهجات العربيّة في التراث: 260/1

في قوله تعالى: "له تِسْعٌ وتِسْعُون نعجةً"[1]، جاء في الكشاف[2]: (وقرىء: "تَسعٌ وتَسعون" بفتح التاء[3]، ونِعْجَةٍ بكسر النون[4]، وهذا من اختلاف اللّغات نحو: نِطْع، ونَطْع، ولِقْوَة ولَقْوَة).

ويمكن اعتماد التفسير السابق في فتح الواو في (وَتر)، إذْ عدَّ ابن جنّي وغيره[5] أنَّ فتحَ التاء في (تَسع وتَسعون وتَسعاً) مردّه المعيارُ اللّهجيّ، وكذلك مجاورة (التَّسع) للعشرة، يقول ابن جني: "قد كَثُر عنهم مجيء الفَعْل والفِعْل على المعنى الواحد، نحو: البَرْز والبِزْر... والحَبْر والحِبْر، فلا يُنْكَرُ على ذلك (التِّسْع) بمعنى (التَّسْع)[6]، وذكر الطوسي أنّ الكسرَ أكثرُ وأفصحُ[7]، والقول نفسه في قراءة (نِعجة) بكسر النون، ففَعْلَة وفِعْلَة يتعاقبان على المعنى الواحد[8]، وعزاها بعضُ العلماء لتميم، وكثرت في كلامهم كناية عن المرأة[9]".

وفي قوله تعالى: "هنالك الوَلايَةُ لله الحَقّ"[10]، جاء في الكشاف[11]: "الوِلاية، بالفتح والكسر، بالفتح: النُّصْرة والتَّولّي وبالكسر: السّلطان والملك، وقد قرىء بهما[12]".

---

(1) ص: 23، والكهف: 25 "وازدادوا تِسعا"

(2) الكشاف: 369/3، 481/2

(3) البحر: 392/7 و117/6، والمحتسب: 231/2، ومختصر ابن خالوية: 130 و79، والإتحاف: 172، و 279، حاشية الشهاب: 305/7، والرازي: 196/26

(4) معاني الزجاج: 432/4، ومجمع البيان: 104/22، والمخصص: 37/7، وإعراب القراءات الشواذ: 2/ 393، والدر المصون: 531/5

(5) انظر المحتسب: 231/2، والبحر المحيط: 117/6

(6) المحتسب: 231/2

(7) التبيان في تفسير القرآن: 32/7

(8) انظر المحتسب: 232/2

(9) البحر المحيط: 392/7

(10) الكهف: 44، وانظر الأنفال: 72

(11) الكشاف: 486/2، وانظر: 170/2

(12) الرازي: 130/21، الإتحاف: 290، وفتح القدير: 288/3، والتبصرة: 575، و معاني الزجاج: 289/3، غرائب القرآن: 127/15، والتيسير: 143، والسبعة: 392

وقد فرّق الزمخشري وغيره من علماء اللغة[1] بين النمطين، فقد جعل النمطَ المفتوحَ بمعنى النّصرة، والمكسورَ بمعنى: السّلطان والملك، مستندين على ما في (الوِلاية) بالكسر من معنى الحرفة: كالخِياطة والحِياكة.

وذهب أبو عمرو والأصمعي إلى أنّ هذه القراءةَ (الوِلاية) بالكسر لأنّ (فِعالة) إنّما يجيء في ما كان صنعةً، أو معنًى مُتَقَلَّداً، وليس هنالك تولّي أمورٍ[2].

وترجّحُ الدراسةُ الرأي الثالث المتمثّل في أنّ كلا النّمطين بمعنىً واحدٍ، وهما يمثّلان لهجتين مختلفتين، قال ابن حجر: "الكسرُ لغةٌ بمعنى الفتح كالدّلالة -بفتح دالها وكسرها- بمعنىً"[3].

ويمكن تحليل الأنماط السابقة صوتياً وفق منظور علم اللّغة المعاصر، ففي النّمط الأول (الوِتر) بالكسر، بدأ المقطع الأوّل فيه بالحركة المزدوجة الصاعدة التي نواتها الكسرة، وقد لجأت اللّغة في بعض البيئات إلى تغيير نواة الحركة المزدوجة الصاعدة من الكسرة إلى الفتحة؛ لأنّ الفتحةَ أسهلُ في النطق من الكسرة[4].

watr < witr

ولا يختلف القول كثيراً في النمط (الوِلاية) الذي نميل إلى انّه الأصل، فهو نمطٌ يبدأ بحركة مزدوجة صاعدة كسابقِهِ (wi) نواتها الكسرة، وقد مالت بعض القبائل إلى تغيير نواة هذه الحركة من الكسرة على الفتحة؛ لأنّ الفتحة أخفّ من الكسرة كما مالتْ إلى المماثلة الصوتية بين الكسرة القصيرة (i) والفتحة الطويلة (a)، فقلبت الكسرةُ فتحةً، لتحقيق الانسجام الصوتي الذي مالت إليه القبائلُ البدوية بوجهٍ عامّ[5]، ويمكن تمثيلها صوتياً كما يلي:

wâlāyat < wilāyat

وهي مماثلة مدبرة في حالة الاتفصال.

---

(1) انظر معاني الفرّاء: 418/1، والكشف: 62/2، والقرطبي: 411/10

(2) البحر المحيط: 131/6، وفتح الباري: 309/8

(3) نفسه: 131/6، وفتح الباري: 309/8

(4) الخصائص: 108/1، وانظر الأصوات اللغوية (محمد الخولي): 141، وفي صوتيات العربية: 198

(5) في اللهجات العربية: 97، وانظر اللهجات العربيّة في التراث: 98/1، والقراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبدالصبور شاهين: 407

وأمّا الأنماط (تَسعة، وتَسعون، وتِسعاً، ونَعجة) فلم يبدأ المقطع الأول منها بالحركة المزدوجة الصاعدة (wi)، لذلك يمكن أنْ نتصوّر أنّ الأصل فيها (البنية العميقة) بالكسر، لأنّ تفسير الانتقال من الكسر إلى الفتح مسوّغ في اللغة وهو طلب الخفّة، كما أنّ النّطقَ بالكسر شائعٌ في قبيلة الحجازيين، وهي من القبائل الحضرية التي تعطي كلَّ صوتٍ حقَّه في النطق، بينما يُنْطَقُ بالفتح في قبيلة تميم وهي من القبائل البدوية التي تتأثر فيها الأصوات المتجاورة بشكلٍ كبير[1].

tas<at(un) < tis<at(un)
na<ğat(un) < ni<ğat(un)

2-الكسر والضمّ:

في قولـــه تعالى: "صِنوانٌ وغَيْرُ صِنوانٍ"[2]، جاء في الكشاف[3]: "والصِنوان: جمع صِنْو، وهي النّخلة لها رأسان وأصلهما واحد، وقرىء[4]: بالضمّ، والكسر: لغة أهل الحجاز، والضمّ: لغة بني تميم وقيس".

يظهر من قول الزمخشري أنّ النمطَ المكسورَ (صِنوان) يستعمل في لغة أهل الحجاز، وهي من القبائل الحضرية، وأنّ النمطَ المضمومَ قد شاع في القبائل البدوية كتميم وقيس، وهذا يعزّز ما ذهب إليه بعض المعاصرين من أنّ القبائل البدوية بشكلٍ عامّ تميل إلى الضمّة؛ لأنها مظهرٌ من مظاهر الخشونة المعروفة لدى البدوي، في حين لجأت القبائل المتحضرة إلى الكسر دليل التحضّر والرقّة[5].

والحقيقة أنّ الحكمَ بأصلية أحد النمطين على الآخر لا يمكنُ الجزمُ به غير أنّنا نرجّح أنْ يكونَ النمطُ المكسورُ هو الأصل، يقول أبو علي الفارسي: (وأظنّ سيبويه قد حكى الضمّ فيه، والكسر فيه أكثر في الاستعمال)[6].

---

(1) انظر في اللهجات العربيّة: 97

(2) الرعد: 4

(3) الكشاف: 349/2

(4) شرح اللمع: 537-538، والسبعة: 356، والتبيان: 751/2، وتحفة الأقران: 12، والمحتسب: 351/1، وإعراب النحاس: 165/2، ومختصر ابن خالويه: 39، 66

(5) في اللهجات العربيّة: 91

(6) حجّة الفارسي: 9/5، وانظر اللسان: 295/8

وقد ورد في الكشاف مثل ذلك، ويمكن تفسيره بالتفسير نفسه من إيثار لغة أهل الحجاز الكسرَ، وإيثار لغةِ قبائل تميم وأسد وقيس الضمّ، ومن ذلك:

في قوله تعالى: "والرُّجْزَ فاهْجُر"[1]، جاء في الكشاف[2]: "وقرىء[3]: بالكسر والضمّ وهو العذاب".وفي قوله تعالى: "قد كانتْ لكم إسْوَةٌ حَسَنَةٌ"[4]، يقول الزمخشري[5]: "وقرىء[6]: (أُسْوَة)، وهم اسم المُؤْنس به". ويمكن توضيح تحوّل الكسرة إلى ضمّة في الأنماط السابقة كما يلي:

الكسر في لغة الحجاز	الضمّ في لغة تميم
sinwān	ṣunwān
riǧza	ruǧza
ʾiswatun	ʾuswatun

وفي قولـــه تعالى: "مِنْ وِعاءِ أخيه"[7]، وجاء في الكشاف[8]: "وقرأ الحسن[9]: (وُعاء) أخيه بضمّ الواو، وهي لغة".

والحقيقة أنّ توجيه الأنماطِ السابقةِ ينسحبُ أيضاً على هذا النمط (وُعاء) غير أنّ ما نودّ الإشارة إليه هو أنّ هذا النمطَ يبدأ بالحركة المزدوجة الصاعدة (wi) التي نواتها الكسرة، فمالت بعض القبائل إلى تحويل النواة من الكسرة إلى الضمّة؛ لأنّ الضمّةَ مظهرٌ من مظاهر الخشونةِ والقوّةِ في القبائل البدويّة، ومما يؤيّد ما ذهبنا إليه

---

(1) المدثر: 5

(2) الكشاف: 181/4

(3) البحر: 37/8، والتيسير: 216، والنشر: 393/2، والكشف: 347/2، والسبعة: 659، والمكرر: 146

(4) الممتحنة: 5

(5) الكشاف: 90/4

(6) السبعة: 520، و521، و633، ومعاني الزجاج: 156/2، والمبسوط: 434، والعنوان: 189، والتبصرة: 641، والكشف: 196/2، وحجة القراءات: 575

(7) يوسف: 76

(8) الكشاف: 335/2

(9) البحر: 332/5، ومختصر ابن خالويه: 65، والمحتسب: 348/1، والإتحاف: 266، والرازي: 185/18، والدر المصون: 202/4

من أنّ الأصلَ بالكسر قولُ العكبري: "الجمهور على كسر الواو، وهو الأصل، لأنّه من وعى... ويقرأ بضمّها وهي لغةٌ"[1]، ويمكن توضيح ذلك صوتياً كما يلي:

wu ā i < wi ā i

وُعاء وِعاء

وقد ورد في الكشاف قراءاتٌ أخرى تناوبتْ الكسرةُ والضمّةُ على فاء الاسم فيها[2].

3-الفتح والضمّ:

في قوله تعالى: "فقالوا هذا لله بِزَعْمِهم"[3]، جاء في الكشاف[4]: "وقرىء[5]: (بزُعْمِهم) بالضمّ"، ووجّه علماءُ العربيّة الاختلافَ في بنية الاسم (بزُعمهم) وفق المعيار اللهجي، فعدُّوا الضمَّ لغةَ بني أسد وبني تميم، والفتحَ لغةَ الحجاز، وهما مصدران، وقيل: الفتح في المصدر والضمّ في الاسم[6].

وفي قوله تعالى:"ولا يَجِدُونَ إلاّ جُهْدَهم"[7]، جاء في الكشاف[8]: " وقرىء[9]: (جُهدهم) بالفتح والضمّ، أي إلا طاقتهم"، وقيل: هما لغتان بمعنىً واحد[10].

وفي قوله تعالى: "مَا لها مِنْ فَواقٍ"[11]، جاء في الكشاف[12]:

---

(1) التبيان في إعراب القرآن: 739/2- 740، وانظر تاج العروس: 393/10

(2) انظر هود: 17، ويونس: 15، ويوسف: 30، والإسراء: 3، والإسراء: 35، وغافر: 64، وفي الكشاف: 2 /263، و229/2، و316/2، و438/2، و449/2، و435/3

(3) الأنعام: 136

(4) الكشاف: 52/2

(5) الإتحاف: 217، والسبعة: 270، وزاد المسير: 129/3، والتيسير: 107، والنشر: 263/2، وحجة القراءات: 273، وحجة ابن خالويه: 81، ومعاني الفرّاء: 356/1

(6) انظر البحر المحيط: 227/4، والتبيان في تفسير القرآن: 284/4، وحجة ابن خالويه: 81

(7) التوبة: 79

(8) الكشاف: 204/2

(9) مختصر ابن خالويه: 54، وفتح الباري: 249/8، والمخصص: 76/15، والمحرر: 579/6، وأدب الكاتب: 308، ومعاني الزجاج: 462/2، ومعاني الفرّاء: 234/1

(10) البحر المحيط: 75/5، والطبري: 137/10

(11) ص: 15

(12) الكشاف: 363/3

(وقرىء[1]: بالضمّ "فُواق")، وذهب علماءُ العربيّة في هذا النّمط (فُواق) بالفتح والضمّ إلى ما ذهبوا إليه فيما سبقه، فالقراءتان وُجّهتا على أنّهما لهجتان تمثّل قراءةُ فتحِ الفاءِ لهجةَ الحجازيين، وقراءةُ الضمّ تمثّل لهجةَ تميم وقيس وأسد[2]، وفرّق بعضُ العلماء بين القراءتين وفق المعيار الدلالي، ففُواق بالضمّ: قَدْر ما بين الحَلْبَتَيْن للناقة، وقيل من رجوع، ومَنْ فتحَ أراد: مِن راحة[3].

ونودّ الإشارة إلى مسألتين:

أولهما: أن الزمخشري لم يعزُ القراءاتِ التي بسطناها للبحث إلى القبائل التي نطقتْ بها، كما لم يشرْ في معظم القراءات إلى قرّائها.

ثانيهما: عدَّ بعضُ الباحثين المعاصرين أنّ القبائلَ البدويةَ كانت تميلُ إلى مقياس اللين الخلفي (الضمّة)، بمعنى: ميلهم إلى الضمّة في مقابل القبائل التي مالت إلى الكسرة، أمّا إذا كانت الضمّة تقابل الفتحةَ، فلا بدّ أنْ نلجأ إلى ظاهرة الانسجام الصوتيّ، وهي ظاهرة من ظواهر التطوّر في حركات الكلمة[4]،

وهذا قانون مهمّ في الدرس اللغوي، وذلك أنّ بعضَ الباحثين لجأ إلى تعميم ظاهرة الضمّ في القبائل البدويّة؛ لأنّ الضمّ دليلُ خشونة وقوّة -كما أسلفنا- كما عمّموا الفتحَ في القبائل المتحضرة[5] وهذا ما لم تثبته الروايات التاريخية[6] ولا القراءات القرآنية، ففي القراءة السابقة (جُهدهم)، عزا الطبري الضمّ إلى أهل الحجاز وعدّ

---

(1) التيسير: 187، والنشر: 361/2، وشرح الشاطبية: 277، والتبيان: 1098/2، ومعاني الزجاج:323/4، والكشف: 231/2، والرازي: 182/26

(2) انظر البحر المحيط: 398/7، ومعاني القرّاء: 400/2، والطبري: 84/23

(3) انظر حجة ابن خالويه: 197، وحجة القراءات: 613

(4) انظر في اللهجات العربيّة: 97

(5) انظر اللهجات العربيّة في التراث: 260/1، واللهجات في معاني القرّاء: 20

(6) انظر إصلاح المنطق: 132، البحر المحيط: 377/3، ولهجة تميم، غالب المطلبي: 132، ودراسة في نوادر اللحياني: 130، وما بعدها.

الفتح لغة نجد[1]. وقد جاء في الكشاف قراءاتٌ أخرى تعاقبت فيها الضمّة والفتحة على فاء الاسم[2].

4-ما جاز فيه الحركات الثلاث:

في قوله تعالى: "حتَّى يَلِجَ الجَمَلُ في سَمِّ الخِياط"[3]. جاء في الكشاف[4]: "وقرىء[5]: (في سَمِّ) بالحركات الثلاث".

وفي أثناء تتبعنا لبنية الاسم (سمّ) وجدنا أنّه من الكلمات المثلثة التي يجوز في فائها الضمّ والفتحُ والكسر[6]، وقد ذكر ابنُ منظور عن يونس أنّ الفتح لغةُ تميم، وأنّ الضمّ لغة أهل العالية، فيقولون: السُّمُّ والشُّهْدُ[7].

والحقيقة أنّ القرّاءَ السبعةَ على الفتح، وقُرىء شاذاً بالكسر والضمّ، وأمّا قراءة السِّم بالكسر، فلم أقع على لهجةٍ تنسب إليها، وفي ظنّي أنّ مَنْ قرأ بكسر السين تأثّر بكسرة الميم، فتكون مماثلة كلية مدبرة في حالة انفصال.

وفي قوله تعالى: "كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ"[8]. جاء في الكشاف[9]: "وقرىء[10]: (بِرُبُوة) بالحركات الثلاث".

---

(1) انظر الطبري: 137/10

(2) البقرة: 168، والأعراف: 133، والتوبة: 79، والكهف: 66، وص: 41، والمعارج: 43، وفي الكشاف: 1/327، و108/2، و204/2، و492/2، و376/3، و160/4

(3) الأعراف: 40

(4) الكشاف: 79/2

(5) البحر: 297/4، والقرطبي: 207/7، ومختصر ابن خالويه: 43، والتبيان: 568/1، والمحرر: /503، وتحفة الأقران: 116، وروح المعاني: 119/8

(6) انظر المثلّث، لابن السيد البطليوسي: 403/2، وحاشية الشهاب: 141/2

(7) لسان العرب: 261/7 (سمم)، وانظر التاج: 346/8، والفتح والكسر فيها في إصلاح المنطق: 91، والصحاح: 1953/5

(8) البقرة: 265

(9) الكشاف: 395/1

(10) السبعة: 190، ومختصر ابن خالويه: 16، ومعاني الزجاج: 348/1، والتبيان: 216/1، ومعاني الأخفش: 184/1، والدر المصون: 640/1، وزاد المسير: 319/1، وفتح القدير: 285/1، وإعراب النحاس: 1/288، والمبسوط: 151

وقد عزا العلماءُ قراءةَ الفتحِ إلى تميم، والضمِّ إلى قريش[1] وهما القراءتان الجائزتان عند الطبري، وأمّا قراءة الكسر في (رِبوة) فقد رفضها[2].

وما يمكن أنْ أتصوره في هذه الأنماط الثلاثة هو افتراضي (رَبْوَة) بالفتح هي أصل عند تميم وأنّ (رِبْوة) بالكسر هي أصل في لهجة الحجاز والضمّة قد جيء بهما عن طريق المماثلة بين شبه الحركة (w) والضمة القصيرة (u)، ويمكن توضيح ذلك صوتياً كما يلي:

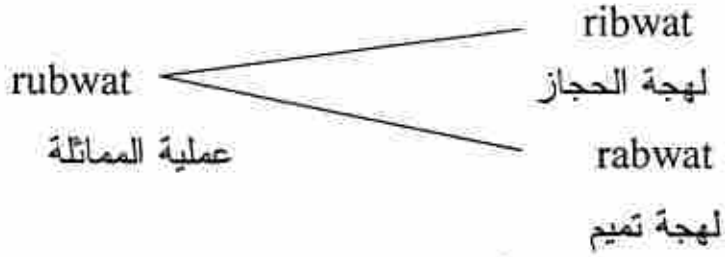

وفي قوله تعالى: "وأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ مِنْ وُجْدِكم"[3]، جاء في الكشاف[4]: (والوُجْدُ: الوسعُ والطاقة، وقرىء[5]: بالحركات الثلاث).

وقد نصّ القدماءُ أنّ الضمَّ في (وُجْدكم) هو الأكثر والأفصح في اللّغة، وعدّه الفرّاء إجماعاً من القرّاء[6]، ولا أدري ما المعيار الذي استند إليه الفرّاء في عدّه الأفصح؟ فالمعجمُ ذكرَ الأنماطَ الثلاثة[7]، ناهيك أنّ بعضَ العلماءِ قد نسب قراءة الفتح إلى تميم[8]، وتبقى قراءة الكسر دون نسبةٍ، وما أتصوّره: أنّها ميلُ بعض القبائل البدويّة لها.

وما يمكن قوله في هذا النمط -أيضاً- أنّ ما حصل هو تحوّلٌ في نواة الحركة المزدوجة فيه، فقد رجّح بعضُ علماءِ اللّغةِ المعاصرين أنّ الكسرةَ أو الضمّة

---

(1) انظر لسان العرب:92/6(ربا)، وفيه أيضاً(والاختيار من اللغات(رُبْوَة) لأنها أكثر اللغات، والطبري:48/3

(2) انظر الطبري: 48/3، و71/3

(3) الطلاق: 6

(4) الكشاف: 122/4

(5) البحر: 85/8، والقرطبي: 168/18، والنشر: 388/2، ومختصر ابن خالويه: 158، وإرشاد المبتدي: 597، والمخصص:281/12، ومعاني الأخفش: 501/1، والتبيان: 1228/2، ولسان العرب: 156/15 (وجد)

(6) انظر معاني الفرّاء: 164/3، والبحر المحيط: 285/8

(7) لسان العرب: 15/ 156(وجد).

(8) انظر البحر المحيط: 285/8

تتغيران في الغالب إلى الفتحة[1]، ويمكن أنْ أتصوّر أنّ قبيلةَ تميم قد شاع فيها الكسرُ أصلاً، ومنهم مَنْ تحوّل عنها إلى الفتحة طلباً للخفّة والسهولة، فقد تحولت الحركةُ المزدوجة الصاعدة (wi) في (وِجدكم) إلى الحركة المزدوجة الصاعدة(wa) ليكون النمطُ (وَجدكم) طلباً للخفّة.

وأمّا النّمط (وُجدكم)، فإمّا أنْ يكون قد شاع في الحجاز على غير ما عُرف عنهم والمشهور عنهم الفتح -وهو ما أشرنا إليه سابقاً- من أنّ تعميم الظاهرة على الإطلاق هو أمرٌ غير ثابت، وإمّا أنْ يكونَ قد شاع في القبائل البدويّة التي كانت تُؤْثر الضمّ، فالذي حدث هو تغيير نواة الحركة المزدوجة أيضاً من الكسر إلى الضمّ(wu)، ويمكن تمثيل ذلك:

wağdikum ⟵ wiğdikum

wuğdikum ⟵ wiğdikum

إنّ التّحركَ اللغويَّ باتجاه تغيير نواة الحركة المزدوجة يسهمُ في وجود أشكالٍ نطقيةٍ مختلفةٍ لبعض الأنماط اللغوية، التي يفترض أنّها كانت ذاتَ شكلٍ بنائي واحد[2].

والحقيقة أنّني وفي أثناء تتبعي لتناوب الحركات على فاء الاسم لا يمكنني الجزم بأنّ الفتحَ اختصتْ به لهجة قبيلة ما، كما لا يمكنني الجزم أنّ الكسر اختصتْ فيه قبيلةٌ أخرى[3]، وما أتصوّره أنّ الرّواةَ وجامعي اللغة ومن بعدهم الصرفيون والنحويون، قد صنّفوا نُطقَ القبائلِ على ما استقرؤوه، وهو استقراء ناقص بلا شك. وما نودُّ الإشارة إليه هو أنّنا نرجّح أنّ صيغتي الكسر والضمّ سارتا جنباً إلى جنب مع صيغة الفتح، ولم تكن واحدةٌ منها متطوّرةً عن الأخرى، بل كلٌّ منها شاع في بيئةٍ استعماليّةٍ معينة[4].

---

(1) دراسات في فقه اللغة: 141

(2) دراسات في فقه اللغة: 142

(3) انظر اللسان: 213/10 (عفا)، 198/10(عظب)، وإصلاح المنطق: 115، والقراءات وعلل النحويين: 1/ 185، ولغة تميم، السامرائي، مجلة كلية الآداب والدراسات الإسلاميّة: ع 4، 1992، ص:161

(4) انظر في اللهجات العربيّة: 92

2.7.3 حركة العين:

ذكر النّحويونَ أنّ حركةَ العين في الأسماء لها أربعةُ احتمالاتٍ، فإمّا أنْ تكون مضمومةً، وإمّا أن تكون مكسورةً، وإمّا أن تكون مفتوحةً، وإمّا أنْ تكون ساكنةً[1]، وقد رصدتِ الدراسةُ اختلافاتِ حركة العين في الكشاف، وتقع فيها الظواهر التالية: الكسر والفتح، والحركة والسكون.

1-الكسر والفتح:

في قوله تعالى: "فانْفَجَرَتْ مِنْه اثْنَتا عَشْرَةَ عَيْناً"[2]. جاء في الكشاف[3]: (وقرىء[4]: "عَشْرَة" بكسر الشين وفتحها، وهما لغتان).

ففي النّمط (عشرة) ثلاث قراءات، تمثّلُ لهجتين مستعملتين وثالثة مهجورة في تصورنا كما سيظهر، فقراءة (عشْرة) بالسكون تُمثّل لهجة الحجاز وقراءة الكسر (عشِرة) تُمثّل لهجة تميم، يقول سيبويه: (وإنْ جاوزَ المؤنّث العَشْرَ فزاد واحداً قلت: إحدى عشِرة بلغة بني تميم، كأنّما قلت: إحدى نَيِّفَة، وبلغة أهل الحجاز: إحدى عَشْرَة، كأنّما قلت: إحدى تَمْرَة، وهما حرفان جُعلا اسماً واحداً)[5]، وقال: (وإذا زاد المؤنّثُ واحداً على إحدى عشرة، قلت: لَهُ ثِنْتا عَشِرَةَ واثْنتا عَشِرةَ، وإنّ لهُ ثِنْتي عَشْرَةَ واثْنتي عَشِرة. وبلغة أهل الحجاز "عشْرة")[6]. وهذا عكس الاتجاه الذي سارت عليه كلتا اللهجتين في حركة عين الأسماء، يقول ابن يعيش: (وهذا عكس ما عليه لغة أهل الحجاز وبني تميم؛ لأنّ أهلَ الحجاز في غير العدد يَكْسِرونَ الثاني، وأمّا بنو تميم فيسكنون، فيقول الحجازيون: نَبِقَة، ويقول التميميون: نَبْقَة بالسكون،

---

(1) انظر الكتاب: 4/242-244، وشرح جمل الزجاجي، ابن هشام: 432

(2) البقرة: 60

(3) الكشاف: 1/284، وانظر: 2/124

(4) الرازي: 3/94، والتبيان: 1/67، وشرح الشافية: 1670، والإتحاف: 137، وتوضيح المقاصد: 4/311، والمحرر: 1/313(وفيه عدّ ابن عطيّة: فتح الشين لغة ضعيفة)

(5) الكتاب: 3/557، وانظر اللسان: 10/155(عشر)، والمفصل: 265، والبحر المحيط: 4/406.

(6) نفسه: 3/558

فلمّا رُكّب الاسمان في العدد واستحالَ الوضعُ فقال بنو تميم: إحدى عَشِرةَ وثنتا عَشِرةَ إلى تسع عشِرة، وقال أهل الحجاز: عَشْرة بسكونها)[1].

ونشير إلى مسألة أخرى في هذا الموضوع، وهي أنّ النحويين قد نصّوا الفتحَ في حركة الشين إذا كانت العشرةُ مركبةً والمعدود مذكراً، ونصّوا على السكون في حركة الشين إذا كانت العشرةُ مركبةً والمعدود مؤنثاً، وتشترك العربيّةُ في هذه الظاهرة مع أخواتها من اللغات الساميّة[2]، والحقيقة أنّه يصعبُ تفسيرُ هذا الاختلاف في حركة الشين بين التذكير والتأنيث[3]. وما يمكن أنْ نتوقعَه في تغيّر حركة الشين إنّما يعود للتعريف بين معنيَي التأنيث والتذكير، وأنّ اختيارَ الفتح والسكون في لهجتي تميم والحجاز قد تمّ اعتباطاً.

وأمّا قراءة الفتح فقد قرأ بها الأعمشُ، وقد عدّها بعضُ اللّغويين من الشواذ[4]، وأجْمَلَ ابنُ جنّي القولَ في القراءات الثلاث:(وعلى الجملة فينبغي أنْ يُعلَمَ أنّ ألفاظَ العددِ قد كَثُرَ فيها الانحرافاتُ، والتخليطاتُ، ونُقِضَتْ فيها العاداتُ[5]، وذهب ابنُ يعيش إلى أنّ الأصلَ فتحُ الشّين. يقول في توجيه قراءة الأعمش: (ففتحَ الشّينَ على الأصل، والقياس عليه الجماعة وهو المسموع)[6]، ويُلْمِحُ ابن جنّي إلى فصاحة قراءة الأعمش أو صحتها لُغوياً على الأقل بقوله: "وينبغي أنْ يكونَ قد روى ذلك روايةً، ولم يَرَهُ رأياً لنفسه"[7].

وما يمكننا قوله في تحليل الأنماط الثلاثة (عَشَرة، وعَشِرة، وعَشْرَة) صوتياً هو أننا نعتمد على ما ذهب إليه ابنُ يعيش من أنّ الأصلَ فتحُ شين عَشَرَة، وأنّ لهجة تميم بكسر الشين متطورة عن هذا النمط، وأنّ لهجة الحجاز لجأت إلى تخفيف

---

(1) شرح المفصل: 27/6

(2) انظر فقه اللغات السامية: 106، والتطوّر النحوي، برجشتراسر: 122

(3) انظر التطور النحوي، برجشتراسر: 122

(4) انظر لسان العرب: 155/10(عشر)، والتاج: 42/13، والمحتسب: 85/1

(5) المحتسب: 85/1، وانظر شرح المفصل: 27/6

(6) شرح المفصل: 27/6

(7) المحتسب: 86/1

(عشرة) التميمية[1]، إذ لا يعقل أنْ تكونَ لهجةُ الحجاز متطوّرةً عن الأصل المفتوح، لأنّ المفتوح لا يُسكّنُ لخفّة الفتحة[2]، والمخطط الصوتي التالي يوضح ذلك:

ʾitnatāʿašrata < ʾitnatāʿaširata < ʾitnatāʿašarata

لهجة الحجاز لهجة تميم الأصل(المهجور)

ويظهر من هذا المخطط أنّ لهجةَ تميم قد نفرتْ من توالي الحركات (المقاطع المفتوحة)، فلجأت إلى المخالفة بينها عن طريق الكسرة، في حين لجأت لهجة الحجاز إلى تخفيف الكسرة عن طريق التسكين. وفي قوله تعالى: " لأسْقَيْنَاهُم مَاءً غَدَقًا"[3]. وجاء في الكشاف[4]: "الماء الغَدَق: وهو الكثير بفتح الدال وكسرها، وقرىء بهما[5]؛ لأنّه أصلُ المعاش وسعةُ الرزق". والغَدَقُ والغَدِقُ مصدران بمعنى واحد[6]، وهو قول الزمخشري أيضاً. وفرّق بعض اللّغويين بين المعنيين، فالغَدَقُ المصدر، والغَدِقُ اسمُ الفاعل[7]، ولم تَنْسبْ كتُبُ اللغةِ إلى أيّ قبيلةٍ تنتمي إحدى الصيغتين، غير أنّنا نتصوّرُ أنّ كلا النمطين قد شاع في بيئةٍ لغويةٍ مختلفةٍ، إذ من غير المعقول أنْ تنطقَ جماعةٌ لغويةٌ واحدةٌ بالنمط المكسور مرّة وبالمفتوح مرّة أخرى، كما نميلُ إلى أنّ الأصلَ بالكسر (غَدِقا)، والنمط المفتوح متطوّر عنه لما في الفتحة من خفةٍ وسهولةٍ.

2-الحركة والسكون:

تتّفق الدراساتُ اللغوية المعاصرة، وما توّصل إليه علماءُ العربيّة القدماء على أنّ الاسمَ الثلاثي الذي يتمُّ فيه تحريكُ وسطِهِ وتسكينه يمثّلُ التحريكُ فيه لهجةَ

---

(1) انظر شرح المفصل: 27/6

(2) انظر المحتسب: 86/1

(3) الجن: 16

(4) الكشاف: 170/4

(5) البحر: 352/8، وحاشية الشهاب: 258/8، والرازي: 161/30، وحاشية الجمل: 421/4، ومختصر ابن خالويه: 163، والمحرر: 144/15، وروح المعاني: 112/9

(6) انظر تاج العروس (غدق): 233/26-234، والعين: 353/4، وأساس البلاغة: 321، ولسان العرب: 11/ 18(غدق).

(7) انظر معاني الزجاج: 236/5

الحجاز, فيما يمثّل التسكينُ لهجةَ تميم[1], كما كانت تميم تميلُ إلى إسكان الوسط طلباً للخفّة وفراراً من توالي المقاطع المتحركة[2].

وقد تناوبت الحركةُ والسكون على عينِ الاسم في كثيرٍ من القراءات القرآنية التي ذكرها الزمخشري في كشافه, نذكرُ تالياً بعضَ الأمثلة:

الضمّ والسكون: في قوله تعالى: (في شُغُلٍ فاكِهون)[3]. جاء في الكشاف[4]: (وقرئ[5]:(في شُغْل), وضمّة وسكون). واللافت في هذا النمط أنّ ابنَ مجاهد قد ذكر: (وروى أبو زيد وعليّ بنُ نصر عن أبي عمرو(شُغُلٍ و شُغُل), وهما لغتان للحجازيين)[6]وجاء في حاشية الشهاب أنّ الفرّاءَ -أيضا- قد نسب اللّغتين إلى الحجازيين[7], فإذا قررّنا في السطور السابقة أنّ الحجازيين مالوا إلى تحريك عين الاسم, فكيف يمكن أن نفسّرَ التسكينَ عندهم؟ وربما يفسّرُ ذلك ما عقده ابنُ جنّي في خصائصه في: باب الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعداً, (لأن العربَ تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها, وسعة تصرف أقوالها), وقد يجوز أنْ تكونَ لغتُه في الأصل إحداهما, ثمّ استفاد الأخرى من قبيلة أخرى, وطال بها عهدُه, وكثر استعمالُه لها, فلحقت لطول المدّة واتّصال استعمالها بلغته الأولى)[8],وهذا تفسيرٌ مقبول, فتكون كثيرةُ الاستعمالِ هي الأصليةُ والقليلةُ في الاستعمال هي المُفادَة, وإنّما قلّت في الاستعمال لضعفها في نفسه[9], فإذا سلّمنا بأنّ الأصلَ عند الحجازيين (شُغُل) بالضمّ على وزن فُعُل, فهذا يعني توالي ثلاثة مقاطع نواتها الضمة: šu/ ġu/lun .

---

(1) انظر الكتاب: 113/4, وشرح الشافية:40/1, والمحتسب:261/1 وفي اللهجات العربية: 161, وكتاب تصريف الأفعال ومقدمة الصرف: 113

(2) انظر: أثر القوانين الصوتية في بنية الكلمات العربية:140

(3) يس: 55

(4) الكشاف:327/3

(5) البحر: 342/7, الإتحاف: 142, التبصرة:651, حجة القراءات: 601, الكشف:219/2 معاني الزجاج: 4/ 291, التبيان:1984/2, المكرر:110, المحرر:311/12 والعنوان:159

(6) السبعة: 541

(7) انظر حاشية الشهاب:247/7, (ولم أهتدِ إلى هذا القول عند الفرّاء)

(8) الخصائص: 369/1-370 وانظر شرح المفصل: 154/7 وشرح الشافية:134/1, والمزهر: 262/1

(9) نفسه: 370/1

ومن المعروف أنّ الضمّةَ أثقلُ الحركات, لذا عَمَدَ بعضُ الحجازيين للتخلّص من حركة المقطع الثاني طلباً للخفّة وفراراً من توالي المقاطع المتحركة:

Šuġlun < šuġulun

الأصل في لهجة الحجاز (بعد حذف حركة المقطع الثاني طلباً للخفّة)

وينبغي أنْ لا ننسى أنّ القراءة مروية وليست اجتهادية.

والتحليل نفسه في قراءاتٍ أخرى جاءت في الكشاف[1].

الفتح والسكون

في قوله تعالى:(وَأَوْحَى رَبُّكَ إلى النَّحلِ)[2].جاء في الكشاف[3]: (وقرأ يحيى بن وثّاب[4]:" إلى النَّحَل" بفتحتين, وهو مذكر النّحل, وتأنيثه على المعنى)

جاء في حاشية الشهاب:(وهو يحتملُ أنْ يكونَ لُغَةً, وأنْ يكونَ إتباعاً لحركة النون)[5]. والحقيقة أنّ الرأيين اللذين ذكرهما الشهاب يعتمدان على تفسيرٍ صوتيّ, فإذا كانت الفتحةُ في (النَّحل) تمثّل لهجةَ قبيلةٍ عربيّة، فإنّ هذه القبيلةَ لجأتْ إلى الفتح، لأنّ عينَ الاسم (النَّحل) من الأصوات الحلقية التي تؤثر الفتحة غالباً[6], وعزا ابن جنّي تحريكَ الساكنِ من الأصوات الحلقية بالفتح إلى لغة عقيل[7]. وقد ذكر علماءُ اللغةِ المحدثون أن أصواتَ الحلقِ تؤثرُ الفتحة غالباً, لأنّ أصواتَ الحلقِ بعد صدورها من مخرجها تحتاجُ إلى اتّساعٍ في مجراها, ولهذا ناسبَها من الصوائتِ أكثرُها اتساعاً وهو الفتحة[8]. فيكون التحوّل على النحو التالي:

naḥal naḥl

---

(1) انظر : الأنفال: 41, والأحقاف: 15, وفي الكشاف: 158/2و 520/3

(2) النحل:68

(3) الكشاف: 417/2

(4) البحر: 511/5, ومختصر ابن خالويه: 73, التذكرة في القراءات الثمان:197/1, القرطبي: 133/10 والمحرر: 460/8,وفتح القدير:175/3 وروح المعاني: 182/14 .

(5) حاشية الشهاب: 348/5

(6) انظر المحتسب: 84/1-85 و 234 وشرح الشافية: 40/1

(7) المحتسب: 85/1

(8) انظر في اللهجات العربيّة:170، القراءات القرآنية: 113, , وفقه اللغات السامية:54, وفي الأصوات اللغوية, المطلبي:51, واللهجات العربيّة في التراث: 265/1

ويكون الرأي الثاني (الإتباع) هو عملية مماثلة كلية مقبلة في حالة انفصال.

وفي قوله تعالى :" على الموسعِ قَدَرُهُ وعلى المُقْتِرِ قَدَرُهُ"[1]. جاء في الكشاف[2]: (وقرئ[3]: بفتح الدّال، والقَدْر والقَدَر لغتان).

وعدّ أكثرُ اللّغويين أنّهما بمعنًى واحد (القَدْر والقدَر)، يمثل كلٌ نمطٍ منهما لهجةَ قبيلة معينة. يقول أبو حيان: (وعلى أنّهما بمعنًى واحدٍ أكثر أئمة العربيّة، وقيل الساكن مصدر، والمتحرك اسم)[4].

ونشيرُ أولاً إلى أنّ عينَ هذا النمطِ (قدر) ليس صوتاً حلقياً، كالنمط السابق (النحل) الذي آثرَ الفتحةَ، وعلى ذلك فلا بدّ من علّةٍ صوتيّة أخرى لتحريك (الدال) بالفتح.

وتميل الدّراسةُ إلى أنّ الأصلَ في هذا النّمطِ هو السكون (قَدْره) ذلك أنّ المفتوحَ لا يجوز تخفيفُه بالسكون[5]، فيكون النّمطُ المفتوحُ متطوّراً عن النّمط الساكن، وذلك ميلٌ لتحقيق الانسجام الصوتي عن طريق إتباع حركة الصامت الثاني لحركة الصامت الأول. فيتحوّل فَعْل إلى فَعَل، وهو ما سماه القدماء بالإتباع:

ḳadar < ḳadr

ويمكن أنْ نتصورَ أنّ فتح الدال هو ناتجٌ عن تأثير صوت الرّاء الذي يؤثر الفتحة في اللغات السامية.

الكسر والسكون:

في قوله تعالى:" مِمَّنْ يَنْقَلِبُ على عَقِبَيْهِ"[6]. جاء في الكشاف[7]:(وقرأ ابنُ أبي إسحاق[8]: "على عَقْبيه" بسكون القاف.

---

(1) البقرة:236

(2) الكشاف: 374/1

(3) السبعة:184، حجة الفارسي:255/2، الكشف:298/1و التذكرة في القراءات التراث 270 والتبصرة: 440، والمبسوط: 147

(4) انظر البحر المحيط :233/2، والطبري: 332/2، والتبيان:189/1

(5) انظر المحتسب :53/1 وانظر الكتاب :115/4، وانظر كتاب الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، حاشية الكشاف: 177/1، 178

(6) البقرة: 143

(7) الكشاف:319/1

(8) مختصر ابن خالويه: 10، والدر المصون: 395/1

لقد ذكر بعضُ علماءِ العربيّة أنّ الاسمَ الثلاثي إذا كان مكسورَ العين جاز إسكانُه, وذكروا أنّ المشهورَ عند الحجازيين تحريكُ الاسم الثلاثي إذا كان مكسورَ العين, في حين أن التميميين يميلون إلى التسكين[1].

وحدّد أبو حيان تسكين عين (فَعِل) في قبيلة تميم اسماً كان أو فعلاً[2]. والحقيقة أنّ تسكين (فَعِل) إذا كانت مكسورةً لا يختلف عن تسكينها إذا كانت مضمومة؛ لأنّ الكسرةَ ثقيلةٌ كالضمّة, لهذا نتصور أنّ قبيلةَ تميم لجأت إلى التسكين طلباً للسهولة والخفّة, فتحوّل هذا النمط كما يلي:

ʿakbayhi < ʿakibayhi

بعد حذف حركة المقطع الثاني

في لغة تميم (تخفيفا)

وأثر هذا التسكين هو تقليل عدد المقاطع التي تشكّل الكلمة، فقد تحولت من رباعية المقاطع إلى ثلاثيتها.

8.3 في الأفعال :

سنتناول في هذا القسم الأفعالَ, من حيثُ حركةُ فائها وحركةُ عينِها, كما فعلنا في القسم الأوّل, وسنتحدثُ أولاً عن حركة الفاء، ومن ثمّ عن حركة العين:

1.8.3 حركة الفاء:

من المعروف أنّ حركةَ فاء الفعل تلزمُ حالةً واحدةً هي الفتح[3] ولا تتغيرُ إلا في حالاتٍ معيّنةٍ, كالبناء للمجهول, ويكون هذا التغيّرُ ناتجاً عن أسبابٍ صوتيّة, كما سيظهر تالياً: في قوله تعالى:(بل زُيِّنَ للذين كَفروا مكرُهُم وَصَدُّوا عن سَبيل الله)[4]. جاء في الكشاف[5]: (قرئ بالحركات الثلاث[6] (صِدُّوا)، وذكر الزمخشري في

---

(1) الخصائص: 80/1، وانظر المحتسب:261/1

(2) انظر البحر المحيط: 425/1

(3) انظر شذا العرف في فن الصرف: 12-14

(4) الرعد:33, وانظر غافر:37 (وصدّ عن السبيل), وفي مصحفنا بضمّ الصاد فيها.

(5) الكشاف:362/2

(6) انظر البحر:395/5, والتبيان:759/2,الإتحاف :270والمختصر: 67, إعراب القراءات السبع وعللها:1/ 330, وتحفة الأقران:123 وفتح القدير:85/3

موضع آخر[1]: "صَدَّ بفتح الصّاد, وضمّها وكسرها, على نَقْلِ حركةِ العين إلى الفاء كما قيل). فتكون قراءةُ فتح الصاد (صَدُوا) مبنياً للفاعل: أيْ صدّوا غيْرَهم والمفعول محذوف[2].

وأمّا قراءةُ ضمِّ الصّاد (صُدُوا) فتكون مبنيةً للمفعول, وهذا الأصل في بناء الأفعال الماضية للمجهول, وأمّا قراءة كسرِ الصّادِ (صِدُوا) فهي لغة في (صُدّوا) فقد نصّ القدماءُ على أنّ الفعلَ المضعّفَ – وهو الذي يتكرّر فيه الصامت الثاني– يجوز في حركة فائه عند بنائه للمجهول الضمُّ والكسر والإشمام[3].

وتفسير القدماء لكسر الصّاد في (صِدُوا) مطابقٌ لقول الزمخشري (نَقْل حركة العين إلى الفاء), فالأصل عندهم صُدِدُوا, فلمّا أُدغمت الدّال الأولى في الثانية نُقلت حركةُ الدّال الأولى وهي الكسرة إلى الصّاد.

والحقيقةَ أنّنا نتّفق مع القدماء في أنّ الأصلَ (صُدِدُوا) لكنّنا لا نتّفق معهم في نقل حركةَ العين إلى الصاد, وإنّما نتصورُ أنّ العمليةَ في هذا النمط مرّت بخطوات, يمكن إجمالها بما يلي:

لمّا كان الأصلُ في بناء الفعل الماضي الثلاثي للمجهول على وزن (فُعِل) فإنّ أصلَ الفعل (صَدّ) للمجهول هو (صُدِدَ): (sudida), ويلاحظ أنّ المقطعين الأخيرين يبدآن بالصامت نفسه, وهما مقطعان قصيران مفتوحان, والعربيّة قد تتخلّص من مثل هذه المقاطع في بعض السياقات الصوتية[4], لذا لجأت اللّغةُ إلى حذف الحركة القصيرة (i) وهو ما يسمى إسكان الوسط فتحوّل النمطُ الأصيل إلى (sudda) وهو المعيار الفصيح الذي اتّفقت علية معظم اللهجات العربيّة لتمثيل حالة البناء للمجهول من الفعل الثلاثي, وهو الضمّ في (صُدّوا).

---

(1) الكشاف: 458/8

(2) البحر المحيط:395/5

(3) انظر المحتسب :345/1 وكتاب تصريف الأفعال ومقدمة الصرف: 200

(4) أثر القوانين الصوتية: 136

أمّا قراءة الكسر (صِدُوا) فنشير إلى أنّ بعض العلماء قد ذكر أنّ هذه اللهجة تُنْسبُ لقبيلة ضبّة[1]. وأمّا عن تفسير الكسرة من وجهة نظر علم الأصوات الحديث فإنّ الذي حدث في النمط في هذه اللهجة هو أنّ هذه اللهجة مالت أولاً إلى المماثلة الصوتية بين الضمّة القصيرة والكسرة القصيرة في النمط الذي يمثل الأصل (sudida) فتحولت الضمّةُ كسرة (sidida) ثمّ مالت إلى حذف الكسرة الثانية تخلّصا من المقاطع المبدوءة بالصامت نفسه, فنتج (صِدَ: صِدُوا) وفقاً لقانون الإدغام غير الإلزامي[2]. والمخطط الصوتي التالي يوضح ذلك:

ṣudidū < ṣididū < ṣiddū

الأصل عملية المماثلة تدخل قانون الإدغام غير الإلزامي

وفي قوله تعالى :(يالَيْتَني مُتُّ قَبْل هذا)[3]. جاء في الكشاف[4]:(وقرئ[5]: (مُتَّ) بالضم والكسر, يقال: مات يموت, ومات يمات) يظهر لنا من قول الزمخشري السابق أنّ في النّمط (مات) الأجوف لهجتين , إحداهما مات مضارعه يموت (فَعَل: يفعُل) وعزاها أبو حيان إلى سفلى مضر[6], والثانية : مات مضارعها يمات (فَعَل : يفْعَل) وقد عزاها أبو حيان إلى لهجة الحجاز[7], وعليه قول الشاعر[8]:

بُنَيَّتي يا سَيِّدَةَ البَنـــــــاتِ

عِيشي ولا يُؤمَنُ أنْ تَماتي

وقد نصّ النحويون على أنّ الفعلَ الأجوفَ عند إسناده إلى ضمائر المخاطب أو المتكلم, تُحذف عينه وتُحَرَّك فاؤه بحركة العين المحذوفة[9], وهذا يفسّر ضمّ الميم

---

(1) انظر شذ العرف في فن الصرف:31

(2) انظر دور اللهجة في توجيه القراءات القرآنية:80

(3) مريم:23 وانظر آل عمران: 157 (أومُتُّم)

(4) الكشاف: 506/2 وانظر: 474/1

(5) البحر: 138/6 و 96/3 المكرر:79 والإتحاف:298, وزاد المسير:220/5, والمحرر 447/9

(6) البحر المحيط: 96/3

(7) نفسه:96/3

(8) بلا نسبة في اللسان:147/14(موت), وتاج العروس: 97/5، والصحاح:267/1، وشرح شافيه ابن الحاجب: 137/1 والخصائص: 376/1

(9) انظر شرح ابن عقيل: 589/2, 590

وكسرها في القراءة السابقة, فمن ضمَّ الميم، فأصل الفعل في لغته (مَوُتَ), وأمّا من كسر الميم، فالأصل عنده (مَوِتَ). وهذا يعني أنّ في أصلِ الفعلِ مات لهجتين (مَوُتَ) و (مَوِتَ) وقد تمّ التحول في (مَوُتَ) إلى (مُتُّ) كما يلي:

mauuttu < mawutatu < mawuta(لتدخل قانون الإدغام)

الأصل(مَوُتَ) الفعل المجرد مَوُتَتُ مَوُتَ سقوط الحركة ثمّ عملية الادغام

ثم حذفت شبه الحركة(w) تخلصاً من الحركة المزدوجة الصاعدة (wu)[1]. فالتقت حركتان, وهذا لا يجوز في نظام العربيّة, لذا حذفت الفتحة وبقيت الضمّة دليلاً على شبه الحركة المحذوفة:

muttu < ma*uttu < mawuttu

مُتُّ مَ ُ تُ مَوُتَ

ولا يختلف كثيراً ما حدث في اللهجة الثانية (مَوِتَ) عن ما ذكرناه في (مَوُتَ), ويمكن توضيحه كما يلي:

mawittu < mawitatu < mawita

مَوِتَ مَوِتَتُ

ثم حذفت شبة الحركة (w) تخلصاً من الحركة المزدوجة الصاعدة (wi) فالتقت حركتان, فَحُذِفت الفتحة وبقيت الكسرة لتشير إلى أصل بناء الفعل (i) ويمكن توضيح ذلك بالمخطط الصوتي التالي:

mittu < ma*ittu < mawittu

الأصل بعد الادغام حذف شبه الحركة (w) حذف الفتحة

وقد جاء في الكشاف قراءاتٌ أخرى على هذا الأمر[2].

2.8.3 حركة العين:

لقد توَصّلت الدراسةُ إلى أنّ التغيّرات الصوتية التي تَعتَورُ عينَ الفعل تقسم إلى قسمين: قسم يخصّ الأفعال الماضية، والثاني يخصّ الأفعالَ المضارعة، وسنُفَصّلُ تالياً الحديث في كلٍّ منهما على حده:

---

(1) انظر أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية: 50, 51 ودور اللهجة:82

(2) البقرة: 260, الأعراف :93, الأعراف:156, يوسف: 23, مريم :26، وفي الكشاف : 392/1, 97/2, 2/ 122, 310/2, 507/2

3.8.3 حركة العين في الأفعال الماضية:

لقد رصدتِ الدراسةُ القراءاتِ القرآنيةَ في كشاف الزمخشري التي كان اختلاف القرّاء فيها، تبعاً لحركة عين الفعل تدور في المحاور التالية:

1- الضم والفتح

2- الضمّ والكسر

3- الكسر والفتح

4- الحركة والسكون

1-الضمّ والفتح:

في قوله تعالى: "يَدْخلُونَها ومَنْ صلَحَ من آبائِهم"[1]. جاء في الكشاف[2]: (وقرأ ابنُ أبي عبلة[3]: "صلُحَ" بضمّ اللام، والفتحُ أفصح). والحقيقة أنّ الزمخشري وغيره قد ذهبوا إلى ترجيح النّمط (صلَح) على (صلُحَ)[4]، فقد جاء في معجم تاج العروس: "صلَحَ (كمَنَع) وهي أفصح؛ لأنّها على القياس، وقد أهملها الجوهري"[5]، فقد ذكر الجوهري في الصحاح أنّ الفرّاء حكى عن أصحابه (صلُحَ) بالضمّ[6]، والأزهري ذكر النمطين، وجاء في تهذيب اللغة: (صلُحَ فلانٌ صلوحاً وصلاحاً[7]، وأنشد أبو زيد[8]:

وكَيْفَ بِأطْرافي إذَا ما شَتَمْتَني وما بَعْدَ شَتْمِ الوالِدَيْنِ صلُوحُ)

---

(1) الرعد: 23

(2) الكشاف: 358/2

(3) الرازي: 45/19، وروح المعاني: 144/13، وزاد المسير: 325/4، والدر المصون: 239/4

(4) انظر البحر المحيط: 387/5

(5) تاج العروس: 548/6

(6) الصحاح: 383/1

(7) تهذيب اللغة: 243/4

(8) من إنشاد أبي زيد في تهذيب اللغة:243/4، و322/3، وفي تاج العروس: 548/6، وأساس البلاغة: 279

وذكر الزبيدي -أيضاً- أنّ الفيروز آبادي لم يذكر اللغة المشهورة (وهي صَلَحَ (كنَصَرَ) يَصْلَحُ ويَصْلُحُ، صلاحاً وصلوحاً)[1]، وذكر ابنُ منظور النمطين: (صَلُحَ: كَصَلَحَ)، غير أنّه عقّبَ: بأنّ (صَلُحَ) غيرُ ثبتٍ عند ابن دريد[2].

والباحثُ إذ يعرضُ هذه الآراء، إنّما يودُّ أنْ يشيرَ إلى أنّ معيارَ الفصيح والأفصحِ في الحكم على الأنماط اللّغوية معيارٌ غيرُ دقيقٍ دائماً، إذ إنّ الاستقراء للغةٍ كان ناقصاً كما هو معلوم، ثمّ إنّ المعاجمَ ذاتها قد ذكرت النمطين، وإنّ إنشادَ أبي زيدٍ للبيتِ السابق يشير إلى استعمال النمط (صَلُح) في بيئة لغوية معينة، وربّما تكون هذه البيئةُ اللّغويةُ هي إحدى قبائل البدو التي كانت تؤثر الضمّ بشكلٍ عام، لأنّه مظهرٌ من مظاهر الخشونة البدويّة[3]، فالذي نتوقعه في النمط (صَلُحَ) أنْ يكون الناطقون به قد كرهوا توالي ثلاثة مقاطع نواة كلّ واحدٍ منها الفتحة القصيرة، فلجأ إلى المخالفة بين الحركات:

ṣaluḥa < ṣalaḥa

الضمّ والكسر:

في قوله تعالى: "ولَكِنْ بَعُدَتْ عليهم الشُّقَّةُ"[4]، جاء في الكشاف[5]: (وقرأ عيسى ابن عمر[6]: "بَعِدَتْ" بكسر العين، ومنه قوله[7]:

يقولون: لا تَبْعُدْ وهم يَدْفُنوني ولا بُعدَ إلاّ ما تواري الصفائحُ

وفي قوله تعالى: "فَبَصُرَتْ به عن جَنْبٍ"[8]، يقول الزمخشري[9]:

---

(1) تاج العروس: 548/6، و80/24، ولم أجد مادة (صلح) في القاموس المحيط.

(2) لسان: العرب (صلح): 267/8

(3) انظر في اللهجات العربيّة: 91، و95

(4) التوبة: 42، وانظر هود: 95 (كما بَعِدَت ثمود)

(5) الكشاف: 191/2، وانظر: 291/2

(6) مختصر ابن خالويه: 53، والتبيان في تفسير القرآن: 225/5، وفتح القدير: 363/2، والمحرر: 504/6، والرازي: 74/16، والتهذيب: (إلا أنّ العرب بعضهم يقول: بَعُدَ وبعضهم بَعِدَ مثل: سَحِقَ وسَحُقَ). (بعد).

(7) البيت لمالك بن الريب في ديوانه: 46، وخزانة الأدب: 338/2، 46/5، وشرح شواهد المغني: 630/2، وبلا نسبة في مغني اللبيب: 247/1، وروايته:

يقولون: لا تبعُدْ وهم يدفُنونني وأين مكان البُعْدِ إلاّ مكانيا

(8) القصص: 11، وانظر طه: 96، (بَصُرْتُ)

(9) الكشاف: 167/3، وانظر: 551/2

(وقرىء[1]: "فَبَصِرْتَ" بالكسر).

وقد ذكرنا في حديثنا عن بنية الاسم أنّ الضمّ – في الغالب – يمثّل لهجة القبائل البدوية كتميم وقيس وأسد وبكر، وأنّ الكسر يمثّل لهجة الحجازيين، لأنّ الضمّ يمثّل الخشونة والقوّة، والكسر يمثّل التحضّر والتمدّن، وقد أنكرَ بعض المعاصرين هذا التخصيص للحركات في القبائل العربيّة[2]، وهذا صحيح، لأنّنا رأينا فيما سبق ميلَ بعض اللهجات التي عُرِفَ عنها الكسر قد مالت إلى الضمّ، وكذلك العكس عند قبائل أخرى، ويؤيد هذا أنّ أبا حيّان قد نسب كلا النّمطين (بَعُدَ وبَعِدَ) إلى بني تميم[3]، وهذا فيه نظر، إذ لا يعقل أنْ يُنْطق بالنمط الواحد في بيئةٍ واحدةٍ بنطقين مختلفين، إلا إذا نظرنا إلى تميم على أنّها قبيلةٌ مترامية الأطراف، ولكن مما نتصوره في تفسير مثل هذا، أنْ يكونَ أحدُ النمطين هو الأصل المستعمل في هذه البيئة، وأنّ النّمط الثاني قد شاع في هذه البيئة بتأثير تداخل اللُّغات، أو بفعل نطق البدوي على سجيّته، إذْ إنّ الكسرة تتطلب جهداً أقلّ من الضمّة في أثناء النطق بها، والبدوي بطبعه ميّالٌ إلى الاقتصاد في المجهود العضوي[4]، وعلى ذلك يمكن أنْ نتوقع أن يسير النمطان في بيئة واحدة جنباً إلى جنب.

الفتح والكسر:

في قوله تعالى: "وما نَقَمُوا منْهم إلاّ أنْ يُؤْمنُوا بالله العزيز الحميد"[5].

جاء في الكشاف[6]: (وقرأ أبو حيوة[7]: "نَقِموا" بالكسرة، والفصيح هو الفتح، قال ابن قيس الرّقيّات[8]:

---

(1) حاشية الشهاب: 66/7، ومختصر ابن خالويه: 112، وتحفة الأقران: 124، وتاج العروس:197/10 واللسان: 92/2 (بصر)، والصحاح: 591/2.

(2) منهج أبي حيّان: 430

(3) البحر المحيط: 45/5

(4) في اللهجات العربيّة: 96.

(5) البروج: 8

(6) الكشاف: 239/4

(7) البحر: 415/8، والرازي: 120/31، والقرطبي: 294/19، والمختصر: 171، والمحرر: 390/15، وفتح القدير: 413/5

(8) في ديوانه:4، واللسان: (ويروى بالفتح والكسر: نَقَمُوا ونَقِمُوا): 346/14، والتاج: 84/9.

ما نَقَمُوا مِن بني أميّة إلاّ أنّهم يَحلُمون إنْ غَضِبوا)

يظهر من قول الزمخشري أمران:

أولهما: أنّه قرىء بالقراءتين (نَقَم) و(نَقِم).

وثانيهما: أنّه ذكر أنّ الفصيحَ هو الفتح، وقد ذكرنا فيما سبق أنّ معيارَ الفصاحة عند علماء العربيّة القدماء لم يكنْ دقيقاً تماماً، فقد ظهر لنا أنّ النّمطين قد سَجّلهُما المعجمُ العربيّ، وذكر ابنُ منظور عن أبي إسحاق: (يقال: نَقَمْتُ على الرجلِ أنْقِم، ونَقِمْتُ عليه أنْقَمُ)، والأجودُ: نَقَمْتُ أنْقِمُ، وهو الأكثر في القراءة)[1].

وفي تصوّرنا أنّ كلا النمطين يمثّل لهجةً من لهجات القبائل العربيّة، وإلاّ كيف يقرأ بها أبو حيوة، ومعلومٌ أنّ القراءةَ سنّةٌ، وليستْ بالرأي. وما يمكننا قوله هو أنّ الكسرَ هو الأصلُ في هذا النّمط، ثمّ تطوّرت كسرةُ عينِ الفعل إلى فتحةٍ في إحدى اللهجات العربيّة، بينما ظلّت لهجةٌ أخرى محافظةً على البنية العميقة (نَقِمَ) لتمثّل تراكماً لغوياً، وبناءً على هذا تمّ وصفُها بأنّها أقلُّ فصاحةً من الصيغةِ المتطوّرة عنها (نَقَمَ) لما كثُر استعمالها، وقد تمّ هذا التطوّر كما يلي:

nakama < nakima

وذلك عن طريق المماثلة الصوتية بين الفتحة القصيرة (a) والكسرة القصيرة (i)، وهي مماثلة مقبلة في حالة الانفصال.

وقد ورد في الكشاف أفعالٌ ماضيةٌ ليست قليلةً قرئت بالفتح والكسر[2]، والتفسير فيها لا يختلف عمّا ذكرناه في (نَقَم، ونَقِم) .

الحركة والسكون:

في قولــه تعالى: "كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ من أفْواهِهم"[3]، جاء في الكشاف[4]:

---

(1) اللسان: 346/14(نقم)، والتاج:84/9(دار الفكر)، والتهذيب: 202/9.

(2) البقرة: 133، وآل عمران: 146، والأعراف: 22، والأنفال: 2، وهود: 71، والشرح: 7، وفي الكشاف: 314/1، 469/1، 73/2، 142/2، 281/2، 267/4

(3) الكهف: 5

(4) الكشاف: 472/2

"وقرىء[1]: (كَبْرَتْ كلمة)". ذكر سيبويه أنّ بعضَ اللهجات العربيّة تميل إلى تسكين العين طلباً للخفّة "وذلك قولهم... وفي كَرُمَ كَرْمَ وفي عَلِمَ عَلْمَ"[2]، ونسبَ سيبويه هذه الظاهرة إلى بكر بن وائل وأناسٍ كثيرٍ من تميم[3].

وقد أشرنا فيما سبق إلى أنّ لهجة تميم تميل إلى إسكان الوسط -في الغالب- في مقابل لهجة قبائل الحجاز التي كانت تميل إلى تحريكه، ولعلّ لهجة تميم قد نفرت من تتابع المقاطع المفتوحة المتتالية[4]، فلجأت إلى إغلاق المقطع الثاني بحذف حركته؛ لأنّ ذلك يعطيها سرعةً في الكلام وهذه سِمَةٌ عُرِفتْ بها القبائلُ البدويّةُ[5].

kabrat	<	kaburat
بعد حذف الحركة في لغة تميم (كَبْرَت)		الأصل (كَبُرَت)

وفي قوله تعالى: "ربَّنا أرِنا الّذين أضلّانا"[6]. جاء في الكشاف[7]: (وقرىء[8]: "أرْنا" بسكون الراء لثقل الكسرة، كما قالوا في فَخِذ: فَخْذ).

والحقيقة أنّ قول الزمخشري هذا يؤكد ما ذهبنا إليه في القراءة السابقة، من أنّ بعض القبائل العربيّة ونرجّح أنّها تميم، كرهت توالي المقاطع المفتوحة، وما نودّ الإشارة إليه في هذا الموضع أنّ القراءتين (أرِنا وأرْنا) متطوّرتان عن الأصل وهو (أرئنا). يقول الزجاج: (والكسر أجود (أرِنا) لأنّه في الأصل (أرْئِنا) فَحُذِفَتْ الهمزة وبقيت الكسرة دليلاً عليها)[9]. فيكون التطوّر للنمط (أرْنا) قدْ مَرّ بالمراحل التالية التي يوضحها المخطط الصوتي التالي:

---

(1) البحر: 97/6ومعاني الزجاج: 268/3، وروح المعاني: 204/15، والدر المصون: 433/4

(2) الكتاب: 113/4، وانظر التبيان في إعراب القرآن: 837/2

(3) نفسه: 113/4، وانظر البحر المحيط: 97/6

(4) انظر لغة تميم، السامرائي: 162، واللهجات العربيّة في التراث: 239/1، وأثر القوانين الصوتية في بنية الكلمة العربية: 136

(5) في اللهجات العربيّة: 88

(6) فصلت: 29

(7) الكشاف: 453/3

(8) البحر: 495/7، و390/1، والمبسوط: 136، وزاد المسير: 253/7، والسبعة: 170، والنشر:222/2، والعنوان: 169، وحجة القراءات: 636

(9) انظر معاني الزجاج: 385/4

ʾarʾinā ʾarinā ʾarnā

الأصل سقوط الهمزة بدون تعويض بعد حذف حركة المقطع الثاني

فالأصل (أرئنا) يتكوّن من ثلاثة مقاطع الأول والثاني منهما يبدأ بالصّامت نفسه وهو الهمزة، وهو صوتٌ صعبٌ يتطلبُ جهداً عضلياً زائداً في نطقه، فتخلّصت إحدى اللهجات العربيّة من أحدهما، وهو الذي يمثّل حدّ ابتداء المقطع الثاني، ليتشكل نمطٌ متطوّر عنه (أرِنا: arnaʾ). وهو يتكوّن من ثلاثة مقاطع متتالية مفتوحة، فلجأت لهجة أخرى إلى حذف حركة الحرف الثاني، وهي الكسرة القصيرة (i) وهي أيضاً صوتٌ صعب، فتشكل النمط الثالث (أرْنا: arnaʾ). وهو نمطٌ مستعمل في بعض اللهجات العربيّة فقد أورد أبو حيّان شاهداً شعرياً عليه، وهو قول الشاعر[1]:

أرْنا أَدَاوَةَ عَبْدِاللهِ نَمْلؤها مِنْ ماءِ زَمْزَمَ إنَّ القومَ قد ظَمِئوا

4.8.3 حركة العين في الفعل المضارع:

ذكر الصرفيون أبواباً ستة عليها مضارع الفعل الثلاثي[2]، وقد رأى كثيرٌ من الدارسين المعاصرين أنّ هذه الأبواب الستة عاجزةٌ عن استيعاب كلّ ما جاء عن العرب من أفعالٍ، ثمّ إنّهم رأوا ثلاثة أبوابٍ أخرى أغفلها الصرفيون[3]، و نودّ الإشارة إلى أمرين:

أولهما: إنّ الصرفيين القدامى لم يحدّدوا الأبوابَ التي يجيء عليها الفعل المضارع بشكلٍ كامل.

ثانيهما: إنّ بعضَ الأفعال قد جاء على بابين من الأبواب الستة السابقة[4].

ويهدفُ الباحثُ من هذا العرض الموجز أنْ يقول: إنّ الصرفيين لم يراعوا الفصل بين لهجة وأخرى، لذا خلطوا اللهجات بعضها ببعض، يقول إبراهيم أنيس: (إذْ إنّ الرّواة تلقّفوا تلك الصيغَ من لهجاتٍ عربيّةٍ متباينةٍ خضعتْ كلٌ منها لقاعدةٍ خاصةٍ

---

(1) بلا نسبة في البحر المحيط: 391/3

(2) انظر الكتاب: 5/4، و102، و103، وشرح الشافية: 114/1، وما بعدها، والمقتضب: 209/1، وإصلاح المنطق: 216، وكتاب الأفعال، للسرقسطي: 60/1، وهي: (فَعَل يَفْعُل وفَعِل: يَفْعِل وفَعَلَ: يَفْعَل)

(3) انظر اللهجات في كتاب سيبويه: 413، واللهجات العربيّة في التراث: 558/2- 559، والأنماط اللغوية النادرة: 207، وهي (فَعَلَ: يَفْعِل، فَعَلَ: يَفْعَل، فَعِلَ: يَفْعَل)

(4) انظر الكتاب: 101/4-102

في اشتقاق المضارع من الماضي)[1]، إذْ عدّ القدماءُ أنّ ورود أكثر من بابٍ للمضارع هو من باب تداخل اللغات[2]، وهذا ما لم يقبله الواقع اللغوي، فمن غير المنطقي أنّ يأخذ العربيّ الماضي من لهجةٍ والمضارعَ من لهجةٍ أخرى[3]، وربّما هذا ما يفسّر وجود أكثر من قراءة في النمط الواحد، والقراءات القرآنية التي وقف عليها الباحثُ في الكشاف، التي تخصّ عين الفعل المضارع تدور في المحاور التالية:

الكسر والضمّ، الكسر والفتح، ما جاء على الحركات الثلاث.

1-الكسر والضمّ:

في قوله تعالى: "إنّك لن تَخْرِقَ الأرض"[4]. جاء في الكشاف[5]: (وقرىء[6]: "تَخْرُقَ" بضمّ الرّاء). قال الزبيدي[7]: (يَخْرُقُهُ ويَخْرِقُهُ من حدّي نَصَرَ وضَرَبَ ... وقرأ الجراحُ بن عبدالله "لن تَخْرُقَ" بضم الراء، وهي لغة)، وجاء في التبيان: يَخْرُق ويَخْرِقُ لغتان[8].

وفي قولـــه تعالى: "فَذُوقوا ما كُنْتُم تَكْنِزون"[9]. يقول الزمخشري[10]: "وقرىء[11]: تَكُنّزون بضمّ النون"، وقال الزبيدي في هذا النمط ما قاله في النمط السابق، (وحكى شيخُنا في مضارعه: (يَكْنُزُ) بالضمّ، من حدّ نَصَرَ)[12].

---

(1) من أسرار اللغة: 48

(2) انظر الخصائص: 372/1، والمزهر: 263/1

(3) انظر في اللهجات العربيّة: 166، واللهجات في كتاب سيبويه: 414

(4) الإسراء: 37

(5) الكشاف: 449/2

(6) البحر: 37/6، والمختصر: 76، وفتح القدير: 228/3، ، والدر المصون: 391/4، والمحرر: 8/9

(7) تاج العروس : 219/25 (خَرَق)، وانظر لسان العرب: 53/5(خرق).

(8) انظر التبيان في إعراب القرآن: 822/2

(9) التوبة: 35

(10) الكشاف: 188/2

(11) البحر: 37/5، وحاشية الشهاب: 323/4-324، ومختصر ابن خالويه: 52، وروح المعاني: 89/19، والدر المصون: 416/2

(12) انظر تاج العروس (كَنَزَ): 304/15.

وفي قوله تعالى: "فَلَمّا أنْ أرادَ أنْ يَبْطِشَ"[1]. جاء في الكشاف[2]: "وقرىء[3]: (يَبْطُشُ) بالضمّ" وقد سجّل المعجمُ العربيّ النمطين (يَبْطِشُ ويَبْطُشُ) جنباً إلى جنب[4].

وفي قولــه تعالى: "وممّا يَعْرِشُونَ"[5]. يقول الزمخشري[6]:

("وَيَعْرُشُون"[7] بكسر الراء وضمّها). وقد نَسَب أبو حيان قراءة (يَعْرِشون) بالكسر للحجازيين[8]. وروي أنّ الكسائي نَسَبَ النمط المضموم (يَعْرُشُون) إلى تميم[9]. والذي عليه أكثر العلماء أنّهما لغتان، يُقال: عَرَشَ يَعْرِشُ ويَعْرُشُ، بمعنى بنى[10].

بعد هذا العرضِ لهذه المجموعةِ من القراءات، نرجّحُ أنْ يكونَ كلُّ نمطٍ من الأنماط السابقة (بالضمّ والكسر) أصلاً في بيئته وليس متطوّراً عن الآخر، وأنّ العلّةَ (صوتيةٌ) في اختيار كلّ بيئة منهما الضمّ دون الكسر أو العكس، والذي يؤيد هذا ما ذهب إليه بعضُ المعاصرين: (يبدو أنّ أبنية الأفعال، التي جاءت متباينةً في لهجاتِ القبائلِ العربيّةِ، كان بسبب العاداتِ النطقيّةِ الصوتيّةِ لهذه القبائل التي وجّهت البِنى صوبَ قوانين اختزال الجهد، ونسب التّسارع، والسهولة والتيسير...تميم تقول: بضمّ عين المضارع في (يَبْطُش) وأهل الحجاز بكسرها)[11]. وقد ذكر أبو زيد -صاحب النوادر- المشهور بأنّه طافَ ليعرفَ أيَّ الصيغتين أصل في باب: فَعَلَ يَفْعُل ويَفْعِل، بالضمّ والكسر، فلم يجد لذلك قياساً، وإنّما يتكلّمُ كلُّ امرىء على ما يستحسنُ

---

(1) القصص: 19

(2) الكشاف: 169/3

(3) البحر: 110/7، والمحرر: 279/11، وإعراب النحاس: 548/2، ومعاني الزجاج: 137/4، والنشر: 2/ 274

(4) انظر اللسان: 102/2(بطش)، وتاج العروس: 81/17 (بطش)

(5) النحل: 68

(6) الكشاف: 417/2

(7) السبعة: 292، و374، والرازي: 71/20، والمبسوط: 214، والنشر: 271/2، والمكرر: 70، والعنوان: 118، والتيسير: 113، وزاد المسير: 465/4، ومعاني الفرّاء: 272/2

(8) انظر البحر المحيط: 377/4، و512/5

(9) انظر الجامع لأحكام القرآن، القرطبي: 134/10

(10) انظر التاج: 253/17 (عرش)، والكشف: 475/1، وحجة القراءات: 392، والحجة لابن خالويه: 89

(11) علم الصرف الصوتي: 225، وانظر اللهجات العربيّة في التراث: 560/2

ويَستَخفُّ لا على غير ذلك[1]، وهذا يتّفق مع ما ذُكِرَ من أنّ القبائل الحضريّة تميل إلى الكسر، في مقابل القبائل البدويّة التي تميل إلى الضمّ. وقد وردت في الكشاف قراءاتٌ أُخرى[2].

2-الفتح والكسر:

في قوله تعالى: "إنْ تَحْرِصْ على هداهم"[3]، جاء في الكشاف[4]: (قرأ النَّخعي: "إنْ تَحْرَص" بفتح الراء، وهي لغةٌ)[5]، يقول ابن منظور: (واللّغةُ العالية: يَحْرِصُ، وأما يَحْرَصُ، فلغة رديئة)[6]. والمعيار الذي استند عليه ابن منظور في توصيف قراءة الفتح (يحرَص) بالرداءة، إنّما يعود إلى أنّ الأصلَ في بناء المضارع مخالفته للماضي، يقول ابن جني: (دلّت الدّلالة على وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع... فَجُعِلَ لكلِّ زمانٍ مثالٌ مخالفٌ لصاحبه)[7]. والحقيقة أنّ تناوب الحركات في عين الفعل المضارع عُدَّ من تداخل اللغات[8]، وهذا يعني أنّ كلا الصيغتين مستعملة في بيئة لغوية، فقد نسب بعضُ اللّغويين قراءةَ الكسر (يَحْرِص) إلى الحجازيين، والفتح لغة فيها[9]، وإلى ذلك ذهب الزمخشري غير أنّه لم ينسبها إلى لهجة معينة، واكتفى بوصفهما لغتين، والحقيقة أنّنا نميل إلى أنّ الأصل (تحرِص) بلغة أهل الحجاز، ذلك أنّ الأصلَ مخالفةُ المضارع للماضي، وأنّ مَن

---

(1) انظر المزهر في علوم اللغة وأنواعها: 207/1-208

(2) البقرة:30 والنساء:71 والنساء: 172، والأعراف: 137 و138، والأنبياء: 96، والفرقان: 17، والأحزاب: 26، والفتح: 15، والمجادلة: 10، وفي الكشاف: 271/1، 541/1، 588/1، 110/2، 584/2، 284/3، 3/ 257، 545/3، 75/4

(3) النحل: 37

(4) الكشاف: 409/2

(5) مختصر ابن خالويه: 73، والمحرر: 415/8، وحاشية الجمل: 570/2، والطبري: 72/14، وروح المعاني: 139/14، والدر المصون: 325/4

(6) لسان العرب: 87/4(حرص).

(7) الخصائص: 372/1

(8) الخصائص: 372/1، وما بعدها، ويسميه ابن جنّي (باب تركّب اللغات)؛ وانظر شرح المراح: 41

(9) انظر المحتسب: 9/2، والبحر المحيط: 490/5

نطق بالفتح مال إلى المماثلة بين الفتحة والكسرة، فانقلبت الكسرة إلى كامل خصائص الفتحة؛ تحقيقاً للانسجام الصوتي:

tahrasu < tahrisu

وهي مماثلة مقبلة في حالة الانفصال.

وفي قوله تعالى: "وَتَنْحِتُونَ مِنَ الجبالِ بيوتاً"[1]، وجاء في الكشاف[2]: (وقرأ الحسن[3]: "وتَنْحَتون" بفتح الحاء)، والفعل (نَحَتَ) مفتوحُ العين في ماضيه، فالأصل أنْ تُخالَفَ هذه الحركة عند بنائه للمضارع، التي عليها قراءة الجمهور (تَنْحِتون)، فقد قرّر الصرفيون وعلماءُ اللّغة أنّ الفعلَ المضارعَ إذا كانت عَيْنُه أو لامُه صوتاً حلقياً كان على وزن (يَفْعَل) بفتح العين[4]، لأنّ الفتحة تناسب أصوات الحلق التي تحتاجُ عند نطقها إلى اتّساعٍ في مجراها[5]، وقد ضمّ المعجم العربي الصيغتين معاً[6].

وفي قوله تعالى: "ولا تَحْسِبَنّ الذين قُتِلُوا في سبيل الله أمواتاً"[7]. جاء في الكشاف[8]: "وقرىء[9]: بفتح السين (تَحْسَبَنّ)". والحقيقة أنّ في هذا النمط أقوالاً عند العلماء، فعدّ بعضُهم (يَحْسِب) شاذاً، إذْ القياس بالفتح يَحْسَب[10]؛ لأنّ الأصل مخالفة الماضي كما ذكرنا.

---

(1) الشعراء: 149

(2) الكشاف: 123/3

(3) البحر: 39/7، والرازي: 159/24، ومختصر ابن خالويه: 107، وإعراب النحاس: 496/2

(4) انظر الكتاب: 101/4، والمقتضب: 209/1، والمحتسب: 134/1، وكتاب الأفعال: 10/1-11، وفقه اللغات السامية: 71، والتطور النحوي، برجشتراسر: 63، وفي اللهجات العربية: 17

(5) انظر القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 289

(6) انظر لسان العرب: 207/14-208(نحت)، وتاج العروس: (نحت)

(7) آل عمران: 169

(8) الكشاف: 479/1

(9) البحر: 328/2، والمكرر: 227، والإتحاف: 165، 182، والنشر: 236/2، وروح المعاني: 122/4، والسبعة: 191، وحجة القراءات: 148، وحجة الفارسي: 300/2

(10) انظر الجامع لأحكام القرآن: 341/3، وشرح الشراح: 40

وذهبَ بعضُهم إلى أنّ (يَحْسَب ويَحْسِب) لغتان معروفتان عند العرب، والكسرُ لغةُ أهل الحجاز، والفتحُ لغةُ تميم[1]، وهذا ما نرجّحُهُ، فالأصلُ في تصوّرنا بالكسر والنمط المفتوح متطوّر عنه طلباً للخفّة، مع الإشارة إلى أنّ الأصلَ (يَحْسِب) بقي مستعملاً في بعض اللهجات العربيّة، ليُشكّلَ تراكماً لغوياً[2] فيكون التطوّر كما يلي:

yaḥsabu < yaḥsibu

وهي مماثلة كلية مقبلة في حالة الانفصال. وقد جاء غير ذلك في الكشاف[3].

ما جاء في الحركات الثلاث وعدم الحركة (السكون):

في قوله تعالى: "قال مَنْ يَقْنَطُ من رحْمةِ ربّه إلاّ الضالّون"[4]، جاء في الكشاف[5]: (وقرىء[6]: "يَقْنِط" بالحركات الثلاث في النون)، ومثل ذلك في سورة الزمر: "ولا تَقْنَطُوا"[7] يقول الزمخشري[8]: (قرىء: بفتح النون وكسرها وضمّها)

يظهر من القراءات ثلاثُ لهجات في هذا النمط، وللعلماء آراء في هذا النمط ففي لسان العرب: قَنَطَ يَقْنِطُ ويَقْنُطُ، وفيه لغة ثالثة: قَنِطَ يَقْنَطُ، مثل: تَعِبَ يَتْعَبُ[9]. فيكون النمطان (يَقْنِطُ ويَقْنُطُ) من باب المخالفة الصوتية بين صيغتي الماضي والمضارع، وهي ما يُعْرَف في الدراسات الحديثة بقانون المغايرة[10]، ويمثّلُ النمطُ (يَقْنِط) بكسر النون لهجة الحجازيين وأسد وهي الأكثر[11]، وهي الأجود عند العكبري[12]، وأمّا

---

(1) انظر القراءات وعلل النحويين: 98/1، والكشف: 318/1، والمزهر: 365/1، واللهجات العربية في التراث: 586/2

(2) قطوف ونوادر، السامرائي: 60

(3) سبا: 50، والحج: 31، والشورى: 28، وفي الكشاف: 295/3، 13/3، 469/3

(4) الحجر: 55

(5) الكشاف: 393/2

(6) السبعة: 367، والتيسير: 136، وحجة القراءات: 383، والطبري: 28/14، والإتحاف: 275، والتبيان: 2/ 785، والكشف: 301/2، وشرح الشاطبية: 232، ومعاني الأخفش: 380/2، ومعاني الزجاج: 181/3

(7) الزمر: 53

(8) الكشاف: 403/3

(9) لسان العرب: 201/12(قنط).

(10) من أسرار العربية: 49

(11) البحر المحيط: 459/5، و269

(12) التبيان في إعراب القرآن: 785/2، وانظر حجة ابن خالويه: 119

(يَقْنُطُ) بضمّ النون، فهي لغة تميم[1]، ولا غروَ في ذلك، فقد ذُكر أنّ الحجازيين يؤثرون الكسر دليل التحضر، وأنّ التميميّين يؤثرون الضمّ دليل البداوة.

وأمّا النمط الثالث (يَقْنَط) فهو عند ابن منظور من (قَنِط)، وهذا ما نرجّحه، لأنّ الأصلَ المغايرة الصوتية بين الصيغتين، في حين ذهبَ ابنُ جنّي على أنّه من الفعل (قَنَطَ) ومثله من فَعَلَ يفعَل: ركَنَ يَرْكَنُ، وأبَى يَأْبَى[2]، وعدّه من باب تداخل اللّغات[3]، وإلى ذلك ذهب الأخفش[4]، والحقيقة أنّنا لا نميل إلى أنّ لهجةً أخذت الماضي من قبيلة والمضارع من أخرى، فكوّنت لهجة مستقلّةً (قَنِطَ يَقْنَط).

9.3 البنية العددية:

1.9.3 في الجموع:

رصدت الدّراسةُ بعضَ القراءاتِ التي وجّهها الزمخشري على الجمع، وستقف الدراسة عند بعض المسائل منها:

والجمع لغةً، الضمّ، وفي الاصطلاح ما دلّ على ثلاثةٍ فأكثر، إمّا بزيادة في آخره (معلّم: معلّمون - معلمات) وإمّا بتغييرٍ في بنية مفردة، نحو: (عَيْن: أعْيُن- عُيون)[5].

1-جمع المذكر السالم:

جمع المذكر السالم: هو ما سلم بناءُ مفرده، ودلّ على أكثر من اثنين بزيادة واو ونون مفتوحة على مفرده في حالة الرفع، وياء ونون مفتوحة على مفرده في حالتي النصب والجر. ويشترط في مفرده أن يكون علماً لمذكر عاقل خالياً من (تاء) التأنيث والتركيب أو صفة لمذكر عاقل، خالية من (تاء) التأنيث، ليست من باب (أفعل: فعلاء) ولا من باب (فَعْلان: فعْلَى)، ولا ممّا يستوي فيه المذكر والمؤنث[6].

ومما وجّههُ الزمخشري على هذا النوع من الجمع ما يلي:

---

(1) البحر: 459/5، و269

(2) المحتسب: 5/2

(3) الخصائص: 372/1

(4) معاني الأخفش: 380/2، وانظر لسان العرب: 201/12(قنط)

(5) معجم المصطلحات النحوية والصرفية: 49، وانظر المعجم المفصّل في علم الصرف: 200

(6) انظر أبنية الصرف: 292، والصّرف: 245، والمغني الجديد في علم الصرف: 381، وما بعدها.

في قوله تعالى: "قالوا نَعْبُدُ إلهَكَ وإلهَ آبائِكَ إبراهيمَ واسماعيلَ وإسحاق"[1]. جاء في الكشاف[2]: (وقرىء[3]: "أبِيْكَ"، وفيه وجهان: أنْ يكون واحداً وإبراهيمُ وحدَهُ عطفُ بيان له، وأن يكون جمعاً بالواو والنون، قال:

وَفَدَّيْنا بالأبينا[4])

وقد أنكر ابنُ جنّي الوجهَ الأوّل الذي ذكره الزمخشري، لأنّهُ مخالفٌ لقراءة الجماعة على الجمع (آبائك) إلاّ أنْ يكون (أبيك) واحداً في معنى الجماعة[5]. وأمّا الوجه الثاني فقد تبع فيه الزمخشري كثيراً من علماء العربيّة، فقد ذكروا أنّه جمع سلامة حذفت النون منه للإضافة[6]، والحقيقة أنّه جمع غريبٌ، لأنّ جمع المذكر السالم إنّما يكون في الأعلام والصفات المشتقة الجارية على الفعل، كمسلمين ومسلمات. وفُسّرَ هذا الجمعُ على أنّه من باب التوسّع في العربيّة، فقد قالوا: هؤلاءِ أبون أحرارٌ[7]، يقول سيبويه: "سألتُ الخليل عن أب، فقال: إنْ ألحقْتَ به النون والزيادة التي قبلها قُلْتَ: أبُونَ، وكذلك آخٌ تقول: أخُونَ"[8].

وفي قولـــه تعالى: "ما تتلوا الشياطين"[9]، جاء في الكشاف[10]: (وقرأ الحسن[11]:

---

(1) البقرة: 133

(2) الكشاف: 314/1

(3) المحرر: 499/1، ومختصر ابن خالويه:9، والقرطبي: 138/2، والإتحاف:148، والمحتسب:112/1، والتبيان: 119/1، وإعراب النحاس: 216/1، ومعاني الزجاج: 212/2، ومعاني الفرّاء: 82/1، 406/2

(4) البيت بتمامه:

فلمّا تبيّنْ أصواتنا بكَيْنَ وفدَيْنَنا بالأبينا

وهو لزياد بن واصل السلمي في خزانة الأدب: 474/4، 477، وبلا نسبة في الكتاب: 406/3، والمقتضب: 2/ 172، والخصائص: 246/1، والأشباه والنظائر: 43/3، وشرح المفصل: 37/3، والمفصل: 144

(5) المحتسب: 112/1

(6) انظر الكتاب: 405/3، 406، والمحتسب: 112/1، والمقتضب: 172/2

(7) انظر المحتسب: 112/1

(8) الكتاب: 405/3

(9) البقرة: 102

(10) الكشاف: 301/1

(11) البحر: 326/1، 158/4، 64/7، والمحرر: 414/1، ومختصر ابن خالويه: 8، وشرح الشاطبية: 154، والإتحاف: 144، والتبيان: 99/1، ومعاني الزجاج: 68/3

(الشياطون) وعن بعض العرب: بستان فلانٍ حَوْلَهُ بساتون، وقد ذُكِر وجهه فيما بعد) فقد قال الزمخشري معلّلاً هذا الجمع على أنّه يمكن حمله على القياس الخاطيء أو التوهم قياساً على أنماط كان آخرها بالياء والنون، ففي توجيه قولـــه تعالى: "وما تنزّلتْ به الشياطين"[1]، يقول الزمخشري[2]: "وقرأ الحسن: (الشياطون)، ووجهه أنّه رأى آخره كآخر يبرين وفلسطين، فتخيّرَ أنْ يجري الإعراب على النون وبين أنْ يجريَهُ على ما قبله، فيقول: الشياطين والشياطون، كما تخيّرت العرب بين أنْ يقولوا: هذه يبرون ويبرين، وفلسطون وفلسطين".

وقد تَتَبَّعَ علماء العربيّة قراءة الحسن (الشياطون) فذهب بعضهم إلى ردّها وتغليطها[3]، وعدّها آخرون غيرْ جائزةٍ في العربيّة[4]، وسوّغ بعضهم هذه القراءة، (وهذا مما يعرضُ للفصيح لتداخل الجمعين عليه وتشابهها عنده)[5]، وقد دافع عن هذه القراءة الزمخشري وأبو حيّان، فقد ذكرا رأي النضر بن شميل في ردّه على الفرّاء: (إنْ جاز لأنْ يحتجَّ بقول العجاج ورؤبة فهلا جاز أنْ يحتجّ بقول الحسن وصاحبه يريد محمد بن السميفع، مع أنّا نعلمُ انّهما لم يقرأا بها إلاّ وقد سمعا فيه)[6] وقال يونس بن حبيب برواية الأصمعي: (سمعتُ إعرابياً يقول: دخلت بساتين من ورائها بساتون، فقلتُ: ما أشبه هذا بقراءة الحسن)[7].

والدراسة تميل لرد هذه التعليلات في قبول هذا الجمع لعدّة وجوهٍ ذكرها بعض علماء اللغة المعاصرين، منها[8]:

1- أنّها قراءة غير متواترة.

---

(1) الشعراء: 210

(2) الكشاف: 131/3

(3) انظر البحر: 46/7، ومعاني الفرّاء: 285/2، ومعاني الزجاج: 61/4 و 103/4، وإعراب النحاس: 2/ 503

(4) البحر: 46/7 (وهذا قول المهدوي)

(5) المحتسب: 133/2

(6) انظر الكشاف: 131/3، والبحر: 46/7

(7) انظر البحر: 46/7، و326/1

(8) انظر منهج أبي حيان: 256

2- أنّها قراءة تخالف العربيّة، (فالشياطين) ليس جمعَ مذكرٍ سالماً، وقد توهم الحسن ومن معه أنّها كذلك، كما توهموا غيرها.

3- ثمّ إنّها تخالفُ رسمَ المصحف.

2-جمع المؤنث السالم:

جمع المؤنث السالم: هو ما دلّ على أكثر من اثنتين بزيادة ألف وتاء، ويشترك في هذا الجمع مَنْ يعقل وما لا يعقل[1]. وممّا جاء في الكشاف:

في قوله تعالى: "الذين لم يَظْهَروا على عَوْراتِ النساء"[2]. جاء في الكشاف[3]: (وقرىء[4]: "عَوَرات" على لغة هذيل)، ونسبَ الزمخشري هذه القراءة للأعمش في موضع آخر[5].

وقد قرّر التّصريفيون أنّ الاسمَ الثلاثي ساكنُ الوسط لا يطرأ عليه تغييرٌ إذا كان صفة، أو مضعّفاً أو معتلّ العين، وصحّ أنْ يُجْمَع جمعَ السلامة، في مثل سَهْلَة، وَجُبَّة وخيْمة، وعَوْرة، فتقول في جمع هذه الكلمات وامثالها: سَهْلات، وجُبّات، وخيْمات، وعَوْرات[6]. وقد جاءت قراءة الجمهور (عَوْرات).

وأمّا بالنسبة لقراءة الأعمش (عَوَرات) فقد نسبها الزمخشري إلى هذيل، وتبعه أبو حيان وزادَ تميماً على هذيل[7]، كما ذهب سيبويه -قبلهم- إلى أنّ فتح العين في جمع (فَعْلَة) صحيحاً أو معتلاً لغةٌ لهذيل[8]. فقد قال قائلهم[9]:

---

(1) الصرف: 248، وأبنية الصرف: 292، والمغني الجديد في علم الصرف: 392

(2) النور: 31

(3) الكشاف: 62/3

(4) إعراب النحاس: 439/2، ومعاني الزجاج: 42/2، وشرح التصريح: 299/2، والمحرر: 493/10، والهمع: 89/1، وشرح التسهيل: 69/1، وحاشية الجمل: 220/2، وروح المعاني: 146/18.

(5) الكشاف: 75/3، في توجيهه لقوله تعالى: "ثلاثُ عَوراتٍ لكم" من سورة النور: 58

(6) انظر المفصّل: 232، والمغني الجديد في علم الصرف: 392

(7) البحر المحيط: 449/6، وانظر شرح شافية ابن الحاجب: 132/4

(8) الكتاب: 600/3، وانظر الخصائص: 401/2

(9) لأحد الهذليين في المفصل: 232، وشرح المفصل: 30/5، وشرح التصريح: 299/2، وبلا نسبة في الخصائص: 401/2، وسر الصناعة: 298/2، وأسرار العربيّة: 355، وهمع الهوامع: 89/1، ويروى (أبو) مكان (أخو).

أخو بَيْضَاتٍ رَائحٌ مُتَأَوِّبٌ رفيقٌ بِمَسْحِ المَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ

فالأصل في مثل هذه الأنماط (عَوْرات وبيْضات وجَوْزات) هو التسكين، ولكن بعض اللهجات العربيّة ومنها تميم لجأت إلى الفتحة، تخلصاً من الحركة المزدوجة الهابطة (aw)، كما في المخطط الصوتي التالي:

ʿawrāt ʿawarāt

الأصل النمط الحادث

وفي قولـه تعالى: "يُنادُونَكَ مِنْ وراءِ الحُجُراتِ"[1]. وفي الكشاف[2]: (والحُجْرة وهي فُعْلَة كالغُرْفَة والقُبْضَةِ وجمعها: (الحُجُرات) بضمتين، والحُجَرات بفتح الجيم، والحُجْرات بتسكينها، وقرىء بهن جميعاً)[3].

يظهر لنا في هذا الجمع (الحُجُرات) ثلاثُ قراءاتٍ تمثّل ثلاث لهجاتٍ عربيّة في الغالب فالأصل في تصوّرنا (حجُرات) بضمّ الجيم، وهي لغة الحجازيين[4]، ثمّ تطوّر في لهجة أخرى إلى (حُجَرات) بفتح الجيم، بسبب المخالفة الصوتيّة بين ضمّة الجيم وضمّة الحاء، يقول الزجاج: (... وأنّ الفتح جاز بدلاً من الضمّة لثقل الضمّتين)[5]. ثمّ لجأت لهجةٌ ثالثة إلى حذف حركة المقطع الثاني وأرجّح أنها لهجة تميم – طلباً للخفّة، لأنّها –في الغالب– تكره توالي المقاطع المفتوحة، يقول الزجاج – أيضاً– : (لا يجوز في اللغة (الحُجْرات) بتسكين الجيم)[6].

ولا يختلف القولُ في توجيه قوله تعالى: "ولا تتّبعوا خُطُوات الشّيطان"[7].

فقد قال الزمخشري[8]:

---

(1) الحجرات: 4

(2) الكشاف: 558/3

(3) المبسوط: 412، وغرائب القرآن: 55/26، والمحرر: 139/26، وفتح القدير: 60/5، ومختصر ابن خالويه: 143.

(4) انظر البحر المحيط: 108/8

(5) معاني الزجاج: 33/5، وانظر معاني الفرّاء: 70/3

(6) معاني الزجاج: 33/5

(7) النور: 21

(8) الكشاف: 56/3

(وقرىء[1]: "خُطْوات" بفتح الطاء وتسكينها).

وفي قوله تعالى: "ألم ترَ أنّ الفُلْكَ تَجْري في البحر بِنِعْمَتِ اللهِ"[2]. يقول الزمخشري[3]: (وقرىء[4]:

"بنعْمات الله" بسكون العين، وعين فعلات، يجوز فيها الفتح والكسر والسكون).

والحقيقة أنّ ما ذهب إليه الزمخشري صحيحٌ، فقد نصّ الصّرفيون في قواعد صياغة جمع المؤنث السالم أنّ (فاء) المفرد إذا كانت مكسورةً، يجوز في عينه عند جمعه الكسرُ والفتحُ والسكون[5]، كما روى لسان العرب عن اللحياني أنّ بعضَهم قرأ (إنّ الفُلْك تجري في البحر بنعِمات الله) بفتح العين، وكسرها، ويجوز (بنعْمات الله) بإسكان العين[6].

فأمّا قراءةُ الكسر (نِعِمات) فعلى من جمع كِسْرَة كِسِرات، وهو لغة أهل الحجاز[7]، وأمّا قراءة الفتح (نَعَمات) فللتخلّص من ثقل توالي الكسرتين، فلجأت بعض القبائل للفتحة؛ لأنّها أخفّ الحركات، وهي أكثر في الاستعمال من سابقتها[8]، وأمّا قراءة (نعْمات) بسكون العين، وهو أجود الوجوه عند الزجاج[9]، وأتصوّر أنّه لغة تميم التي نفرت من المقاطع المفتوحة المتتالية، وقد ذكرنا ذلك في أكثر من موضع في هذا البحث.

---

(1) الإتحاف: 323، والمكرر: 89، والبدور الزاهرة: 220، وروح المعاني: 124/18، وحاشية الشهاب: 6/ 366

(2) لقمان: 31

(3) الكشاف: 237/3

(4) البحر: 193/7، ومختصر ابن خالويه: 117، والمحتسب: 170/2، والمحرر: 517/11، وروح المعاني: 105/21، وفتح القدير: 244/4

(5) انظر الصرف: 249

(6) لسان العرب: 303/14 (نعم).

(7) نفسه: 303/14، وانظر معاني القرآء: 329/2

(8) نفسه: 303/14

(9) معاني الزجاج: 201/4

والقول نفسه في توجيه قوله تعالى: "في الغُرُفات آمنون"[1].إذْ روى الزمخشري[2]: ("الغُرُفات" بضمّ الراء وفتحها وسكونها، في الغرفة).

3-جمع التكسير:

جمع التكسير هو الاسم الدّال على أكثر من اثنين وتغيّر بناء مفرده، إمّا بزيادة صوتيّة على أصل المفرد، مثل: (قَلَم، أقْلام) أو نقصان عناصر صوتيّة عن الأصل المفرد (رَسُول، رُسُل)، أو تغيير في الصوائت القصيرة، كما في (أسَد، أُسْد)[3]، ونتيجة لهذه التغيرات التي تعترض بنية المفردة في أثناء جمعها جمع تكسير، عبّر بعضُ الدّارسين عن جمع التكسير بـــ (الجمع الداخلي، أو التحوّل الداخلي)[4]. وذلك لكثرة أوزانه وأشكاله، إذْ بلغت سبعة وعشرين بناءً؛ جعل اللغويون أربعةً منها لجمع القلّة، وأوزانه: أفْعَل وأفْعال وأفْعِلة وفِعْلَة، وجعلوا بقيّة الوزان لما زاد عن العشرة[5]، وتجدر الإشارة إلى أنّ علماء العربيّة لم يجعلوا الأوزان السابقة هي العلاقة المعيارية التي تقاس عليها جموعُ التكسير، بل إنّ جموعاً كثيرة سجّلتها معاجمُ اللغةِ كان للسماع فيها حظٌّ كبير[6].

وتهدف الدراسة من هذه الإشارة أن تصلَ إلى أمرين[7]:

أولهما: أن تؤكّدَ أنّ استقراء اللغةِ كان ناقصاً، ممّا أفضى إلى الشذوذ والندرة والعزيز والمحفوظ الذي لا يقاس عليه، وما إلى ذلك من الأوصاف التي رمى اللغويون القدماء بها بعضَ الأنماط التي خالفت أقيستهم وقواعدَهم الصارمة.

---

(1) سبأ: 37

(2) الكشاف: 292/7

(3) المعجم المفصّل في علم الصرف: 201، وانظر علم الصرف الصوتي: 381، وأبنية الصرف: 292

(4) العربيّة الفصحى نحو بناء لغوي جديد: 66، والمنهج الصوتي: 133

(5) انظر أوضح المسالك: 276/4، وشرح ابن عقيل: 415/2، وما بعدها، وأبنية الصرف: 293، والمغني الجديد: 396

(6) انظر الكتاب: 568/3

(7) انظر الأنماط اللغوية النادرة: 148، وما بعدها.

ثانيهما: إنّ تعدّد صيغ جمع التكسير في النمط الواحد دليلٌ على خصوبة اللّغة ومرونتها، وقد أغنت المعجم العربيّ.

ومما جاء في الكشاف، وعلّله الزمخشري من حيث موافقته العربيّة صرفياً وفق باب جموع التكسير ما يلي:

1-بناء أفعل:

في قوله تعالى: "عليها تِسْعَةَ عَشَرَ"[1]. وجاء في الكشاف[2]: "وقرىء[3]: (تسعةُ أعْشُرٍ) جمع عشير مثل يمين وأيمن".

والحقيقة أنّ بناء (أفْعُل) من أبنية جموع القلّة، وقد أجاز سيبويه أنْ يُجْمعَ عليه النظير الذي قدّمه الزمخشري (يَمِيْن - أيْمُن)[4]، وإلى ذلك ذهب ابن هشام أيضاً، فجعلَ (أعْشُر) جمع (عَشِير) مثل (أيْمُن) في جمع (يمين)[5].

2-بناء أفعال:

في قوله تعالى: "واتّبَعَكَ الأرْذَلون"[6]. يقول الزمخشري[7]: (وقرىء[8]: "وأتْباعُكَ"، جمع (تابع): (كشاهد وأشهاد)، أو جمع (تَبِع): (كبطل أبطال)).

وبناء (أفعال) هو أيضاً من أبنية القلّة، ويجمع عليه قياساً (فَعْل) و(فاعل)[9]، وزاد أبو حيّان على توجيه الزمخشري أنّها جمع (تبيع): كشريف وأشراف[10]، وعدّ كثيرٌ من اللغويين أنّ قراءة (أتباعُك) قوية في اللّغة؛ لأنّ واو الحال تصحبُ الأسماء أكثر في العربيّة[11].

---

(1) المدثر: 30

(2) الكشاف: 184/4

(3) البحر:375/8، وحاشية الشهاب:276/8، والدر المصون: 418/6، وإعراب القراءات الشواذ: 642/2

(4) الكتاب: 607/3

(5) شرح شذور الذهب: 78، وانظر معاني الزجاج: 248/5

(6) الشعراء: 111

(7) الكشاف: 120/3

(8) الإتحاف: 333، والنشر: 335/2، والرازي: 155/24، والمحتسب: 131/2، والتبيان: 998/2

(9) انظر الكتاب: 570/3، 628، وأبنية الصرف: 297

(10) البحر المحيط: 31/7

(11) انظر معاني الزجاج:95/4،ومجمع البيان:164/19،ومعاني الفرّاء:281/2، والقرطبي:119/13-120

3-فِعْلَة:

في قوله تعالى: "وقال لِفِتْيانه"[1]. جاء في الكشاف[2]: "وقرىء[3]: (لِفِتْيَتِهِ) وهو جمع فتًى، كإخوة وإخوان في أخ، و(فِعْلَة) للقلّة، و(فعْلان) للكثرة".

ونشير أولاً إلى أنّ سيبويه لم يذكر لـــ (فِعْلَة) قياساً، وعدّها ابن مالك صيغة سماعية: (وفِعْلَةٌ جمعاً بِنَقْلٍ يُدْرَى)[4].

يقول ابن عقيل: (فِعْلَة لم يطرد في شيء من الأبنية، وإنّما هو محفوظٌ، ومن الذي حُفِظَ منه: فتىً وفِتْية، وشَيْخٌ وشِيْخَة، وغُلام وغِلْمَة، وصَبِي وصِبْية)[5].

وإلى ذلك ذهَبَ الشيخ الأزهري وقال فيه: لعدم اطّراده ذهب أبو بكر السراج على أنّه اسمُ جمع وليس بجمع[6]. ولا ترجّح الدّراسةُ ذلك، وتميل إلى أنّ (فِعْلَة) في هذا الموضع -فِتْية- هي جمع قلّة؛ لأنّ علماءَ اللغة والتفسير ذهبوا إلى المعنى (فتية) عندهم جمع (فتًى) في أقلّ العدد؛ لأنّ الذين تولّوا جعْل البضاعة في رحالهم يكفي منهم أقلُّ العدد؛ والمعنى عليه، وكذلك أكثر القرّاء، وهي -أيضاً- اختيار أبي حاتم والنحاس ومكي بن أبي طالب القيسي[7].

4-فواعل:

في قوله تعالى: "فالصالحاتُ قانتاتٌ حافظاتٌ"[8]. يقول الزمخشري[9]: (وقرأ ابنُ مسعود[10]: "فالصوالحُ قوانتٌ حوافظٌ للغيب").

---

(1) يوسف: 62

(2) الكشاف: 330/2

(3) السبعة: 349، والإتحاف: 266، والتيسير: 129، والنشر: 295/2، والمكرر: 62، وشرح الشاطبية: 226 ، وحجة القراءات: 361، ومعاني الفرّاء: 48/2، والتبصرة: 549

(4) شرح ابن عقيل: 419/2

(5) نفسه: 419/2-420

(6) انظر شرح التصريح: 304/2، والأصول في النحو:430/2

(7) انظر البحر المحيط: 322/5، وإعراب النحاس: 146/2، والكشف: 12/2، والتبيان: 736/2

(8) النساء: 34

(9) الكشاف: 524/1

(10) المحتسب: 187/1، ومختصر ابن خالويه: 26، والرازي: 88/10، ومعاني الفرّاء: 265/1، والتبيان: 1 /354، والمحرر: 43/4، والدر المصون: 358/2

لقد قرئ (فالصالحات قانتات حافظات) على جمع المؤنث السالم، وهو جمع صحيح؛ لأنّ مفردها: صالحة، وقانتة، وحافظة، وهي صفاتٌ للمؤنث مختومة بعلامة من علامات التأنيث الثلاثة[1].

وأمّا قراءة ابنِ معسود وطلحة بن مصرف (فالصوالحُ قوانتٌ حوافظ) فعلى التكسير، وهذا صحيح أيضاً؛ لأنّ (فواعل) يجوز أنْ يكسَّرَ عليها فاعلاً للتأنيث في مثل: ضاربة وضوارِب، وخارِجة وخَوارِج[2].

5-فُعُــل:

تودُّ الدراسة أن نشير قبل عرض بعض القراءات التي وجّهها الزمخشري وفق هذا الوزن، إلى أنّ هذا البناء (فُعْل) يُكَسَّرُ عليه كثيرٌ من أبنية الأسماء والصفات[3]، وقد تُخَفَّفُ عينُه في لهجة تميم، فيكون (فُعْلاً)[4]. وكثرة دَوران هذا البناء في اللّغة، هو ما يفسّر كثرة القراءات التي وقف عليها الباحثُ على هذا البناء، وسنعرضُ لشيءٍ منها، ويحيلُ لبعضها الآخر، ومن ذلك في قوله تعالى: "ومِنَ الجِبالِ جُدَدٌ بيْضٌ"[5]. جاء في الكشاف[6]: (وقرأ الزهري[7]: "جُدُد" بالضمّ جمع جديدة وهي الجدّة، يقال: جديدة وجُدُد وجدائد، كَسَفِينَة وسُفُن وسَفائِن). وفي قوله تعالى: "كادوا يكونون عليه لِبَدا"[8]. يقول الزمخشري[9]: (وقرئ[10]: ...و"لُبُدا"

---

(1) انظر المغني الجديد: 390-391

(2) الكتاب: 632/3، 633

(3) انظر الكتاب: 601/3، 604، 608، 610، 632، 635، 637، 639، 648

(4) نفسه: 601/3- 602

(5) فاطر: 27

(6) الكشاف: 307/3

(7) البحر: 311/7، وحاشية الجمل: 493/3، وحاشية الشهاب: 224/7، والقرطبي: 342/14، وفتح القدير: 4 /348، والتبيان: 1075/2، وإعراب النحاس: 696/2

(8) الجن: 19

(9) الكشاف: 171/4

(10) البحر: 353/8، وفتح الباري: 513/8، والإتحاف: 426، ومختصر ابن خالويه: 163، وإعراب القراءات السبع وعللها: 403/2 .

بضمتين جمع لَبُود، كصَبُور وصُبُر)، و(لُبُد) من الأوصاف التي جاءت على (فُعُل)، كرجلٍ طُلُق، وناقةٌ سُرُح[1].

وفي قوله تعالى: "إنّ المتّقين في جنّاتٍ ونَهَرٍ"[2]. يقول الزمخشري[3]: (وقرىء[4]: "ونُهُر" جمع نَهَر كأسَد وأُسُد). وفي قوله تعالى: "وبالنَّجْمِ هم يَهْتَدون"[5]. جاء في الكشاف[6]: (وبالنُّجُم بضمتين[7]، وبضمّةٍ وسكون، وهو جمعُ نجم، كرَهْن ورُهُن، والسكون تخفيفٌ، وقيل حُذِفَ الواو من النجوم تخفيفاً).

والحقيقة أنّ ما أتصوّره في هذا النمط يختلف من حيثُ التفسير عمّا ذهب إليه علماء العربيّة من حذفٍ للواو، ومن ثمّ التسكين للتخفيف، فالذي أتصوّرهُ هو تقصير الضمّة الطويلة (u) فتشكّل الجمعُ (نجُم) ثمّ مالت بعض اللهجات إلى حذف حركة المقطع الثاني وهي الضمّة القصيرة، وأتصوّر أنّها لهجة تميم التي مالت إلى تخفيف (فُعُل) إلى (فُعْل) كما ذهب سيبويه[8]. ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

nugum	nuǧum	nuǧm
نجوم	نُجُم على (فُعُل)	نُجْم (بالتخفيف)

وقد جاء في الكشاف غير ذلك نحيل إلى بعضٍ منه[9].

---

(1) المحتسب: 334/2

(2) القمر: 54

(3) الكشاف: 42/4

(4) التبيان: 1196/2، والإتحاف: 405، والمحتسب: 300/2، ومختصر ابن خالويه: 148، والرازي: 80/29، وروح المعاني: 95/27

(5) النحل: 16

(6) الكشاف: 405/2

(7) البحر: 480/5، والرازي: 10/20، والمحتسب: 8/2، والقرطبي: 91/10، والإتحاف: 277، والتبيان: 2/ 792، والمختصر: 72

(8) الكتاب: 601/3-602

(9) انظر من ذلك: الأنعام: 99، وهود: 114، ومريم: 77، والفرقان: 61، والقصص: 23، والزخرف: 33، والرحمن: 35، والمنافقون: 45، وفي الكشاف على التوالي: 39/2، 297/2، 522/2، 98/3-99، 170/3، 3/ 487، 47/3، 109/4

6- فِعال:

في قوله تعالى: "ولَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفاءُ"[1]. وجاء في الكشاف[2]: (وقرىء[3]: "ولَهُ جنّاتٌ وذُرِّيّةٌ ضِعاف")، والجمعان (ضُعَفاء وضِعَاف) جمعُ ضعيف، كظريف وظراف[4].

جمع الجمع:

تُجْمَعُ بعضُ أبنيةِ الجمعِ لتكثير العددِ والمبالغةِ، وقد أطلقَ عليه التصريفيون مصطلح جمع الجمع، وهو جمعٌ غيرُ مطردٍ في القياس، وغنّما يقتصرُ فيه -في الغالب- على المسموع[5].وممّا وجهه الزمخشري وفق هذه العلّة الصرفية ما يلي:

في قوله تعالى: "أُولي الأيْدي والأبْصار"[6]. وجاء في الكشاف[7]: (وقرىء[8]: "أولي الأيادي"، على جمع الجمع)، فالأيدي جمع يدٍ، والأيادي جمعٌ للجمع أيدي، وقد أجاز سيبويه هذا الجمع، يقول: "كما أنّ (أفعالاً) بزنةِ (إفعال)، وذلك نحو: أيدٍ وأيادٍ"[9].

وفي قوله تعالى: "وجَعَلوا الملائكةَ الّذين هم عبادُ الرحمن إناثاً"[10]. يقول الزمخشري[11]:(وقرىء[12]: (أُنُثاً) جمع الجمع، ومثل ذلك قوله تعالى: "إلا إناثاً"[13])، وتوجيه الزمخشري لـ (أُنُثاً) جمع الجمع صحيحٌ، لأنّ (أُنُثاً) جمع إناث،

---

(1) البقرة: 266

(2) الكشاف: 395/1

(3) معاني الأخفش: 185/1، والدر المصون: 644/1

(4) البحر المحيط: 314/2

(5) انظر شرح الشافية: 208/2، والكتاب: 618/3، وما بعدها.

(6) ص: 45

(7) الكشاف: 378/3

(8) البحر: 402/7، وروح المعاني: 210/23

(9) الكتاب: 618/3

(10) الزخرف: 19

(11) الكشاف: 483/3

(12) البحر: 10/8، وانظر: 352/3، وحاشية الشهاب: 437/7، وروح المعاني: 71/25، وإعراب القراءات الشواذ: 442/2

(13) النساء: 117، وفي الكشاف: 564/1

وإناث جمع أنثى، وهذا توجيه أبي حيّان النحوي أيضاً[1]، وذكر فيه ثماني قراءات[2].

وقد عرضتْ لنا بعضُ القراءات في الكشاف تخصُّ هذا العنوان، جمع الجمع – واللافت فيها أنّ الزمخشري لم يوجّهها صراحةً على جمع الجمع، من ذلك:

في قوله تعالى: "فلولا أُلقيَ عليه أساوِرَةٌ"[3]. وجاء في الكشاف[4]:" وقرىء[5]: (أساور) جمع (أسْوِرَة) و(أساوير) جمع (إسْوَار)، و(أسَاوِرَة) على تعويض التاء من ياء (أساوير)".

إذن، نحن أمام ثلاث قراءات:

1- (أساور) جمع أسْوِرَة، والأسورة جمع سُوار بضمّ السين وكسرها[6]، فالأساور جمع الجمع

2- (أساوِرَة)، وهي جمعُ أساور[7]، وقيلَ: أصلها: (أسَاوير)، حُذفت الياء وعُوِّض بالتاء في آخره بدلاً منها[8]. وهي عند سيبويه جَمْعُ الجمْعِ[9].

3- (أساوير) وهو جمع (إسوار) على القياس[10].

وتجدر الإشارة إلى أنّ الزمخشري لم يورد قراءةَ (أسْوِرَة) التي عليها رسم المصحف الذي بين أيدينا، وهي جمع قلّة، مثل: خِمار وأخْمِرة، وجاء في الكشاف غيرها[11].

---

(1) انظر البحر المحيط: 10/8

(2) نفسه: 352/3

(3) الزخرف: 53

(4) الكشاف: 493/3

(5) البحر: 23/8، ومختصر ابن خالويه: 137، وانظر: 135، والمحرر: 237/3، ومعاني الفرّاء: 35/3، وحجة القراءات: 651، المخصص: 47/3، وروح المعاني: 91/25، والدر المصون: 103/6

(6) اللسان: 299/7–300، انظر شرح الشافية: 209/2، و127/2

(7) اللسان: 300/7 (سور)

(8) اللسان: 300/7 (سور)، وانظر معاني الأخفش: 474/2

(9) الكتاب: 619/3

(10) البحر المحيط: 23/8

(11) الرعد: 2، والمنافقون: 45، والهمزة: 9، وفي الكشاف على التوالي: 349/2، 109/4، 284/4.

2.9.3 التذكير والتأنيث:

تعدّ مسألةُ المطابقة في الجنس بين الفعل والفاعل من المسائل المثيرة للجدل بين علماء اللغة العربيّة، وعدمُ اتفاقهم في هذه المسألة قد يعودُ إلى الأمور التالية:

1- إنّ اللّهجاتِ العربيّةَ لم تنتظم بقياسٍ محدّدٍ في التمييز بين المذكر والمؤنث، وقد يكون السبب في ذلك إلى أنّ دوالَ التأنيث وردتْ متأخرةً في تاريخ اللغة[1]، ولذا نجدُ كلماتٍ جاز فيها التذكيرُ والتأنيثُ[2].

2- إنّ علماءَ اللّغةِ وإنْ اتفقوا في بعض مسائلِ وجوب المطابقة بين الفعل والفاعل من حيث الجنس، وكذلك في مواضع جوازها[3]، إلاّ أنّنا وجدناهم قد لجأوا إلى التأويل، فكلّ ما يدلّ على الجمع يحتمل أنْ يؤوّل بالجماعة فيكون مؤنثَ المعنى، ويحتمل أنْ يؤوّلَ بالجمع فيكون مذكرَ المعنى[4].

وقد نصّ علماءُ اللّغة إلى أنّ المطابقةِ تلزمُ في موضعين[5]:

1- إذا أُسْنِدَ الفعلُ إلى ضميرِ مؤنثٍ متصل، ولا فرقَ في ذلك بين المؤنث الحقيقي والمجازي.

2- أنْ يكون الفاعلُ ظاهراً حقيقي التأنيث.

كما نصّوا على جواز المطابقة، إذا كان الفاعلُ مؤنثاً مجازياً، أو إذا فَصلَ بين الفعل والفاعل فاصلٌ، أو كان الفاعلُ جمعَ تكسير. ومما وقفنا عليه في الكشاف ما يلي:

3.9.3 ما حُمِل على المعنى:

في قوله تعالى: "يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ"[6]. جاء في الكشاف[7]: (وقرىء[8]:

---

(1) المدخل إلى علم اللغة، رمضان عبد التواب: 252

(2) المذكر والمؤنث، الأنباري: 350، والمذكر والمؤنث، للسجستاني: 73، 161، والصحاح: 1206/3.

(3) انظر شرح شذور الذهب: 171، وشرح ابن عقيل: 432/1، وما بعدها، وشرح الأنموذج: 105

(4) منتهى الأرب، بتحقيق شرح شذور الذهب: 171

(5) انظر شرح ابن عقيل: 432/1، 433، 438

(6) يوسف:10.

(7) الكشاف: 305/2

(8) البحر: 284/5، ومختصر ابن خالويه: 62، والإتحاف: 262، والكتاب: 51/1، ومعاني الفرّاء:36/2، والمحتسب: 237/1، وإعراب القراءات السبع: 301/1، وزاد المسير: 185/4، والدر المصون: 158/4

"تَلْتَقِطْه" بالتاء، على المعنى؛ لأنّ بعض السيارة سيارةٌ، كقوله[1]:

كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

ومنه: ذهبتْ بعضُ أصابعه[2]).

يقول الزجاج: (وأجاز ذلك جميعُ النحويين – يقصد تأنيث (تلتقطه)، وإنّما جاز ذلك؛ لأنّ بعضَ السّيّارةِ سيّارةٌ، فكأنّه قال: تَلتقطه سيّارةٌ بعضُ سيّارةٍ)[3]. وذهب النّحويّون إلى جواز تأنيث (تَلْتَقِطْه) حملاً على المعنى؛ لأنّ بعضَ السيارة سيارة، فاكتسب المضافُ من المضاف إليه معنى التأنيث[4].

وفي قوله تعالى: "فأسَرّها يوسفُ في نَفْسِه"[5]. جاء في الكشاف[6]: (وفي قراءة ابن مسعود[7]: "فأسرّه") على التذكير، يريد القول أو الكلام).

وقد تبع الزمخشري أبا اسحق الزجاج في هذا التوجيه، يقول الزجاج: (فأسرّ يوسفُ في نفسه قوله: "بل أنتم شرّ مكاناً"[8])، وذكر الطبري أنّ قراءة (فأسَرَّهُ)بالتذكير جائزة في العربيّة[9]. وفي قوله تعالى: "تَرْميهم بِحِجارةٍ من سجِّيل"[10]، وجاء في الكشاف[11]: (قرأ أبو حنيفة[12] (رحمه الله):

---

(1) للأعشى في ديوانه: 173، وخزانة الأدب: 106/5، والكتاب: 52/1، والأشباه والنظائر: 197/1، 92/2، وبلا نسبة في الخصائص: 186/2، ومغني اللبيب: 667/2، والمقتضب: 197/4، و199، وصدره:=

وتَشْرَقُ بالقَولِ الّذي قد أذَعْتَهُ

(2) قولٌ للعرب استشهد به سيبويه على اكتساب المضاف من المضاف إليه معنى التأنيث، انظر الكتاب: 51/1

(3) معاني الزجاج:94/3.

(4) انظر الكتاب: 51/1، 52، ومعاني الزجاج:94/3، والخصائص: 185/2، و186، والتبيان: 724/2، والمذكر والمؤنث، للأنباري، ط1: 592، ومغني اللبيب: 666/2

(5) يوسف: 77

(6) الكشاف: 336/2

(7) البحر:333/5، والرازي: 188/18، والمحرر: 38/8، وروح المعاني: 33/13، والدر المصون:204/4

(8) معاني الزجاج: 123/3

(9)الطبري: 20/13

(10) الفيل: 4

(11) الكشاف: 286/4

(12) البحر: 512/8، والقرطبي: 198/20، ومختصر ابن خالويه: 180، وإعراب ثلاثين سورة: 206، وإعراب القراءات السبع وعللها: 532/2، والرازي: 100/22

"يَرْميهم"، أيْ الله تعالى، أو الطيرُ؛ لأنّه اسم جمع مذكر، وإنّما يؤنّث على المعنى).

وأودّ أنْ أُشيرَ إلى أنّ صاحبَ النّشرِ قد قال: إنّ أبا حنيفة لا قراءة له- ويقصد (يرميهم) بالياء، وأنّ القراءاتِ المنسوبةَ إليه موضوعةٌ، وقد أثْبَتَ العلماءُ وضعها)[1].

وقد أجمع جمهورُ علماءِ العربيّة على جواز تأنيث الفعل وتذكيره إذا كان جمعاً غير مذكر سالماً[2]، لأنّ غيرَه من الجموع تَقْبَلُ التأويلَ على اللفظ تارةً وعلى المعنى أخرى[3].

وفي قوله تعالى: "وما أمْوالُكم ولا أوْلادُكم بالّتي تُقَرّبكم عندنا زُلفى"[4]. يقول الزمخشري[5]: "أرادَ: جماعة أموالكم ولا جماعة أولادكم بالتي تقربكم، وذلك أنّ الجمع المكسّر عقلاؤه وغير عقلائه سواءٌ في حكم التأنيث، وهذا مذهبُ جُمْهور علماءِ العربيّة كما ذكرنا، وقد جاء في الكشاف غيرُ ذلك[6]".

وقد وجّه الزمخشري بعض القراءات على ظاهر اللفظ، كما في قوله تعالى: "إنْ كانتْ إلاّ صَيْحَةً واحِدةً فَإذا هُم خَامِدون"[7]، فقد جاء في الكشاف[8]: (وقرأ أبو جعفر المدني بالرفع على كانَ التّامّةَ: "صَيْحَةٌ"[9]، أي ما وقعتْ إلاّ صَيحةٌ، والقياس والاستعمالُ على تذكير الفعل؛ لأنّ المعنى: ما وقعَ شيءٌ إلاّ صَيْحةٌ، ولكنّه نظرَ إلى

---

(1) انظر النشر: 16/1، وينظر: حاشية الشهاب: 399/8، وروح المعاني: 303/30.

(2) انظر شرح ابن عقيل: 437/1،

(3) انظر إعراب ثلاثين سورة: 206

(4) سبأ: 37

(5) الكشاف: 292/3

(6) النبأ: 81، والأعراف: 35، والأنبياء: 45، والحج: 2، والشعراء: 202، ويس: 29، والقيامة: 5، وفي الكشاف: 546/1، 77/2، 574/2، 3/ 4، 129/3، 320/3، 275/4

(7) يس: 29

(8) الكشاف: 320/3

(9) النشر: 353/2، ومعاني الفرّاء: 375/2، والطبري: 3/23، والمحتسب: 206/2، ومختصر: 125، والإتحاف: 364، ومعاني الزجاج: 284/4، وحاشية الصبان: 47/2، والأزهية، 194

ظاهر اللفظ، وأنّ الصيحةَ في حُكْمِ فاعلِ الفعل، ومثلها قراءة الحسن: "فأصبْحوا لا تُرَى إلا مساكنهم")[1]. وبيت ذي الرمّة:

وما بَقِيَتْ إلاّ الضلوعُ الجراشعُ[2]

والحقيقة أنّ مسألةَ الفصلِ بـــ (إلاّ) بين الفعل المؤنث وبين الفاعل مسألةٌ للعلماء فيها آراء من حيثُ جواز تأنيث الفاعل أو تذكيره، فقد عدَّ الفرّاء تأنيث الفعل المفصول بينه وبين فاعله بإلاّ قبيحٌ، يقول: (فيه قبحٌ في العربيّة، لأنّ العربَ إذا جعلتْ فعلَ المؤنّثِ قبلَ إلاّ ذكّروه)[3]، وذهب الأخفشُ إلى أنّ التأنيث لا يجوز إلاّ في الشّعر[4].

وأجاز ابن مالك الفصل بـــ (إلاّ) في النثر على قلّة، فقال[5]:

والحذفُ مع فَصلٍ بإلاّ فُضِّلا كـــ (ما زكا إلاّ فَتَاةُ ابنِ العَلا)

وقد استدلّ ابنُ هشام على جَوازه في النّثر من أمثلةٍ مصنوعةٍ كقولك:

(ما قام إلاّ هندٌ) وبعض الاستعمالات الحيّة من مثل قراءة بعضهم (إنْ كانتْ إلاّ صيحةٌ واحدةٌ) وقراءة (فأصبْحُوا لا تُرى إلاّ مساكنهم)[6]، وقال: (التذكير هنا أرجح)، باعتبار المعنى؛ فالفاعلُ في الحقيقة مذكّر، ويجوز التأنيث باعتبار ظاهر اللفظ[7]، وهذا مذهب الزمخشري كما رأينا.

4.9.3 التأنيث والتذكير جوازاً للفصل بين الفعل والفاعل:

في قوله تعالى: "لا تَحِلُّ لكَ النّساءُ مِنْ بَعْدُ"[8]، جاء في الكشاف[9]:

---

(1) الأحقاف: 25

(2) لذي الرّمة في ديوانه: 1274، وفي الكشاف: 320/3، وشرح ابن عقيل: 433/1.

(3) معاني الفرّاء: 55/3

(4) شرح شذور الذهب: 176، وشرح التصريح: 279/1، وانظر تفصيل القول في هذه المسألة: كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: 434/1

(5) شرح ابن عقيل: 433/1، وانظر شرح التصريح: 279/1

(6) شرح شذور الذهب: 176

(7) نفسه: 176

(8) الأحزاب: 52

(9) الكشاف: 270/3

("لا تَحِلّ" وقرىء بالتذكير[1]:

"لا يحلُّ"؛ لأنّ تأنيثَ الجمعِ غيرُ حقيقي، وإذا جاز بغير فصلٍ – كما في قوله تعالى: "وقال نسوةٌ"[2]– كان مع الفصل أجوز).

لقد ذهب النحويون إلى جواز تأنيث الفعل وتذكيره إذا كان الفاعل مجازيَّ التأنيث، وكان جمعَ تكسيرٍ أو اسمَ جمع، تقول: قامتِ النّساءُ، وقامَ النّساءُ[3]، كما وأجازوا الوجهين، إذا وُجدَ فاصلٌ بينهما.

وفي قولـــه تعالى: "وَلَمْ تَكُنْ له صَاحِبةٌ"[4]، جاء في الكشاف[5]: (وقرىء[6]: "ولم يكُنْ له صاحبةٌ" بالياء، وإنّما جاز للفصل، كقوله[7]:

لقد وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سُوْءٍ)

فكان الفصلُ في الآية الكريمة (بالظرف) الجار والمجرور (له)، فجاز تذكير الفعل (يكن)[8]، وأما الشاهد، فكان الفصل بين الفعل (وَلَدَ) والفاعل (أُمُّ سوءٍ) بالمفعول به (الأُخيطل) تصغير (الأخطل) الشاعر المعروف.

ومثل هذا التوجيه في قوله تعالى: "ولنْ تُغْنِيَ عَنْكم فِئَتُكم"[9]، يقول الزمخشري[10]:

---

(1) غرائب القرآن: 20/22، وحجة القراءات: 579، والكشف: 199/2، والعنوان: 155، والتذكرة في القراءات الثمان: 503/2

(2) يوسف: 30

(3) شرح التصريح: 280/1، وشذور الذهب: 175

(4) الأنعام: 101

(5) الكشاف: 41/2

(6) البحر: 194/4، وغرائب القرآن: 177/7، ومختصر: 40، والمحتسب: 224/1، والمحرر: 304/5، وروح المعاني: 242/7

(7) لجرير في ديوانه: 283، وانظر: 549، وفي شرح التصريح: 279/1، وفيه: (الأخيطل تصغير الأخطل) وشرح المفصل: 92/5، والمقاصد النحوية: 468/2، وبلا نسبة في الأنصاف: 152، والمقتضب:148/2 و3/ 349، والممتع في التصريف:149، والخصائص: 183/2 وعجزه:

على باب استها صُلْبٌ وشامُ

(8) انظر التبيان في إعراب القرآن: 527/1

(9) الأنفال: 19

(10) الكشاف: 150/2

"وقرىء[1]: (ولن يغني عنكم)، للفصل"، ومقصود قول الزمخشري أنّه فُصِلَ بين الفعل (يغني) وفاعله ((فتنتُكم) بالجار والمجرور (عنكم) فجاز تذكير الفعل؛ لأنّ تأنيث الفاعل مجازٌ، وحسّنَهُ الفصل. وقد جاء في الكشاف غير ذلك[2].

وقد وجهَ الزمخشري قراءاتٍ في هذا الباب – تأنيث الفعل – لوقوع خبره مؤنثاً، من ذلك:

في قولـــه تعالى: "ثُمَّ لَم تَكُنْ فِتْنَتُهُم إلاّ أنْ قالوا واللهِ ربِّنا"[3]، جاء في الكشاف[4]: (وقرىء[5]: "تكن" بالتاء، وفتنتَهم بالنصب، وإنّما أنّثَ (أنْ قالوا) لوقوع الخبر مؤنثاً، كقولك: (مَنْ كانتْ أمّكَ)[6]، وقرىء: بالياء ونَصْب الفتنة). وعلى هذه القراءة (لم تَكُنْ فتنَتُهُم إلا أنْ قالوا) كانتَ (فتنفهم) بالنصب خبر كان مقدّم، والمصدر المؤول (أن قالوا) في محل رفع اسم كان مؤخر، وإنّما كان تأنيثُ (تكن) لأجل الخبر (فتنتَهم)، ونظيرها عند الزمخشري (من كانتْ أمّك) حيث أوقع التأنيث على (مَن)، وهذا قول سيبويه[7]. وقد استدلّ الزمخشري في موضع آخر[8] بشاهدٍ شعري يقوي هذه القراءة، وهو قول لبيد[9]:

فَمَضى وقَدَّمها وكانتْ عادةً منْهُ إذا هيَ عَرَّدَتْ إقدامُها

فأنّث الشاعر الإقدام لتأنيث العادة[10].

---

(1) مختصر ابن خالويه: 49، والبحر: 479/4، وروح المعاني: 188/9، والدر المصون: 410/3.

(2) الأنفال: 50، والنحل: 28، وفي الكشاف: 163/2، 407/2

(3) الأنعام: 23

(4) الكشاف: 11/2

(5) السبعة: 254، والمبسوط: 192، والقرطبي: 403/6، والكشف: 426/1، والكافي: 88، والتبصرة:491، وشرح الشاطبية: 190، والنشر: 248/2، والمذكر والمؤنث، للأنباري، ط1: 608، وتذكرة النحاة: 583

(6) قولٌ لبعض العرب في كتاب سيبويه: 51/1

(7) الكتاب: 51/1

(8) انظر الكشاف: 128/3، وفي توجيه قوله تعالى: "أوَ لَم يكُنْ لهم آيةً أن يَعْلَمَهُ علماء بني إسرائيل"، الشعراء: 197

(9) في ديوانه: 306، وفي الخصائص: 184/2، والأشباه والنظائر: 151/3، ولسان العرب: 89/10(عرد)، و 42/12(قدم)، والعين: 32/2، وبلا نسبة في الخصائص: 116/1

(10) الخصائص: 184/2، وانظر لسان العرب: 89/10 (عرد).

وممّا وجّهه الزمخشري لأنّ الفعلَ ممّا يستوي فيه التذكير والتأنيث قوله تعالى: "ولِتَستَبِينَ سبيلُ المُجرمين"[1]، يقول[2]: (وقرىء[3]: "ولِتَستَبينَ"، بالتاء والياء مع رفع السبيل؛ لأنهّا تُذكّر وتؤنّث)، و(السبيل) مما يذكّر ويؤنّث في اللغة[4]، وذهب الأخفش إلى أنّ تأنيثها لغةُ أهلِ الحجاز، وتذكيرَها لغةُ تميم[5].

(1) الأنعام: 55

(2) الكشاف: 23/2

(3) السبعة: 258، ومشكل إعراب القرآن: 269/1، ومعاني الفرّاء: 337/1، والرازي: 6/13، الكشف: 1/ 433، والمكرر: 38، والتبصرة: 495، والعنوان: 91، ومعاني الزجاج: 254/2

(4) المذكر والمؤنّث، الأنباري:319و320، والمذكر والمؤنّث، السجستاني: 146.

(5) انظر معاني الأخفش: 276/1

الفصل الرابع

المُستوى النّحوي

النّحو في اللّغةِ القصدُ والطّريق[1]، يقول الأزهري: (قال: وبلَغَنا أنّ أبا الأسود وضَعَ وجوهَ العربيّة، وقال للناس: أنْحوا نَحْوَه، فَسُمّي نحواً،... ومنه سُمّي النّحوي؛ لأنّه يَحْرفُ الكلامَ إلى وجُوه الإعراب)[2].

وفي الاصطلاح: هو انتحاء سَمْتِ كلام العرب، في تصرّفه من إعرابٍ وغيره، كالتثنيةِ والجمعِ، والتحقير والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحقَ مَنْ ليس منْ أهل اللّغة العربيّة بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكنْ منهم، وإنْ شذّ بعضُهم عنْها رُدّ به إليها)[3]. وهو أيضاً، العلمُ المستخرجُ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصولة إلى معرفةِ أحكام أجزائه التي ائتلف منها[4].

يظهر من المعْنَيين – اللّغويّ والاصطلاحيّ ارتباطُه بمصطلح الإعراب؛ فالإعرابُ في اللّغة الإبانةُ والإفصاحُ، ومن هذا يقال للرجل الذي أفصح بالكلام: أعربَ[5].

ومعناه في الاصطلاح – أيضا–: (أثرٌ ظاهرٌ أو مُقدرٌ بجلبه العاملُ في آخر الاسم المتمكّن والفعل المضارع)[6]. فعلم النّحو يُعْنى بالدرجة الأولى بالنّظر في أواخر الكلم وما يعتريها من إعرابٍ وبناءٍ، كما يُعْنى بأمور أخرى: كالذكر والحذف والتقديم والتأخير، وتفسير بعض التغييرات غير أنّه يولي العنايةَ الأولى للإعراب[7].

---

(1) الصحاح: (نحا) : 2503/6، ولسان العرب: 213/14 (نحا)

(2) تهذيب اللغة: 252/5

(3) الخصائص: 88/1، وانظر لسان العرب: 213/14

(4) شرح الأشموني: 13/1، وانظر الاقتراح: 36،37.

(5) انظر اللسان: 83/10 (عرب)، والكليات: 129/1، والنهاية: 200/3.

(6) شرح شذور الذهب: 33، وانظر التعريفات: 31، وشرح الأشموني:39/1.

(7) انظر معاني النحو، السامرائي: 5/1

وتعدُّ ظاهرةُ الإعراب من أبرز الظواهر في اللّغة العربيّة، وقد ورثت العربيّة ظاهرةَ الإعراب من اللّغة السامية الأمّ، وقد كانت اللغاتُ الساميةُ القديمةُ كلُّها معربةً[1].

وممّا رصدتْه الدراسةُ من قراءاتٍ في الكشاف الظواهرَ التالية:

أولاً: إسناد الجملة[2]:

يُعَرِّفُ الزمخشري الكلامَ بأنّه المركّب من كلمتين، أُسْنِدَتْ إحداهما إلى الأخرى، وذاك لا يتأتّى إلاّ في اسمين، كقولك: "زيدٌ أخوك"، و"بشرٌ صاحبك"، أو في فعلٍ واسم، نحو قولك: "ضَرَبَ زيدٌ" و"انطلق بكر" وتُسمّى جملة[3]، فقد جعل الزمخشري الكلامَ والجملةَ مترادفين، مما دفع ابن هشام بأنْ يردّ ذلك، فالجملة أعمّ والكلام أخصّ منها، إذ شرطه الإفادةَ بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، وجملة الجواب، وجملة الصلة، وكلّ ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام[4].

والحقيقة أننا نميل إلى رأي السيوطي الذي ينقله من شيخه الكافِيَجيّ، في أنّ إطلاق الزمخشري على جملة الشرط وجملة الجواب، وجملة الصلة بأنّها جملٌ، إنّما هو إطلاقٌ مجازي؛ "لأنّ كلاً منها كان جملةً قبلُ، فأُطلقت الجملةُ عليه باعتبار ما كان، كإطلاق اليتامى على البالغين نظراً إلى أنّهم كانوا كذلك"[5].

يجمع النّحويّون على أنّ الجملةَ تتكوّن من ركنين أساسيين، هما المسند والمسند إليه، بصرف النظر عن اختلافِهم في الجملةِ والكلام- فالمسندُ إليه: هو المُتحدَّثُ عنه ولا يكون إلاّ اسماً، والمسند هو المُتحدَّثُ به ويكون فعلاً أو اسماً، وهذان الركنان هما عمدةُ الكلام، وما عداهما فضلةٌ أو قيد[6].

---

(1) انظر معاني النحو: 20، والتطوّر النحوي، برجشترايسر: 54، 116، وقضية الإعراب في العربيّة، رمضان عبدالتواب، مجلّة المجلّة، ع: 114، سنة: 1966، ص:105.

(2) لم تتعرض الدّراسة في هذا الموضوع إلى جميع مواضع الإسناد، بل تركتْ بعضه ليتمّ تناوله تحت بعض البواب النحوية القادمة في هذا الفصل، كالجمل المنسوخة بالفعل أو المنسوخة بالحرف...

(3) المفصّل: 33

(4) انظر مغني اللبيب: 490/2، وهمع الهوامع: 55/1

(5) همع الهوامع: 56/1، وانظر الكشاف: 494/4

(6) انظر معاني النحو: 14/1

وقد قسّم الباحثُ ما رصده من قراءاتٍ إلى قسمين:

1- الإسناد الفعلي (الجملة الفعلية).

2- الإسناد الاسمي (المبتدأ والخبر) وتناول فيه:

أ-المبتدأ والخبر

ب-حذف المبتدأ

ج-حذف الخبر.

1.4 الإسناد الفعلي:

في قوله تعالى: "إنّما يَخْشى اللهَ مِنْ عِبادِهِ العلماءُ"[1]. جاء في الكشاف[2]: (... فإنْ قُلْتَ: ما وَجْهُ قراءةِ مَنْ قرأ[3]: "إنّما يخشى اللهُ من عبادِه العلماءَ"، وهو عمر بن عبدالعزيز، ويُحكى عن أبي حنيفة ؟ قلتُ: الخشيةُ في هذه القراءة استعارة، والمعنى: إنّما يُجِلُّهم ويعظِّمُهم كما يُجِلّ المهيبُ المخشيّ من الرّجال بين الناسِ من بين جميع عباده).

والحقيقة أنّ هناك عالمَيْنِ قد شكّكا في هذه القراءة، وهما أبو حيان في بحره[4] ولكنّه مع تشكيكه فيها لم يقدم دليلاً على بطلانها لا من حيث النقل، ولا من حيث المعنى.

والثاني الجزري في نشره[5]، وهو أيضاً لم يقدّم دليلاً على ردّها، وإنّما نفى أنْ تكون هذه القراءةُ لأبي حنيفة، وقد يكونُ هذا صحيحاً، لكنّه ليس بالقول الفصل في ردّها، فقد وجدنا في أثناء تخريج هذه القراءةِ، أنّ عمرَ بنَ عبدالعزيز وأبا حيوة قد قرأا بها.

لقد تَبِعَ معظمُ المفسرين الزمخشري في توجيه هذه القراءة، فهي استعارة، بمعنى نفي الخَشْية والخوفِ عن الذات الإلهية، وتخريجها على التعظيم والإجلال

---

(1) فاطر: 28

(2) الكشاف: 308/3

(3) الرازي: 21/26، وفتح القدير: 348/4، والقرطبي: 344/14، والتبيان: 1075/2، وغرائب القرآن: 22/ 79، وإعراب القراءات الشواذ: 349/2، وروح المعاني: 191/22.

(4) البحر المحيط: 312/7

(5) النشر في القراءات العشر: 16/1.

لأولي العلم[1]. وعدّ السمين الحلبيّ هذه القراءةَ، مثل قراءة: "وإذا ابتلى إبراهيمُ ربَّه"[2]، برفع إبراهيم ونصب "ربّه"[3].

وفي قوله تعالى: "وكَلَّمَ اللهُ موسَى تَكْلِيماً"[4]، جاء في الكشاف[5]: (وعن إبراهيم ويحيى بن وثّاب أنّهما قرأا[6]: "وكلَّمَ اللهَ" بالنصب، ومن بدع التفاسير أنّه من الكلْم، وأنّ معناه: وجَرَحَ الله موسى بأظفار المحن ومخاليب الفتن).

واللافت في قول الزمخشري هذا (ومن بدع التفاسير أنّه من الكَلْم)، وهو تفسيرٌ للمعتزلة[7]، وقد أنكره الزمخشري، يقول صاحب الإنصاف: (وصدق الزمخشري وأنصف، إنّه لمن بدع التفسير التي ينبو عنها الفهم، ولا يبين بها إلاّ الوهم)[8].

والحقيقة أنّنا نرى في هذه القراءة أنْ توجّه على أنّ (موسى) هو الفاعل، ولفظ الجلالة "الله" هو مفعولٌ به، أمّا مسألةُ الكلام، كيفيّته وماهيّته، فقد طال الكلام فيها، (واختلف فيها علماءُ الإسلام، وبهذه المسألة سُمِّي علمُ أصول الدين بعلم الكلام)[9].

وفي قولـــه تعالى: "فإذا نُفِخَ في الصُّورِ نفخَةٌ واحِدَةٌ"[10]، جاء في الكشاف[11]: (وقرأ أبو السمّال[12]: "نفخةٌ واحدةٌ" بالنصب، مُسْنِداً الفعلَ إلى الجار والمجرور)

---

(1) معجم القراءات القرآنية، عبداللطيف الخطيب: 433/7

(2) البقرة: 24

(3) الدّر المصون: 468/5

(4) النساء: 164

(5) الكشاف: 582/1

(6) المحتسب: 204/1، والمحرر: 296، ومختصر ابن خالويه: 30، وفتح القدير: 538/1، وروح المعاني: 6/18، والدرّ المصون: 466/2

(7) انظر الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال: 582/1

(8) نفسه: 583/1

(9) البحر المحيط: 398/3

(10) الحاقة: 13

(11) الكشاف: 151/4

(12) مختصر ابن خالويه: 161، والرازي: 107/30، والقرطبي: 264/19، والمحرر: 67/15.

وقراءةُ النّصبِ "نفخةً واحدةً" قراءةٌ جائزةٌ في العربيّة، لأنّ الجارَ والمجرورَ (في الصّور) يقومُ مقام نائب الفاعل، يقول الزجاج: (والمعنى: نُفِخَ الصّورُ نَفْخَةً واحدةً)[1].

وقد جاء في الكشاف غير ذلك[2].

2.4 الإسناد الاسمي:

رصدت الدّراسةُ قراءاتٍ لا بأسَ بها وجّهها الزمخشري على الإسناد الاسمي (المبتدأ والخبر)، وكانت هذه القراءاتُ تدور في المحاور التالية:

أ- المبتدأ والخبر.

ب-حذف المبتدأ .

ج-حذف الخبر.

وتجدرُ الإشارةُ إلى أنّ الزمخشري في توجيهاته لمْ يشرْ إلى مواضعِ حذفِ المبتدأ وجوباً أو جوازاً، وكذلك في توجيهاته للخبر وإنّما كان يكتفي بالقولِ: على حذف المبتدأ، أو الخبر أو على تقدير كذا، كما سيظهر تالياً.

1- المبتدأ والخبر:

في قولــه تعالى: "إنّا سخّرنا الجبالَ معهُ... والطّيْرَ مَحْشورةً"[3]، جاء في الكشاف[4]: (وقرىء[5]: "والطّيْرُ مَحْشورةٌ" بالرفع، وارتفاعهما على الابتداء والخبر)[6].

---

(1) معاني الزجاج: 216/5

(2) الأنعام: 94، والأعراف: 54، والتوبة: 37، وسبأ: 19، 20، والعنكبوت: 25، والهمزة: 4، وفي الكشاف على التوالي: 36/2، و82/2، و189/2، و286/3، و203/3، و284/4.

(3) ص: 18، و19

(4) الكشاف: 365/3

(5) مختصر ابن خالويه: 129، والرازي: 186/26، والقرطبي: 161/15، والمحرر: 433/13، وزاد المسير: 111/7، وروح المعاني: 176/23، والدر المصون: 529/5.

(6) انظر البحر المحيط: 390/7، ومعاني الفرّاء: 401/2، وإعراب النحاس: 790/2.

وفي قولـــه تعالى: "اللهُ الذي خلَقَ سَبْعَ سمواتٍ ومِنَ الأرضِ مِثْلَهُنَّ"[1]، جاء في الكشاف[2]: (وقرىء[3]: "مِثْلَهنَّ" بالنصبِ على (سبعَ سمواتٍ)، والرفع على الابتداء وخبره من الأرض).

وفي قولـــه تعالى: "وأتِمُّوا الحجَّ والعُمْرَةَ لله.." [4]، وجاء في الكشاف[5]: (وقرأ علي وابن مسعود والشَّعبي[6]: "والعُمْرَةُ لله" بالرفع، كأنهم قصدوا بذلك إخراجها من حكم الحج، وهو الوجوب).

نلحظُ أنّ الزمخشري اعتمد في توجيهه قراءةَ الرفع (العمرةُ) على المعنى؛ إذ إنّ قراءة النصب تدخل (العمرة) في الأمر، فهي معطوفةٌ على (الحجّ).

وفي قولـــه تعالى: "ولِسُلَيْمانَ الرِّيحَ غُدُوُّها شَهْرٌ ورَواحُها شَهْرٌ"[7]، وجاء في الكشاف[8]: ("وسَخَّرنا الريحَ" فيمن نصب، و"لسليمان الريحُ مسخَّرةٌ" فيمن رفع[9]، وكذلك قراءة "الرِّياح" بالرفع). فتكون قراءةُ النصب على تقدير فعلٍ محذوف (سخَّرنا) وهذا ما يرجّحه الطبري[10]، وأمّا قراءة (الرِّيحُ) بالرفع، فتكون على الابتداء وخبرها شبه الجملة المتقدمة عليه (لسليمان) .

ووجّهَ الزمخشري قراءاتٍ أخرى التوجيهَ نفسَه[11].

---

(1) الطلاق: 12

(2) الكشاف: 124/4

(3) البحر: 278/8، ومعاني الفرّاء: 165/3، والتبيان، 1228/2، ومختصر ابن خالويه: 158، وإعراب النحاس: 458/3، وإعراب القراءات الشواذ: 597/2.

(4) البقرة: 196

(5) الكشاف: 314/1

(6) الإتحاف: 155، والطبري: 122/2، والمحرر: 151/2، والرازي: 140/5، ومعاني الفرّاء: 117/1، ومعاني الزجاج: 266/1، وإيضاح الوقف والابتداء: 545.

(7) سبأ: 12، والأنبياء: 81

(8) الكشاف: 282/3، وانظر: 580/2

(9) حجة القراءات: 584، والكشف: 203/2، والسبعة: 527، والتبصرة: 644، والمبسوط: 361، والعنوان: 156، وشرح الشاطبية: 271.

(10) انظر الطبري: 47/22

(11) الأنبياء: 2، والحج: 65، والأنعام: 59، و96، ويونس: 61، والنحل: 12، والحديد: 10، وفي الكشاف: 562/2، و21/3، و25/2، و38/2، و243/2، و403/2، و63/4.

2- حذف المبتدأ:

في قوله تعالى: "لا باردٍ ولاَ كَرِيمٍ"[1]، جاء في الكشاف[2]: (وقرىء[3]: "لا باردٌ ولا كريمٌ" بالرفع، أي: لا هو كذلك)، وقد حمل أبو حيّان هذه القراءةَ "لا باردٌ" على قول الأخطل[4]:

ولَقَدْ أَبِيْتُ مِنَ الفَتَاةِ بِمَنْزِلٍ فَأَبِيتُ لا حَرِجٌ ولا مَحْرومُ

يريد: لا أنا حَرِجٌ[5].

والحقيقة أنّ بعض النحويين منعَ تأويله على حذف المبتدأ، يقول سيبويه: (فزعم الخليل – رحمه الله – أنّ هذا ليس على إضمار أنا، ولو جاز هذا على إضمار أنا لجاز: كان عبدالله لا مسلمٌ ولا صالحٌ، على إضمار هو)[6].

ووجهَ الرفع عند الخليل على الحكاية، والمعنى: (فأبيتُ كالّذي يقال له : لا حرجٌ ولا محروم)[7].

وفي قولــه تعالى: "ءَأَلِدُ وأنا عَجُوزٌ وهذا بعلي شَيْخاً"[8]. جاء في الكشاف[9]: (وقرىء[10]: "شيخٌ" على أنّه خبر مبتدأ محذوف، أي: هذا بعلي، هوَ شيْخٌ، أو (بعلي) بدل من المبتدأ، وشيخٌ: خبرٌ، أو يكونان معاً خبرين).

يبدو من تأويلات الزمخشري النّحوية في قراءة (شيخٌ) بالرفع أنها تحتملُ وجوهاً إعرابيةً متعددة، وكلُّ هذه التأويلات مقبولةٌ في العربيّة، وهي تنبىء عن فكرٍ

---

(1) الواقعة: 44

(2) الكشاف: 55/4

(3) روح المعاني: 144/27، والدر المصون: 260/6، وإعراب القراءات الشواذ: 553/2.

(4) للأخطل في ديوانه: 84، وفيه: ولقد أكون من الفتاة بمنزلٍ، والبيت من شواهد الكتاب: 84/2 و399/2، وشرح المفصل: 146/3، و87/7، والأصول في النحو: 324/2، والإنصاف: 572، وخزانة الأدب: 553/2.

(5) البحر المحيط: 209/8

(6) الكتاب: 84/2، وانظر: 399

(7) نفسه: 84/2

(8) هود: 72

(9) الكشاف: 281/2

(10) كتاب المصاحف: 63، والإتحاف: 259، ومختصر ابن خالويه: 60، والمحتسب: 324/1، والرازي: 18/29، ومعاني الزجاج: 63/3، و125/4

نحويٌ عند علماء العربيّة القدماء، إذْ كانوا يقلّبون المسألةَ الواحدةَ على أكثر من وجه، وهذا ما ظهر لنا في تتبعنا لهذه القراءة[1].

وفي قولــه تعالى: "تَنْزِيلاً مِمَّن خَلَقَ الأرضَ والسَّمواتِ العُلى"[2]. جاء في الكشاف[3]: (وقرىء[4]: "تنزيلٌ" بالرّفع، على خبر لمبتدأ محذوف)، ويمكن تقدير هذا المبتدأ بـــ (هو تنزيلٌ)، أو (هذا تنزيلٌ)، يقول الفرّاء[5]: (ولو كانت (تنزيلٌ) على الاستئناف كان صواباً).

وجاء في الكشاف قراءاتٌ أخرى[6].

3-حذف الخبر:

في قولــه تعالى: "وما جَعَلْنا الرؤيا التي أَرَيْناكَ إلاّ فتنةً للنّاس والشَّجَرَةَ الملعُونةَ في القرآن"[7]، جاء في الكشاف[8]: (وقرىء[9]: "والشجرةُ الملعونةُ" بالرفعِ، على أنّها مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ، كأنّه قيل: والشجرةُ الملعونةُ في القرآن كذلك).

وعدّ العكبري هذه القراءة شاذّة، ووجّهها توجيهَ الزمخشري، وأضاف جواز أنْ يكون (في القرآن) هو الخبر[10].

---

(1) انظر الكتاب: 83/2، ومغني اللبيب: 749/2، والأصول في النحو: 151/1، والتبيان: 707/2، و708، ومشكل إعراب القرآن: 401/1

(2) طه: 4

(3) الكشاف: 529/2

(4) البحر المحيط: 225/6، والقرطبي: 169/11، وروح المعاني: 152/16، وفتح القدير: 356/3.

(5) معاني الفرّاء: 174/2

(6) من ذلك: البقرة: 102، والأنعام: 100، ويوسف: 111، والقصص: 46، والأحزاب: 50، سبأ: 15، وص: 50، وق: 8، والواقعة: 75، وفي الكشاف: 301/1، و40/2، و348/2، و182/3، و269/3، و284/3، و378/3، 4/4، 58/4.

(7) الإسراء: 60

(8) الكشاف: 455/2

(9) البحر المحيط: 56/6، ومعاني الفرّاء: 126/2، وإعراب النحاس: 249/2، وروح المعاني: 106/15، والدر المصون: 403/4.

(10) التبيان في إعراب القرآن: 826/2

وفي قولـه تعالى: "وَفاكِهةٍ كثِيرَةٍ"[1]، جاء في الكشاف[2]: (وقرىء[3]: "وفاكهةٌ كثيرةٌ" بالرفع، على وهناك فاكهةٌ).

وقال تعالى: "قَالَ فالْحقَّ والحَقَّ أقُولُ لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ"[4]، وجاء في الكشاف[5]: (وقرىء[6]: "فالحقُّ والحقُّ" منصوبين... ومرفوعين: على أنّ الأوّل مبتدأ محذوف الخبر، كقولـه: "لعمرك"[7]، أي: فالحقُّ قسمي لأملأنّ، والحقُّ أقولُ، أي: أقوله، كقوله: كلُّهُ لم أصنَع).

فعدَّ الزمخشري (الحقُّ) الأولى متضمّنة معنى القسم وشبهها بالقسم الصريح (لعمرك)، فَحُذِفَ الخبرُ وجوباً.

والحقيقة أنّني أتصوّر أنّ الزمخشري قصدَ (بالحقّ) الله سبحانه وتعالى، فكأنّ ربَّ العِزّةِ يقسم بنفسه ليملأنّ جهنّم من الشيطان وممّن يتّبعه.

وقد نصّ النحويون على أنّ الخبر يحذف وجوباً إذا كان المبتدأ صريحاً بالقسم[8]، ويكون تقدير الخبر "قسمي".

وفي الكشاف قراءات أُخرى[9].

3.4 المنصوبات:

أُشيرُ قبلَ أنْ أستعرضَ القراءاتِ التي رصدتُها الدّراسةُ تحت هذا العنوان -المنصوبات- إلى أنّني قسمتُها إلى قسمين[10]:

---

(1) الواقعة: 32

(2) الكشاف: 54/4

(3) البحر المحيط: 207/8، والدر المصون: 259/6، وروح المعاني: 141/27.

(4) ص: 84

(5) الكشاف: 384/3

(6) مختصر ابن خالويه: 130، وإعراب النحاس: 906/2، والإتحاف: 374، والتبيان: 1107/2، ومغني اللبيب: 510/2، والمحرر: 493/12، والبحر: 411/7

(7) الحجر: 72 (لَعَمْرُكَ إنّهم لَفي سكرَتهم يَعْمَهونَ).

(8) انظر أوضح المسالك: 202/1

(9) انظر من ذلك: سبأ: 23، والزمر: 29، وفي الكشاف: 288/3، و397/3.

(10) أخذت هذه المنهجية عن د. يحيى عبابنة في تناوله للمصطلحات النحوية في باب المنصوبات، انظر (في المصطلح النحوي البصري من سيبويه إلى الزمخشري): 71

الأول: المفاعيل: وهي المفعول به، والمفعول لأجله، والمفعول معه، والمفعول المطلق. (ولم تقف الدّراسة على قراءاتٍ كافية وُجّهت على المفعول فيه)[1].

الثاني: ما حمله النحويون على المفعول به، ويشمل: الاختصاص، والاشتغال، (والنداء والاستثناء).

1.3.4 المفاعيل:

1- المفعول به:

هو الذي يقع عليه فعلُ الفاعلِ في مثل قولك (ضربَ زيدٌ عمراً)، "وبَلَغْتُ البلدَ"، وهو الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي، ويكون واحداً فصاعداً الى الثلاثة[2].

وممّا وجّهَهُ الزمخشري على المفعول به ما يلي:

في قولــه تعالى: "أو إطعامٌ في يومٍ ذي مَسْغَبَةٍ يتيماً ذا مقربة.."[3]، جاء في الكشاف[4]: (وقرأ الحسن[5]: "ذا مَسْغَبَة" نصبَهُ بإطعام، ومعناه: أو إطعامٌ في يومٍ من الأيّامِ ذا مَسْغَبة).

يظهر في هذه القراءة (ذا) بالنصب أنّ القارئَ نصبها على المفعول للمصدر، كما ويظهر مِنْ قول الزمخشري أنّ الأصل: إنساناً ذا مسغبة، فحذفَ الموصوفَ، وأقامَ الصفةَ مقامَهُ، وهذا قول الفرّاء: (تجعلها من صفة اليتيم، كأنّه قال: أو إطعامٌ في يومٍ يتيماً ذا مَسْغبة)[6].

---

(1) انظر المائدة: 119، وفي الكشاف: 658/1

(2) المفصل: 65، وانظر التعريفات: 241، وفي المصطلح النحوي البصري: 78

(3) البلد: 14

(4) الكشاف: 257/4

(5) الإتحاف: 439، والمحتسب: 362/2، ومختصر ابن خالويه: 174، وفتح القدير: 445/5، والرازي: 31/ 186.

(6) معاني الفرّاء: 265/3، وانظر البحر المحيط: 476/8، وإعراب ثلاثين سورة: 101

وفي قوله تعالى: "وَجَعَلْناهُ للنّاسِ سواءً العاكفُ فيه والبادِ"[1]. وجاء في الكشاف[2]: ("سواءً" بالنّصبِ قراءة حفص[3]، والباقون على الرفع، ووجهُ النّصبِ أنّه ثاني مفعولي جعلناه، وفي قراءة الرفع "سواءٌ" الجملةُ مفعولٌ ثانٍ).

والحقيقة أنّ توجيه الزمخشري هذا، هو قول جمهور النّحويين، إذْ ذهبوا إلى أنّ (سواءً) بالنصب مفعول ثانٍ للفعل (جعل) إنْ عُدِّيَ لمفعولين، أو على الحال من هاء "جعلناه" إنْ عُدِّيَ لمفعول واحد[4]، والطبري لا يستجيز القراءة بها، وإنْ كانَ لها وجهٌ في العربيّة، لاجماع القرّاء على قراءة الرفع "سواءٌ"[5].

وفي قوله تعالى: "وَيَرى الذين أوتُوا العِلمَ الذي أُنْزِلَ إليكَ مِنْ رَبِّكَ هو الحقَّ"[6]، جاء في الكشاف[7]: ("الذي أُنزِلَ إليكَ" "الحقَّ" هما مفعولان يرى، و"هو" فصل، ومَنْ قرأ[8] (الحقُّ) بالرفع، جعله مبتدأ والحقُّ خبراً، والجملة في موضع المفعول الثاني).

والحقيقة أنّ مسألة ضمير الفصل هي إحدى مسائل الخلاف بين المدرستين[9]، غير أنّ أبا حيّان ذكر أنّ التّميميّين يجعلون ما هو فصلٌ عند غيرهم مبتدأ[10].

---

(1) الحج: 25

(2) الكشاف: 11/3

(3) التيسير: 157، حجة ابن خالويه: 154، وحجة القراءات: 475، ومعاني الزجاج: 42/3، والتبصرة:601، والمكرر: 86، والعنوان: 134، والمبسوط: 306.

(4)انظر البحر المحيط: 363/6، والكشف: 118/2، ومشكل إعراب القرآن: 95/2، وإعراب القراءات السبع وعللها: 74/2.

(5) الطبري: 103/17

(6) سبأ: 6

(7) الكشاف: 280/3

(8) مختصر ابن خالويه: 121، وفتح القدير: 313/4، ومعاني القرّاء: 352/2، القرطبي: 262/14.

(9) الإنصاف: 567، والمقتضب: 271/4، وشرح التصريح: 95/1، والمفصّل: 168، وانظر في المصطلح النحوي البصري: 7، ومصطلح النحو الكوفي: 23.

(10) البحر المحيط: 259/7

وفي قولـــه تعالى: "وشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سِيناءَ تَنْبُتُ بالدُّهْنِ"[1]، جاء في الكشاف[2]: ("بالدُّهْنِ" في موضع الحال: أي تَنْبُتُ وفيها الدُّهن، وقرىء: "تُنْبِتُ"[3]، وفيه وجهان: أحدهما أنّ أنْبَتَ بمعنى نَبَتَ[4]، وأنشد لزهير[5]:

رأيْتُ ذَوي الحاجاتِ حَوْلَ بُيوتِهم قَطِيناً لهم حتّى إذا أنْبَتَ البَقلُ.

والثاني: أنّ مفعوله محذوف: أي تُنْبِتُ زَيْتونَها وفيه الزيت).

يظهر من العرض السابق قراءتان:

الأولى: "تَنْبُتُ بالدُّهن" فتكون "الباء" في (بالدّهن) للحال، أي ملتبسة بالدّهن، ويجوز أنْ تكونَ للتعدية؛ لأنّ الفعل قبلها ثلاثي.

والثانية: "تُنْبِتُ بالدّهن"، وفيها وجهان[6]:

الأول: أنّ "تُنْبِتُ" فعلٌ لازمٌ، يقال: نَبَتَ البقلُ، وأنبَتَ بمعنى واحد، وتكون الباء للحال أو للتعدية.

الثاني: أنّ "تُنْبِتُ" فعل متعدٍّ، والمفعول محذوف، تقديرهُ: تُنْبِتُ ثمرَها أو جناها.

2-المفعول لأجله:

حدّدَ الزمخشري المفعول له[7]: (بأنّه هو علّةُ الإقدام على الفعل، وهو جواب "لِمَه"[8]، وذلك قولك: "فعلتُ كذا مخافةَ الشّرّ، وادّخارَ فلانٍ" و"ضربتُهُ تأديباً لَهُ".. وفيه ثلاثُ شرائط: أنْ يكون مصدراً، وفعلاً لفاعل الفعل المعلّل، ومقارناً له في

---

(1) المؤمنون: 20، وفي المصحف الذي بين أيدينا والمروي عن حفص عن عاصم (تَنْبُتُ).

(2) الكشاف: 29/3

(3) السبعة: 445، والتبصرة: 604، والتيسير: 159، حجة القراءات: 485، والعنوان: 136، والمبسوط: 311 ، والمكرر: 87، وإرشاد المبتدي: 454

(4) تناولت الدراسة في الفصل السابق فعل وأفعل بمعنىً واحد.

(5) لزهير بن أبي سلمى في ديوانه: 111، وخزانة الأدب: 50/1، وتاج العروس: 110/5، والمحتسب:29/2، ومغني اللبيب: 139/1، ويروى (أنبت)، بدل (نبت).

(6) انظر التبيان في إعراب القرآن: 952/2، والكشف: 127/2، ومشكل إعراب القرآن: 106/2، ومغني اللبيب: 139/1، وإعراب القراءات السبع وعللها: 87/2، 88

(7) انظر مراحل تطوّر هذا المصطلح: في المصطلح النحوي البصري من سيبويه إلى الزمخشري: 80- 84

(8) بمعنى: لماذا.

الوجود، فإنْ فُقِدَ شيءٌ منها فاللام، كقولك:" جِئْتُكَ للسِّمنِ واللبنِ ولإكرامك الزائرَ")[1].

ومما وجّهه الزمخشري على المفعول له في الكشاف:

في قوله تعالى: "يَجْعَلونَ أصابِعَهُم في آذانِهم منَ الصواعِقِ حذَرَ الموتِ"[2]، جاء في الكشاف[3]: (وقرأ ابنُ أبي ليلى[4]: " حِذارَ الموتِ"، وانتصبت على أنّه مفعول له كقوله[5]:

وأغْفِرُ عَوْراءَ الكريمِ ادّخارَهُ)

وحِذار مصدر"[6] كحَذَر، لذا جاز انتصابها على المفعول لأجله.

وفي قولــه تعالى: "وأنهارٌ من خَمْرٍ لَذّةٍ للشّاربين"[7]، وجاء في الكشاف[8]: ("لذّة" تأنيث لَذّ، وهو اللذيذ، أو وُصِفَ بمصدر، وقرىء بالحركات الثلاث[9]: فالجرّ على صفة الخمر، والرفع على صفة الأهار، والنّصبُ على العلّة:أي لأجلِ لذّة للشّاربين)

وفي قولــه تعالى: "وجاءُوا على قمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ"[10]. جاء في الكشاف[11]:

---

(1) المفصل: 93، وانظر شرح المفصل: 52/2، والنحو المصفى: 444، ومعجم النّحو: 359، والكتاب: 1/ 369، وأصول النحو: 249/1

(2) البقرة: 19

(3) الكشاف: 218/1

(4) البحر: 87/1، والقرطبي: 220/1، ومعاني الزجاج: 97/1، والمحرر: 192/1، ومختصر ابن خالويه:3.

(5) صدر بيت لحاتم الطائي في ديوانه: 224، وعجزه: وأعرض عن شتْم اللئيم تَكَرُّماً

وهو من شواهد الكتاب: 368/1، 126/3، وشرح المفصل: 54/2، وخزانة الأدب: 491/1، وبلا نسبة في المقتضب: 347/2.

(6) لسان العرب: 64/4 (حذر) .

(7) محمد: 15

(8) الكشاف: 534/3

(9) تحفة الأقران: 72، ومشكل إعراب القرآن: 307/2، والبحر: 46/8، ومعاني الفرّاء: 60/3، وروح المعاني: 48/26، وفتح القدير: 34/5.

(10) يوسف: 18

(11) الكشاف: 308/2.

(وقرىء[1]: "كَذِباً" نصباً على الحال، بمعنى جاءوا به كاذبين، ويجوز أنْ يكون مفعولاً له).

وقد أجاز علماءُ العربيّةِ الوجهين، لكنّهم رجّحوا الحالَ على المفعولِ لأجله، لأنّه من النكرة على خلاف القياس[2]، وقد أجاز الزمخشري مجيءَ المفعول لأجله نكرةً ومعرفةً، ومثّل على ذلك بشاهد للعجاج[3]:

يَرْكَبُ كُلَّ عاقِرٍ جُمْهُورِ مخافةً وزَعَلَ المحبُورِ

والهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ الهُبُورِ

حيث وقوع (مخافةً) مفعولٌ لأجله وهي نكرة، ووقوع "زعل" و"الهول" كذلك، وهما معرفتان.

وفي قولــه تعالى: "تُوبُوا إلى اللهِ تَوْبَةً نَصُوحاً"[4]. جاء في الكشاف[5]: (وقرأ زيد ابن عليٍّ[6]: "تَوْباً نَصُوحاً"، وقرىء: "تُصُوحاً" بالضمّ وهو مصدر[7]: نَصَحَ، والنُّصْحُ والنُّصوح، كالشُّكر والشُّكور، والكُفْرِ والكُفور... أي توبوا لنصحِ أنفسكم، على أنّه مفعول له).

وما يمكن أنْ نذكره في هذه القراءة[8] أنّ (نَصوحاً) بفتح النون من صيغ المبالغة، مثل: ضَرُوب وقَتُول، وتكون صفة للتوبة. وأمّا "نُصُوحاً" بضمّ النون، فهي مصدرٌ يجوز انتصابه على المفعول لأجله، وفي الكشاف مواضع أخرى[9].

---

(1) البحر: 289/5، وروح المعاني: 200/12، وزاد المسير: 193/4، والدر المصون: 163/4.

(2) انظر حاشية الشهاب: 162/5، ومعاني القرّاء: 38/2

(3) للعجاج في ديوانه: 354/1-355، والمفصّل: 93، وخزانة الأدب: 114/3، و116/3، وشرح المفصل: 2/ 54، والكتاب: 369/1، وبلا نسبة في أسرار العربيّة: 187

(4) التحريم: 8

(5) الكشاف: 128/4

(6) النشر : 388/2، السبعة: 641، والكشف: 326/2، والمبسوط: 440، والتيسير: 212، والعنوان: 193، والمكرر: 141

(7) لسان العرب: 269/14 (نصح)

(8) انظر البحر المحيط: 293/8، ومعاني القرّاء: 168/3، وحجة القراءات: 714، وإعراب القراءات السبع: 2 /375، والتبيان في إعراب القرآن: 1230/2.

(9) النحل: 8، والزخرف: 5، والليل: 20، وفي الكشاف: 402/2، و478/3، و262/4.

3- المفعول المطلق:

المفعول المطلق هو: "المصدر المنصوب للتأكيد أو لِعَدَدِ المرّات، أو لبيانِ النّوع، سمّي مفعولاً مُطلقاً لصحّةِ إطلاقِ صيغة المفعول على كلِّ فردٍ منه من غيرِ تقييدٍ بالجارّ بخلاف المفاعيل"[1].

وقد عرّفه ابنُ هشام وتبعَه المحدثون بأنّه: (اسمٌ يؤكّد عاملَهُ، أو يُبَيِّن نوعَهُ، أو عددَه، وليس خبراً ولا حالاً)[2].

والحقيقةُ أنّ علماءَ اللّغةِ القدماءَ لم يستخدموا مصطلحاً واحداً للتعبير عن هذا النوع من المفاعيل، ولكنهم استخدموا عدّةَ مصطلحاتٍ للدّلالة عليه[3]، والمفعول المطلق لمْ يشتهرْ تماماً – كمصطلح –وخصوصاً عند البصريين، إلاّ في النصف الأول من القرن السادس للهجرة، عند الزمخشري، إذْ عرّفه في المفصّل: (المفعول المطلق هو المصدر، سمّي بذلك لأنّ الفعل يَصْدُر عنه)[4]. أمّا في الكشاف فقد تبيّنتُ من خلال تتبّعي للقراءات التي وجّهها على المفعول المطلق أنّه كان يستعمل مصطلح المصدر للدلالة عليه، وهذا المصطلح – المصدر – هو من المصطلحات التي اشتركتْ فيها المدرستان – البصرية والكوفيّة – للدّلالة على المفعول المطلق[5]، على الأقل في بعض مراحل تطوّره، إلى أنْ اشتهر عند المتأخرين عن الزمخشري، إذِ استعملوا مصطلح المفعول المطلق على نطاقٍ واسعٍ[6]، وممّا رصدتْه الدّراسة من قراءاتٍ، ويمكن حملُ توجيهات الزمخشري فيها على المفعول المطلق ما يلي:

---

(1) الكليات: 192/4، وانظر التعريفات: 118

(2) انظر معجم النحو: 361، وأوضح المسالك: 181/2.

(3) انظر في المصطلح النحوي البصري: 71 و 72

(4) المفصّل: 62

(5) انظر في المصطلح النحوي البصري: 72، وانظر أيضاً في مصطلح النحو الكوفي: 56.

(6) انظر مثلاً أوضح المسالك: 181/2 وما بعدها، شرح قطر الندى: 186، وشرح ابن عقيل: 505/1، وينظر في المصطلح النحوي البصري: 72، وما بعدها.

وفي قوله تعالى: "وما فَعَلوهُ إلاَّ قَليلٌ"[1]، جاء في الكشّاف[2]: (والرفعُ على البدل من الواو في فعلوه، وقرىء[3]: "إلاّ قليلاً" بالنصب على أصل الاستثناء، أو على: إلاّ فعلاً قليلاً).

وقد ذكر علماءُ العربيّةِ وجوهَ قراءةِ الرّفعِ، فهي على البدل من الضمير في (فعلوه) عند البصريين، وعلى العطف من الضمير أيضاً عند الكوفيين، ونصّوا على أنّ قراءةَ النّصبِ على أصلِ الاستثناء[4].

وقد ظهرَ لي في أثناء متابعتي لتوجيه هذه القراءة أنّ التوجيه الأخير (أو على: إلاّ فعلاً قليلاً) هو رأيٌ تفرّدَ فيه الزمخشري، فلم تقع عيني على التوجيه في كتب النحو إلاّ عند أبي حيّان وضعّفه، يقول: "... وأمّا قوله: على: إلاّ فعلاً قليلاً فهو ضعيف"[5].

والحقيقةُ أنّ ما أتصوّره في هذا التوجيه، هو أنْ يكون من باب إنابة الصفة عن المصدر، إذ نصّ النحويون على أنّ ممّا ينوب عن المفعول المطلق صفته[6]، ومنع ذلك ابن هشام: "وليس ممّا ينوب عن المصدر صفته"[7].

وقد أتّفقُ مع أبي حيّان في تضعيف هذا الوجه مع عدم ردّه، لأنّ الإتيان بنائبٍ عن المصدر قد يوسّع المعنى، فإذا حذفتَ المصدرَ وجئْتَ بصفته، فربّما احتمل معنىً جديداً لمْ يكنْ ذِكْرُ المصدرِ يفيده ولا يحتمله[8]، فتوجيه الزمخشري السابق يحتمل النّصبَ على المصدر، أي فعلاً قليلاً، ويحتمل الزّمن، أي زمناً قليلاً، وقد

---

(1) النساء: 66

(2) الكشاف: 539/1

(3) الإتحاف: 192، والنشر: 250/2، وكتاب المصاحف: 45، والعنوان: 84، والكشف: 392/1، والمبسوط: 18، والسبعة: 235، والتبصرة: 479، والتبصرة والتذكرة: 375، وحجة القراءات: 206.

(4) انظر شرح التصريح: 350/1، والتبيان في إعراب القرآن: 370/1، ومشكل إعراب القرآن: 196/1، وإعراب النحاس: 431/1.

(5) البحر المحيط: 285/3.

(6) انظر شرح الأشموني: 320/2، وحاشية الصبان: 112/2، وحاشية الخضري: 188/1، ومعاني النحو: 2/ 138.

(7) شرح قطر الندى: 188

(8) انظر معاني النحو: 138/2

يكون المعنيان مطلوبين، فكَسبَهما من أيسرِ طريقٍ وأوجزِ تعبير[1]، فبدَل أنْ يقول: وما فعلوه إلاّ فعلاً قليلاً ووقتاً قليلاً، قال: "وما فعلوه إلاّ قليلاً". فأدّى المعنيين معاً.

وفي قولـــه تعالى: "تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ العالمين"[2]، جاء في الكشاف[3]: (وقرأ: أبو السمّال[4]: "تنزيلاً" على نزّلَ تَنْزيلاً).

فتكون "تَنْزيلاً" منصوبة على المصدر، أو ما يسمّى بالدّرس النّحوي بالمصدر النائب عن فعله، ومثلُ هذا التوجيه في قوله تعالى: "قُلْ لا تُقْسِمُوا طاعةٌ معروفةٌ"[5]، يقول الزمخشري[6]: ("طاعةٌ معروفةٌ" خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ محذوف الخبر...وقرأ اليزيدي[7]: "طاعةَ معروفةَ" بالنّصب على معنى: أطيعوا طاعةَ)، فتكون "طاعةٌ" أيضاً منصوبة على المصدر. وفي قولـــه تعالى: "وباطلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُون"[8]، جاء في الكشاف[9]: (وعن عاصم: "وباطلاً" بالنصب[10]، وفيه وجهان:

1- أنْ تكون (ما) إبهاميّة وينتصب بـــ (يعملون).
2- وأنْ تكون بمعنى المصدر على وبَطَل بُطْلاناً ما كانوا يعملون).

---

(1) نفسه: 138/2.
(2) الحاقة: 43، والواقعة: 80
(3) الكشاف: 154/4، وانظر: 59/4.
(4) البحر: 215/8، وروح المعاني: 155/27، والدر المصون: 268/6، وفتح القدير: 161/5.
(5) النور: 53.
(6) الكشاف: 73/3
(7) معاني الزجاج: 51/4، وقال: (ولا أعلمُ أحداً قرأ بها، فإن لم تُرْوَ فلا تقرأ بها)، والتبيان: 976/2، ومشكل إعراب القرآن: 125/2، وإعراب النحاس: 450/2، ومختصر ابن خالويه: 103، والرازي: 23/24.
(8) هود: 16
(9) الكشاف: 262/2
(10) مختصر ابن خالويه: 59، ومجمع البيان: 125/11، والقرطبي: 15/9، والمحرر: 256/7، وروح المعاني: 25/12، والدر المصون: 85/4

يكون الوجه الأول مفعولاً لـ (يعملون)، فهو معمول خبر كان متقدّماً، وتكون (ما) زائدة، وفي المسألة خلافٌ بين النّحويين في تقدّم معمول الخبر على الجملة برمتها من كان واسمها وخبرها[1].

وأمّا الوجه الثاني، فإنّ (باطلاً) انتصب على معنى المصدر، وتكون (ما) فاعله وهو من باب إعمال المصدر[2].

وقد جاء في الكشاف قراءات أُخرى[3].

4- المفعول معه:

المفعول معه هو المنصوبُ بَعْدَ الواو الكائنة بمعنى "مع"، وإنّما يُنْصَبُ إذا تضمّنَ الكلام فعلاً، كقولك: "ما صَنَعْتَ وأباك"، و"ما زلتُ أسيرُ والنيلَ"[4].

وممّا وجّهه الزمخشري على المفعول معه ما يلي:

قولـــه تعالى: "لِلّذين أَشْرَكُوا مَكَانَكم أَنْتُم وشُرَكاؤكم"[5]، جاء في الكشاف[6]: (وقرىء[7]: "وشُرَكاءَكم" على أنّ الواوَ بمعنى "مع" والعاملُ فيه ما في "مكانكم" من معنى الفعل).

لقد ذكرنا في تعريفنا السابق للمفعول معه أنّ النحويين، اشترطوا أنْ يكونَ الفعلُ عاملاً لنصبه، أو أنْ يتضمن الكلامُ فعلاً، وهذا يفسّر قول الزمخشري من أنّ العامل في نصب "شركاءكم" ما في "مكانكم" من معنى الفعل، فـــ (مكانكم) ظرفٌ مبنيٌّ لوقوعه موقعَ الأمر، أي الزموا، وفيه ضميرُ الفاعل[8].

---

(1) البحر: 210/5، والمحتسب: 320/1.

(2) البحر المحيط: 210/5

(3) البقرة: 55، ويونس: 30، ويوسف: 18، والكهف: 88، والحج: 18، والنبأ: 28، وفي الكشاف: 282/1، 235/2، 308/2، 497/2- 498، 9/3، 209/4- 210

(4) المفصّل: 89، وانظر التعريفات: 242، ومعجم النّحو: 364

(5) يونس: 28

(6) الكشاف: 235/2

(7) البحر: 152/5، وحاشية الشهاب: 24/5، وروح المعاني: 107/11، والدر المصون: 27/4، وفتح القدير: 439/2.

(8) انظر التبيان في إعراب القرآن: 673/2، ومعاني الأخفش: 344.

وفي قولـــه تعالى: "فاجْمَعوا أمْرَكُمْ وَشركاءكم"[1]، جاء في الكشاف[2]: (وقرأ الحسن: "وشركاؤكم" بالرفع عطفاً على الضمير المتّصل، وجاز من غير تأكيد بالمنفصل لقيام الفاصلِ مقامَه لطول الكلام، كما تقول: اضربْ زيداً وعمروٌ، وقرىء[3]: "وشركاءكم" والواو بمعنى "مع" يعني فاجمعوا أمركم مع شُركائكم).

وفي قولـــه تعالى: "أنّ اللهَ بريءٌ منَ المشْركينَ ورَسولُه"[4]، جاء في الكشاف[5]: (وقرىء[6]: "ورسُولَه" بالنصب عطفاً على اسم إنّ، أو لأنّ "الواوَ" بمعنى "مع"، أي بريءٌ معه منهم).

القسم الثاني: المحمول على المفعول به.

2.3.4 الاختصاص:

الاختصاص هو واحدٌ من أساليبِ العربيّةِ، ويقسم في الاصطلاح على قسمين[7]:

الأول: ما كان محمولاً على النداء ومنقولاً عنه، وحكمه في البناء والإعراب كحكمه[8] وذلك نحو قولك: "أمّا أنا فأفْعلُ كذا أيها الرّجلُ" و"اللهمّ اغفرْ لنا أيّتها العصابة"، إذ جعلوا "أيّا" مع صفته دليلاً على الاختصاص والتوضيح ولم يعنوا بـــ "الرجل" و"العصابة" إلاّ أنفسهم[9].

---

(1) يونس: 71

(2) الكشاف: 245/2

(3) النشر: 286/2، والمحتسب: 314/1، ومختصر ابن خالويه: 57، ومعاني الأخفش: 346، والإتحاف: 253، والطبري: 99/11، وشرح اللمع: 131، وإيضاح ابن الحاجب: 309/2، وانظر: المفصّل: 89، ومغني اللبيب: 471/1– 472، والتبيان: 681/2، وشرح المفصّل: 50/2، و76/3.

(4) التوبة: 3

(5) الكشاف: 173/2– 174

(6) غرائب القرآن: 36/10، والرازي: 231/15، وشرح اللمع: 85، 266، والمبسوط: 225، ومشكل إعراب القرآن: 356

(7) انظر منهج أبي حيّان: 334، وفي مصطلح النحوي البصري: 96

(8) انظر الكتاب: 231/2، والمقتضب: 298/3، والأصول في النحو: 247/1، وكشاف اصطلاحات الفنون: 2 /205

(9) انظر المفصل: 75، و76

الثاني: ما لم يكن محمولاً على النداء، وهو النَّصبُ على إضمار فعلٍ لائق، وذلك نحو: نحنُ – العربَ – أقْرى النّاسِ للضَّيف[1].

وقد استعمل الزمخشري مصطلحاتٍ متعدّدةً للدلالة على الاختصاص في أثناء توجيه قراءاتٍ قرآنيّةً في كشافه، فقد استعمل مصطلحَ النّصبِ على الاختصاص والمدح[2]، ومصطلح الاختصاص[3] ومصطلح أعني التّعظيم[4]، ومصطلحَ الذمّ والشّتم[5]، ويتبع الزمخشري البصريين في استعمال هذه المصطلحات للدلالة على الاختصاص، وهذه المصطلحات أكثرُها يتبعُ المعنى[6].

ومن مواضعه في الكشاف:

في قوله تعالى: "وبِذِي القُربَى واليتامى والمَساكينِ والجارِ ذي القُربى"[7]، جاء في الكشاف[8]: (وقرىء[9]: "والجَارَ ذا القربى" نصباً على الاختصاص، كما قرىء: "حافظوا على الصلواتِ والصّلاةِ الوسطى"[10]. تنبيهاً على عِظَمِ حقّه لأدلا ئه بحق الجوار والقربى).

ويظهر من توجيه الزمخشري لكلتا القراءتين، أنّهما نُصِبتا بفعلٍ تقديره (أخصُّ) وذكر السجستاني أنّه لا يُقْرأ إلاّ "ذي"[11]، ولم يفسّر ذلك.

---

(1) انظر الكليات: 76/1، وكشاف اصطلاحات الفنون: 205/2، والمفصل: 76

(2) انظر الكشاف: 376/1، و331/1، 307/1

(3) الكشاف: 526/1

(4) نفسه: 290/3، 526/1.

(5) نفسه: 272/4، 297/4، و255/3.

(6) انظر (في المصطلح النحوي البصري): 97 وما بعدها.

(7) النساء: 36

(8) الكشاف:526/1

(9) ومختصر ابن خالويه: 26، والمحرر: 52/4، وإعراب النحاس: 415/1، ومعاني الفرّاء: 267/1، 114/3 ، وحاشية الشهاب: 135/3، وروح المعاني: 29/5.

(10) البقرة: 238، وذكر الزمخشري أنّ عائشة قرأت "الصلاةَ" بالنصب على المدح والاختصاص، وانظر الكشاف: 376/1

(11) انظر كتاب المصاحف: 41 و48، وانظر المقنع في رسم مصاحف الأمصار: 107

وفي قولــه تعالى: "تَنْزِيلُ العَزِيزِ الرَّحِيمِ"[1]، جاء في الكشاف[2]: (وقرىء[3]: "تنزيلَ" بالنصب على "أعني").

والحقيقة أنّي في أثناء تتبّعي لهذه القراءة "تنزيلَ" بالنّصب وجدتُ علماءَ العربيّة والمفسرين يوجهونها على: "بالنصب على المصدر"[4]، أي نزّل تنزيلاً، فتكون مصدراً نائباً عن المفعول المطلق.

وفي قولــه تعالى: "لوّاحةٌ للبَشَر"[5]، يقول الزمخشري[6]: (وقرىء[7]: "لواحةً" نصباً على التهويل).

ولقد تأوّل العلماءُ في توجيه هذه القراءة "لوّاحةً" بالنصب – أيضاً – فمنهم مَنْ وجّهها على الحال، ومنهم مَنْ وافقَ توجيهُهُ توجيهَ الزمخشري[8]، أي بتقدير أعني أو أخصّ.

والحقيقة أنّ كلا التوجيهين صحيحٌ نحوياً، غيرَ أنّني أميلُ إلى توجيهها على الاختصاص لسببين، أحدهما: ذكر الزمخشري أنّ النّصب هنا على الاختصاص للتهويل، والواقع أنّ هذا مناسبٌ للمعنى، فالحديث عن نار جهنم وأهوالها.

ثانيهما: أنّ نصبَها على الحال يدعونا للبحث عن عاملها والبحثِ كذلك عن صاحبها وهذا ما لم يتّفقْ عليه مَنْ وجّهها على الحال[9].

وجاء في الكشاف مواضع أُخرى[10].

---

(1) يس: 5

(2) الكشاف: 314/3

(3) السبعة: 539، والتيسير: 183، والكشف: 214/2، والتبصرة: 149، والعنوان: 159، والمبسوط: 369.

(4) انظر معاني الزجاج: 278/4، وحجة القراءات: 596، والبحر المحيط: 323/7، والتبيان: 1078/2

(5) المدثر: 29

(6) الكشاف: 183/4

(7) مختصر ابن خالويه: 164، وفتح القدير: 327/5، والمحرر: 186/15، وزاد المسير: 407/8، وروح المعاني: 157/29، وإعراب القراءات الشواذ: 641/2.

(8) انظر الفخر الرازي: 203/30.

(9) البحر: 375/8، وحاشية الجمل: 440/4، والتبيان في إعراب القرآن: 1250/2، والدر المصون: 417/6

(10) من ذلك انظر: البقرة: 177، والنساء: 162، سبأ: 15، ويس: 58، سبأ: 48، وغافر: 46، وفي الكشاف: 331/1، و582/1، و285/3، 327/3، 295/3، 430/3

3.3.4 الاشتغال:

قال ابنُ هشام: (ضابط هذا الباب: أن يتقدّمَ اسمٌ، ويتأخّرَ عنه فعلٌ عاملٌ في ضميره، ويكون ذلك الفعلُ بحيثُ لو فُرِّغَ من ذلك المعمول، وسُلِّطَ على الاسم الأوّل لنصبَهُ، مثال ذلك: زيداً ضربتُه، ألا تَرى أنّك لو حذفتَ الهاء، وسلّطْتَ "ضربتَ" على "زيد"، لقلت: زيداً ضربتَ، ويكون "زيدٌ" مفعولاً مُقَدّماً، وهذا مثالُ ما اشْتَغلَ فيه الفعلُ بضميرِ الاسمِ)[1]. والحقيقة أنّ النّحويينَ استعملوا مصطلحاتٍ متعدّدةً للاشتغال[2]، وربّما لم يأخذ هذا المصطلح شهرةً عند النحويين إلاّ بعد استعمال الزجاجي له[3]. ولقد استعمل الزمخشري للدّلالة على هذا المصطلحِ، مصطلحَ ما أُضمِرَ عاملُه على شريطة التفسير، نحو: "زيداً ضربتُهُ" كأنّك قلت: "ضربتُ زيداً ضربته"، إلاّ أنّك لا تبرزه استغناء عنه بتفسيره[4]. ومن مواضعه في الكشاف: – في قولــه تعالى: "فَمِنْهُم مَنْ يَقُولُ أيُّكُمْ زادَتْهُ إيماناً"[5]، جاء في الكشاف[6]: ("وأيُّكم" مرفوعٌ بالابتداء، وقرأ عبيد بن عمير[7]: "أيَّكم" بالفتحِ على إضمار فعلٍ يفسِّره (زادَتْهُ) تقديره: أيَّكُم زادت زادتْهُ هذه إيماناً)، وعدَّ الأخفش قراءة النّصب "أيَّكم" أفصح؛ لأنّها مثلُ: "أزيداً ضربته"[8]. وفي قوله تعالى: "والشعراءُ يَتّبعُهُم الغَاوون"[9]، وجاء في الكشاف[10]: (وقرأ عيسى بن عمرو[11]: "والشّعَراءَ" بالنّصْب

---

(1) شرح قطر النّدى: 156، ولنظر الكتاب: 328/1، و330/1، و126/2، و81/1، والمقتضب: 76/2، وشرح التصريح: 296/1

(2) انظر: في المصطلح النحوي: 107–110

(3) في المصطلح النحوي: 108، وانظر الجمل في النحو: 39.

(4) المفصّل: 81، والكشاف: 215/4

(5) التوبة: 124

(6) الكشاف: 222/2

(7) البحر: 115/5– 116، ومختصر ابن خالويه: 55، وروح المعاني: 50/11، والدر المصون: 513/3.

(8) معاني الأخفش: 339/2

(9) الشعراء: 224

(10) الكشاف: 133/3

(11) معاني الفرّاء: 44/2، ومختصر ابن خالويه: 32، 108، وإعراب النحاس: 505/2، والقرطبي: 152/13

على إضمار فعلٍ يفسره الظاهر، قال أبو عبيد: كانَ الغالبُ عليهِ حُبَّ النّصبِ: وقرأ "حمّالةَ الحَطب"[1]. "والسارقَ والسارقة"[2]، "وسورةٌ أنزلناها"[3]).

والحقيقة أنّ توجيهَ قراءة (الشّعراءَ) بالنصب على الاشتغال صحيح، وتمثيل الزمخشري لها بالقراءات السابقة، أيضاً، صحيح، إلاّ في قراءة "حمّالةَ الحطب"، فهي منصوبة على الاختصاص، يقول الزمخشري[4]: (وقرىء : "حمّالةَ الحطب" بالنصب على الشّتْم، وأنا أستحبُّ هذه القراءةَ)، وقد ذكرنا فيما سبق أنّ النّصب على الشّتْم من المصطلحات التي تدلّ الاختصاص على تقدير: أشتمُ أو أخصُّ. وما أتصوّره أنّ الزمخشري مثّلَ بهذه القراءات على الجملة في باب استحباب عيسى بن عمرو للنّصب في بعض القراءات التي يمكن توجيهها وفق باب المنصوبات.

وفي قولــه تعالى: "والزّانيةُ والزّني فاجْلِدُوا كلّ واحدٍ منهما مئةَ جَلْدة"[5]. جاء في الكشاف[6]: (وقرىء[7]: "والزّانيةَ والزّنيَ" بالنّصب على إضمار فعلٍ يفسّره الظاهر، وهو أحسنُ من"سورةً أنزلْناها" لأجلِ الأمر).

والحقيقة أنّ سيبويه قد ذكر أنّ الوجهَ في الأمر والنهي النّصبُ، لأنّ حدَّ الكلامِ تقديمُ الفعلِ، وهو فيه أوجبُ، وكذلك في الاستفهام[8]، ويقول في ترجيح قراءة النّصب على الرفع[9]: (وقد قرا أناسٌ: "والسارقَ والسارقةَ"[10] "والزّانيةَ والزّانيَ"،

---

(1) المسد: 4

(2) المائدة: 38، وفي الكشاف: 612/1 (قرأ عيسى بن عمر بالنصب لأجل الأمر؛ لأنّ زيداً فاضربه أحسنُ من زيدٌ فاضربه)

(3) النور: 1، وفي الكشاف: 46/3 (وقرىء بالنصب، على: زيداً ضربته)

(4) الكشاف: 297/4

(5) النور: 2

(6) الكشاف: 47/3

(7) البحر: 427/6، والتبيان: 964/2، والمحتسب: 100/2، والقرطبي: 159/12، وإعراب النحاس: 431/2، ومختصر ابن خالويه: 100، والدر المصون: 208/5.

(8) الكتاب: 144/1

(9) الكتاب: 144/1

(10) المائدة: 38، وفي الكشاف: 612/1

وهو في العربيّة على ما ذكرتُ لك من القوّة، ولكن أبتِ العامّةُ إلاّ القراءةَ بالرفع)، وأمّا الفرّاءُ والمبرّد والزجاجُ فالرفعُ عندهم أوجب[1].

وقد جاء في الكشاف قراءاتٍ أُخرى[2].

4.3.4 النداء:

قال أبو البقاء الكفوي: "النداءُ هو إحضارُ الغائبِ وتنبيهُ الحاضرِ، وتوجيهُ المُعْرِضِ، وتَفريغُ المشغولِ وتهييج الفارِغ"[3]، وفي الاصطلاح: (وهو في الصناعة: تصويتُك بمن تريد إقبالَه عليكَ لتخاطبَهُ، والمأمور بالنّداء ينادي ليخاطبَهُ الآمر، فصار كأنّهُ المنادى)[4].

وأمّا سيبويه فقد عرّف النداء من حيثُ أثرُهُ في اللفظِ المنادَى بقول: (اعلمْ أنّ النداءَ كلّ اسم مضاف فيه، فهو نَصبٌ على إضمار الفعل المتروكِ إظهارُه، والمفرد رفع، وهو في موضع منصوب)[5].

وقد تبع الزمخشري البصريين في تحديد مصطلح النداء، وعلّل الزمخشري إضمار الفعل الناصب للمنادى بكثرة الاستعمال[6]، ومسألة العامل في النداء هي من المسائل الخلافية بين المدرستين[7].

وممّا وجّهه الزمخشري على النداء في الكشاف ما يلي:

---

(1) انظر معاني الفرّاء: 244/2، والمقتضب: 272/3، ومعاني الزجاج:27/4، وينظر شرح قطر الندى:158

(2) فاطر: 10، و33، ويس: 39، والقمر: 24، و49، والنازعات: 30، وفي الكشاف: 303/3، و309/3، و323/3، و39/4، و41/4، و215/4.

(3) الكليات: 364/4

(4) الكليات: 364/4، وانظر التعريفات: 182/2.

(5) الكتاب: 182/2، وانظر في المصطلح النحوي البصري: 172.

(6) انظر المفصل: 67، وشرح الأنموذج (المتن): 42

(7) انظر الإنصاف: 275، والتبيين: 438، والمقتضب: 204/4، والأصول في النحو: 402/1، وشرح المفصل: 127/1.

في قولـــه تعالى: "وقَالَ مُوسى لأَخِيهِ هارونَ اخْلُفْني في قَومي"[1]، يقول الزمخشري[2]: (وقرىء[3]: "هارونُ" بالضمّ على النداء) وأجاز النّحويونَ في هذه القراءةِ الرفعَ على النّداء أو خبرٍ لمبتدأ محذوف[4].

وفي قوله تعالى: "فَتَقَبَّلَها ربُّها بِقَبولٍ حَسَنٍ"[5]، جاء في الكشاف[6]:

(وقرأ مجاهد[7]: "فَتَقَبَّلْها ربَّها"... ونصب "ربَّها"، تدعو بذلك، أي: فاقبلْها يا ربَّها). وقد وجّه المفسرون وعلماءُ اللّغةِ هذه القراءةَ توجيهَ الزمخشري، فالأمر "تَقَبَّلْها" على الدّعاء، والنّصب في "ربَّها" على النداء، أي يا ربَّها[8].

وَوَجَّهَ الزمخشري بعضَ القراءاتِ على الترخيم، وهو حذفٌ في آخر المنادى للتخفيف[9] من ذلك: في قوله تعالى: "ونادَوا يا مَالِكُ"[10]، جاء في الكشاف[11]: (وقرأ عليّ وابنُ مسعود[12]: "يا مَالِ" بحذفِ الكاف للترخيم كقول القائل[13]:

والحقُّ يا مالِ غَيْرَ مَا تَصِفُ)

---

(1) الأعراف: 142

(2) الكشاف: 111/2

(3) البحر: 381/4، وفيه (وقرأ شاذاً: هارونْ)، والرازي: 117/14، وروح المعاني: 44/9.

(4) انظر التبيان في إعراب القرآن: 593/1، ومعاني الزجاج: 273/2، وإعراب النحّاس: 635/1.

(5) الأعراف: 37

(6) الكشاف: 427/1

(7) مختصر ابن خالويه:20، والرازي:28/8، والمحرر:92/3، وزاد المسير: 377/1، وفتح القدير:335/1

(8) انظر التبيان: 255/1، وإعراب النحاس: 326/1، والبحر: 442/1.

(9) انظر المفصّل: 76، وشرح الأنموذج: 46، وشرح قطر الندى: 177

(10) الزخرف: 77

(11) الكشاف: 496/3

(12) مختصر ابن خالويه: 136، والمحتسب: 57/2، وفتح الباري: 437/8، والقُرطبي: 116/16، والرازي: 227/27، ومعاني الزجاج: 420/4، والمحرر: 251/13.

(13) عجز بيتٍ صدره: =

خَالَفْتَ في الرأيِ كلُّ ذي فَجَرٍ

وهو لعمرو بن امرىء القيس في لسان العرب: 131/11 (فجر)، وتاج العروس: 300/13 (فجر)، وبلا نسبة في ديوان الأدب: 213/1

وقيل لابن عبّاس: قرأ ابنُ مسعود "يا مالِ" فقال: ما أشغَلَ أهلَ النّارِ عن الترخيم، وقرأ أبو السرّار الغنوي: "يا مالُ" بالرفع كما يقال : "يا حارُ"

يودّ الباحثُ أنْ يشير إلى أمرين:

أولاً: ذكر الزمخشري وغيره[1] أنّ ابنَ عبّاس قد علّق على هذه القراءة بقوله: "ما أشغَلَ أهل النّار عن الترخيم".

والحقيقة أنّ الزمخشري وغيره من العلماءِ قد أنكروا ردَّ ابن عبّاسٍ هذا مستندين على حالة أهل النار النفسيّة، يقول الزمخشري[2]: (وعن بعضهم حَسُنَ الترخيم أنّهم يقطعون بعضَ الاسمِ لضعفِهم وعِظَمِ ما هم فيه، وقد روى ابن الشجري ردّاً شديداً على من يُنْكِرُ هذه القراءةَ: "إنّ في هذا الاختصار من أهل النار لمعنىً لا يعرفُه إلاّ ذو فطانةٍ، وذلك أنّهم لما ذلّت نفوسُهُم، وتقطّعت أنفاسُهم، وضعُفت قواهم، ولم تنفعْ شكواهم قصرت ألسنتُهم عن إتمام الاسم")[3].

وترجّح الدّراسة أنّ هذه القراءةَ تمثّلُ حالةَ أهل النّار خيرَ تمثيلٍ، فإذا كان الترخيمُ يهدفُ للتخفيف، فما أحوجَ أهلَ النّار إلى هذا التخفيف.

ثانياً: أمّا بالنسبة لتوجيه القراءتين نحوياً "يا مالِ" و"يا مالُ" فقد نصّ النحويون على أن المنادى المرخّم تجوز فيه لغتان[4]: لغةُ مَنْ ينتظر، وتتمثّل في حذف الحرف الأخير وبقاء حركة الحرف السابق له كما هي، فتقول في "يا مالِكُ": (يامالِ) وهي قراءة علي وابن مسعود.

واللّغة الثانية هي لغة مَنْ لا ينتظر، وتتمثّل في حذف الحرف الخير من الاسم المراد ترخيمه، وإعطاء حركة البناء "الضمّة"، للحرف السابق له، فتقول في "يا مالِكُ": "يا مالُ". وهي قراءة أبي السرّار الغنوي.

---

(1) انظر فتح الباري: 437/8، وشرح قطر الندى: 177، وأمالي الشجري: 81/2

(2) الكشاف: 496/3

(3) أمالي الشجري: 81/2.

(4) انظر المفصّل: 77، وشرح المفصّل: 22/2، وشرح التصريح: 186/2، وهمع الهوامع: 88/2.

وقد وجّه الزمخشري قراءاتٍ قرآنيّةً على حذف المنادى، كما في قوله تعالى: "ألاّ يسجدوا لله"[1]، جاء في الكشاف[2]: (ومَنْ قَرأ بالتخفيف[3]، فهو: "ألاَ ياسجدوا"، ألا حرف تنبيه، و"يا" حرفُ نداءٍ محذوفٍ كما حَذَفَهُ مَنْ قال[4]:

ألا يا اسلمي يا دارَ ميّ على البلى)

وأشير إلى أنّ الدّراسة تناولت القراءات في هذه الآية الكريمة عند تناولها موضوع إبدال الهمزة هاء، حيثُ قُرِئت "هلا تسجدون"[5].

أمّا بالنسبة لقراءة "ألا يا اسجدوا" فقد يُحذف المنادى، فيقال: "يا بؤسَ لزيد" ،معنى: "يا قوم بؤس لزيد"[6]، ومثّل سيبويه على حذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه بشواهدَ شعريةٍ منها[7].

يا لعنَةَ اللهِ والأقوامِ كُلِّهِمِ والصالحونَ على سِمْعانَ مِنْ جَارِ

حيثُ حذف الشّاعرُ المنادى لدلالة (يا) عليه، ويمكن تقديره: "يا هؤلاء" أو "يا قوم..."، ونستطيع أنْ نقيسَ الشاهدَ الشعريّ الذي مثّلَ به الزمخشري على نحو هذا التفسير فيكون المنادى محذوف والتقدير: "يا دارَ ميّةَ". وينسحبُ هذان التوجيهان على توجيه قراءة "ألاَ يا اسجدوا"، فلا يصلح دخولُ حرف النداء على الفعل "اسجدوا"، فيكون المنادى محذوفاً تقديره: "يا هؤلاء اسجدوا" أو "يا قومُ اسجدوا"،

---

(1) النحل: 25

(2) الكشاف: 145/3

(3) السبعة: 480، والكشف: 156/2، ومعاني الخفش: 429/2، والعنوان: 144، والتبصرة: 620، والمبسوط: 332، وهمع الهوامع: 43/2، والمفصل: 78، ومغني اللبيب: 489/1.

(4) صدر بيت لذي الرمّة في ديوانه: 559، وعجزه: (ولا زال منْهلاً بجَرْعَائِكِ القَطْرُ). وفي الإنصاف: 88، وتلخيص الشواهد ط1: 231، وشواهد المغني: 617/2، وشرح ابن عقيل: 247/1.

(5) انظر الكشاف: 145/3، ومعاني الفراء: 390/2، والرازي: 192/22، والبحر: 68/7، وينظر هذه الرسالة: 139.

(6) انظر المفصل: 77، وشرح المفصل: 24/2، 40، وشذور الذهب: 18، وانظر الهمع: 42/2.

(7) بلا نسبة في الكتاب: 219/2، والإنصاف: 99، وشرح شواهد المغني: 796/2، والمفصل: 77، وشرح المفصل: 24/2، 40، ومغني اللبيب: 488/1.

ووجّه الزمخشري قراءةً قرآنيةً على الندبة، كما في قوله تعالى: "ونادى نوحٌ ابْنَهُ"[1]. جاء في الكشاف[2]:

(وقرأ السدّي[3]: "ونادَى نُوحٌ ابناه" على النّدبةِ والترثي، أي قال: يا ابْناه).

والحقيقة أنّ الاسمَ المندوبَ لا بدّ من أنْ تُلْحِقَ قبله:"يا" أو "واو" وأمّا إلحاق الألف في آخره فيجوز إثباتُها ويجوز حذفُها، فتقول: "وازيداه" أو "وازيد" والهاء اللاحقة بعد الألف للوقف خاصة[4]؛ لذا فإنّ بعضَ العلماءِ ضعّف توجيه هذه القراءةِ على النّدبة، يقول ابن جنّي[5] : (ولو أراد حقيقة النّدبة لم يكن بدٌّ من أحدِ الحرفين: "يا ابناه"، أو "وا ابناه")، وتوجيه القراءة عنده على النداء.

وما يمكن تصوّره في هذه القراءة هو أنّ الزمخشري وجّهها على معنى النّدبة والترثي، لذا نجده يقول: كأنه قال: "يا ابناه"، بحيث استوفى الاسم المندوبُ أحدَ الحرفين الخاصّين به، وإلى ذلك ذهب بعضُ النحويين[6]، وإنْ فرّق بعضُهم بين الترثي والندبة[7].

ووجّه الزمخشري قراءاتٍ أُخرى على النّداء[8].

5.3.4 الاستثناء:

الاستثناءُ في النّحو الإخراجُ بـــ: "إلاّ" أو ما يُحْمَلُ عليها لما كان داخلاً، أو مُنَزّلاً مَنْزِلةَ الدّاخلِ، أو لما يُتَوَهَّمُ دُخوله في حُكْمِ ما قَبْلَها بشرط الإفادة، أو إخراجُ بَعْضٍ مِنْ كلٍّ بها، أو بِمَا يُحْمَلُ عليها، أو إخراجُ ما لولا إخراجُهُ لَشَمِلَهُ حكمُ ما قبلها، وقد يكون المُخْرَجُ منه مذكوراً أو متروكاً، والمُخْرَجُ يكون حقيقةً، كما في

---

(1) هود: 42

(2) الكشاف: 270

(3) ومختصر ابن خالويه: 60، ومجمع البيان: 151/11، والمحرر: 300/7، وروح المعاني: 59/12، والدر المصون: 100/4.

(4) المفصل: 74، وانظر همع الهوامع: 56/2

(5) المحتسب: 322/1

(6) انظر البحر المحيط: 226/5، وحاشية الشهاب: 100/5

(7) التبيان في إعراب القرآن: 699/2

(8) انظر الأعراف: 149، والأنعام: 74، وفي الكشاف: 118/2، 30/2.

التامّ الموجب، ويكون تقديراً كما في الاستثناء المنقطع[1]. ويكون الاستثناء على أربعة أنماط[2]، وهي التّام الموجب المتّصل، والتّام المنفي، والمنقطع، والمفرّغ (الحصر). وممّا رصدتْه الدّراسة ووجّهه الزمخشري على الاستثناء ما يلي[3]:

في قوله تعالى: "وما لأحدٍ عندَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى، إلاّ ابتغاءَ وجهِ ربِّهِ الأعلى"[4]، جاء في الكشاف[5]: ("ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ" مستثنى من غير جنسِه، وهو النّعمة، أي: ما لأحَدٍ عنده نَعْمَةٌ إلا ابْتِغاءَ وَجْهِ ربِّه، كقولك: ما في الدّارِ أحدٌ إلاّ حماراً. وقرأ يحيى بن وثّاب[6]: "إلاّ ابتغاءُ وَجْهِ ربِّه" في اللّغتين قول بشر بن أبي حازم:

أضحَتْ خلاءً قِفاراً لا أنيسَ بها إلاّ الجآذرُ والظلمانُ تَخْتَلِف[7])

وقول القائل[8]:

وبَلْدَةٍ لَيْسَ بها أنيسُ إلاّ اليَعَافيرُ وإلاّ العِيسُ

يظهر من قول الزمخشري قراءتان:

الأولى: (إلاّ ابتغاء) بالنصب، وتوجيهها على الاستثناء المنقطع، والاختيار في المنقطع النّصب يقول سيبويه: "هذا بابُ ما يختارُ فيه النّصب، لأنّ الأوّل ليس من نوع الآخر، وهو لغةُ أهلِ الحجاز، وذلك قولك: ما فيها أحدٌ إلاّ حماراً، جاءوا به على معنى: ولكنّ حماراً"[9]، فالاستثناء المنقطع عند النحويين على معنى:

---

(1) انظر حاشية الصبّان: 141/2، واللباب في علل البناء والإعراب: 302/1، وهمع الهوامع: 248/2، وأسرار العربيّة: 201، والاستغناء في الاستثناء: 16، وشرح التصريح: 348/1.

(2) انظر في المصطلح النحوي البصري: 163- 168.

(3) لم ترصد الدراسة قراءاتٍ كافية على كلّ قسمٍ من أقسام الاستثناء لذا ارتأى الباحث معالجة قراءاتٍ اختياراً

(4) الليل: 20

(5) الكشاف: 262/4.

(6) مختصر ابن خالويه: 174، 175، وحاشية الشهاب: 369/8، والرازي: 207/31، وإعراب النحاس: 3/ 720، 721، وروح المعاني: 194/3، وفتح القدير: 454/5.

(7) في ديوانه: 155. والكشاف: 262/4.

(8) رجزٌ لجرّان العود في ديوانه: 53، "ويختلف ترتيب الأشطر فيه"، والخزانة: 15/9، وشرح المفصّل: 2/ 18، و117/2، و21/7، 52/8، وبلا نسبة في المقتضب:319/2، والإنصاف: 234، وشرح الأشموني:405/2

(9) الكتاب: 319/2

"ولكنّ"[1]؛ لذا نصّوا على النّصب فيه على الاختيار، وهي لغة تميم[2]؛ لأنّ المعنى: ما لأحدٍ عنده نعمةٌ تجزى إلا ابتغاءً[3]، فتكون على الاستثناء التام المنفي الذي يجوز فيه النّصب على الاستثناء أو يجوز فيه الاتباع، وهذا ما ذهب إليه الزمخشري فقد مثّل بالشاهدين السابقين على كلا اللغتين: النّصب، والإتباع.

ووجّه الزمخشري على الاستثناء المنقطع قوله تعالى: "لا عاصِمَ اليَوْمَ من أمرِ اللهِ إلاّ مَنْ رَحِمَ"[4]، يقول الزمخشري[5]: (إلاّ من رَحِمَ) استثناءٌ منقطعٌ، كأنّه قيل: ولكنّ مِنْ رَحِمَهُ اللهُ فهو المعصوم، كقوله: "ما لهم به من علمٍ إلاّ اتّباعَ الظّنّ"[6].

وعلى ذلك يكون الاسم الموصول (مَنْ) في محل نصب على الاستثناء المنقطع وكذلك "اتباعَ"؛ لأنّ اتّباعَ الظّنّ ليس من جنس العلم.

وقولــه تعالى: "فَلَوْلا كانَتْ قَريةٌ آمنتْ فَنَفَعَها إيمانُها إلاّ قومَ يونس"[7]. جاء في الكشاف[8]: ("إلاّ قومَ يونس" استثناء من القرى لأنّ المراد أهاليها، وهو استثناء منقطع بمعنى: ولكنّ قوم يونس لما آمنوا).

ويجوز أنْ يكون متّصلاً، والجملة في معنى النفي كأنّه قيل: ما آمنت قريةٌ من القرى الهالكةِ إلاّ قومَ يونس، وانتصابه على أصل الاستثناء، وقرىء[9]: (بالرفع على البدل، وهكذا رُوِيَ عن الجرمي والكسائي).

والحقيقة أنّني وجدتُ الزمخشري في توجيه هذه القراءة قد جمع آراء النحويين مجتمعين فمنهم من وجّهَ قراءةَ النّصب "إلاّ قومَ يونس" على الاستثناء المنقطع، إذ

---

(1) الكتاب: 325/2، والمقتضب: 412/4، والأصول في النحو: 290/1، انظر الموجز في النحو: 40،

(2) الكتاب: 325/2، وانظر شرح المفصل: 80/3، والبحر المحيط: 484/8، والمقتضب: 413/4.

(3) انظر معاني الفرّاء: 273/3، ومشكل إعراب القرآن: 480/2.

(4) هود: 43

(5) الكشاف: 271/2

(6) من سورة النساء: 157

(7) يونس: 98

(8) الكشاف: 254/2

(9) مختصر ابن خالويه: 58، والبحر: 192/5، والرازي: 170/17، وروح المعاني: 192/11، وفتح القدير: 474/2، والدر المصون: 70/4.

قومُ يونس ليسوا مندرجين تحت لفظ قرية[1]، فاختلف جنس المستثنى عن جنس المستثنى منه.

وذهب بعضُهم إلى أنّ الاستثناءَ قد يكون متّصلاً[2]، كأنّه قيل: ما آمنت قريةٌ من القرى الهالكة إلاّ قومَ يونس، والاستثناء التّام المنفي يجوز فيه النّصب والإتباع (البدل)، وقال ابن هشام: "... فدلّ على أنّ الكلام موجب، ولكن فيه رائحة غير الإيجاب"[3]. وذكر أبو البركات ابن الأنباري أنّ الرفعَ جائزٌ، لأنّ البدلَ من غير الجنس لُغةَ بني تميم[4].

والواقع أنّني وجدتُ الزمخشري يمتلكُ رؤيةً نحويةً تنبئُ عن فكرٍ لغوي، إذ يقلّبُ المسألةَ على أكثرَ من وجه، يقولُ في توجيه قوله تعالى: "ما زَادُكم إلاّ خَبَالاً"[5].

يقول الزمخشري[6]: ("إلاّ خبالاً" ليس من الاستثناء المنقطع في شيء كما يقولون؛ لأنّ الاستثناءَ المنقطعَ هو أنْ يكونَ المستثنى من غيرِ جنسِ المستثنى منه، كقولك: ما زادوكم خيراً إلاّ خبالاً، والمستثنى منه في هذا الكلام غير مذكور، وإذا لم يُذكر وقع الاستثناء من أعمّ العامّ الذي هو الشيء، فكان استثناءً متّصلاً؛ لأنّ الخبال بعضُ أعمّ العام، كأنّه قيل: ما زادوكم شيئاً إلاّ شيئاً خبالاً، والخبال: الفسادُ والشرّ).

وفي قولــه تعالى: "وما فَعَلُهُ إلاّ قليلٌ مِنْهم"[7]، جاء في الكشاف[8]: (والرفع على البدل من الواو في "فعلوه"، وقرىء[9]: "إلاّ قليلاً" بالنّصب على أصل الاستثناء، أو على: إلاّ فعلاً قليلاً).

---

(1) انظر معاني الفرّاء: 479/1- 480، و30/2، ومشكل إعراب القرآن: 391/1، 417/1، ومعاني الزجاج: 34/3- 35

(2) انظر مغني اللبيب: 363/1، وانظر إعراب النحاس: 75/2

(3) مغني اللبيب: 364/1

(4) البيان في غريب إعراب القرآن: 420/1، وانظر: 31/2.

(5) التوبة: 47

(6) الكشاف: 194/2.

(7) النساء: 66

(8) الكشاف: 5398/1

(9) النشر: 250/2، والتيسير: 96، والعنوان: 84، والكشف: 392/1، والمبسوط: 180، والسبعة: 235، والتبصرة: 479، والتبصرة والتذكرة: 375.

والحقيقةُ أنّ نمطَ الاستثناء في هذه الآية الكريمة هو التّام غير الموجب (المنفي) الذي يجوز فيه النّصبُ والبدلُ[1]، والاختيار عن النحويين هو البدل[2]، فيكون المعنى: فَعَلَهُ قليلٌ منهم[3]، وعند الكوفيين على العطف بإلاّ على الضمير (الواو) في (فعلوه)[4].

وتجدر الإشارة إلى أنّ مصاحفَ أهلِ العراق جاء فيها الرفعُ "إلاّ قليلٌ" وأمّا مصاحفُ أهل الشام فقد جاء فيها النّصبُ، "إلاّ قليلاً"[5].

تعدُّ (غير) من أدوات الاستثناء الاسميّة، وحكمُها حكمُ الاسمِ الواقع بعد إلاّ تنصبه في الموجب والمنقطع وعند التّقديم، وتجيز فيه البدل والنّصب في غير الموجب[6]، ونصَّ النّحويون على أنّ غيرَ تضارعُ "إلاّ" في معنى الاستثناء[7]، وذكر الزمخشري أيضاً أنّ "إلاّ" و"غير" يتعارضان ما لكلٍّ واحدٍ منهما... فدخلت (غيرُ) على (إلاّ) في الاستثناء، ودخلت (إلاّ) على (غير) في الوصفية[8].

وممّا رصدته الدّراسة من قراءاتٍ وجّه فيها الزمخشري (غير) على الاستثناء ما يلي: في قوله تعالى: "لا يَستَوِي القَاعدونَ منَ المؤمنينَ غَيْرُ أُولي الضَّررِ"[9]، جاء في الكشاف[10]: (وقرىء[11]: "غير" بالحركات الثلاث، فالرفعُ صفةٌ (للقاعدون) والنّصب على الاستثناء منهم، أو حال عنهم، والجرّ صفة للمؤمنين).

---

(1) المفصّل: 103، وانظر شرح الأنموذج: 55، وشرح المفصّل: 82/2.

(2) الكتاب: 311/2، والموجز في النحو: 39، وشرح الأنموذج (المتن): 53، وشرح التصريح: 250/1

(3) التبيان في إعراب القرآن: 370/1

(4) انظر معاني الفرّاء: 298/2، والبحر المحيط: 285/3، ومعاني الأخفش: 241/1.

(5) انظر كتاب المصاحف: 45

(6) شرح الأنموذج (المتن: 56، والمفصّل: 104)

(7) انظر الكتاب: 343/2، و331/2، و309/2، وانظر الأصول في النحو: 346/1، وجمل الزجاجي: 173-175، والمقتضب: 422/4، و391/4، ومغني اللبيب: 915/2.

(8) المفصّل: 104 –105 .

(9) النساء: 95

(10) الكشاف: 555/1

(11) الإتحاف: 193، والتيسير: 97، والسبعة: 37، والكشف: 396/1، والمبسوط: 481، ومعاني الأخفش: 1/244، والمكرر: 31، والعنوان: 85، وحجة القراءات: 210

والحقيقة أنّ النحويين ذكروا هذه الوجوهَ إلاّ أنّ بعضَهم زاد في قراءة الرّفع أن تكون بدلاً[1] أو وصفاً من (القاعدون)؛ لأنّ نمطَ الاستثناءِ تامّ منفيّ، فيجوز النّصب أو الاتباع.

وترجّح الدّراسةُ ما ذهب إليه الزمخشري بأنّ قراءةَ (غيرُ) بالرفعِ تكون وصفاً فقط، لأنّها على البدل تؤدي إلى فسادِ المعنى، لأنّ التقدير: لا يستوي إلاّ أولو الضرر، وليس المعنى على ذلك[2].

وقد وردت (غيرُ) في آياتٍ أُخرى قرئت بالحركات الثلاث، وجّهها الزمخشري التوجيه نفسه[3].

4.4 المجرورات:

الجرُّ في اللّغة الجَذْبُ، سُمّيَ بذلك السيلُ العظيمُ؛ لأنّه يَجُرُّ الضّبُع عن وجرها[4].

وفي الاصطلاح: نوعٌ من الإعراب يَلْحقُ الأسماءَ المخفوضةَ، إمّا بحرف جرٍّ كقولك: نظرتُ إلى زيدٍ، وسلّمتُ على زيدٍ، وإمّا بالإضافة كقولك: هذا كتابُ زيدٍ[5].

وقال الزجاجي: (وأمّا الجرُّ فإنّما سُمّي بذلك لأنّ معنى الجرِّ الإضافة، وذلك أنّ الحروفَ الجارّةَ تجرُّ ما قبلها فتوصله إلى ما بَعْدَها كقولك: مررتُ بزيدٍ، فالباء أوصلت مرورك إلى زيدٍ، وكذلك المالُ لعبدالله، وهذا غلامُ زيدٍ)[6].

وهذا يعني أنّ الجرّ في اللغةِ هو الجذبُ، وفي الاصطلاح هو إضافة ما قبل حرفِ الجرِّ إلى ما بَعدَهُ عملاً ومعنىً[7].

ومن قضايا الجرّ التي وردت في الكشاف في تعليل القراءات:

1.4.4 الإضافة:

---

(1) التبيان في إعراب القرآن: 384/1، ومغني اللبيب: 210/1، (وحسّن ابن هشام الوصف).

(2) شرح المفصل: 89/2

(3) الأعراف: 59، والنور: 31، وفاطر: 3، وفي الكشاف: 85/2، و62/3، و299/3.

(4) لسان العرب: 117/3 (جرر).

(5) انظر في مصطلح النحو الكوفي: 68

(6) الإيضاح في علل النحو: 93.

(7) في مصطلح النحو البصري: 154.

يعرّف النحويّونَ الإضافةَ[1] بأنّها إسنادُ اسمٍ إلى اسمٍ آخر، بتنزيل الثاني من الأول منزلةَ التنوين، أو ما يقومُ مقامَه في تمام الاسم، والقصدُ من الإضافة شيآن:

1- تعريف الاسم السابق باللاحق.

2- تخصيصه به أو تخفيفه.

وأودّ أنْ أشيرَ قبل الولوج في معالجة القراءات التي وجّهها الزمخشري على الإضافة إلى أنّ موضوعَ الإضافةِ يندرجُ تحته عناوينُ فرعية كثيرة، غير أنّ القراءات التي رصدناها في الكشاف لا تكفي أنْ تشكّل عناوين مستقلّة، لذا ارتأى الباحثُ أنْ يتناولَ هذه القراءاتِ تحتَ هذا العنوان – الإضافة- محاولاً أن يتناولَ كلَّ مجموعةٍ تخصُّ موضوعاً محدداً مع بعضها.

ومما جاء في الكشاف:

في قولــه تعالى: "وَلَلدَّارُ الآخرةُ خيرٌ للذينَ يتّقون"[2]. جاء في الكشاف[3]:

(وقرأ ابن مسعود[4]: "ولَدارُ الآخِرَةِ")، وهي على حذفِ موصوفٍ، أي ولدارُ الحياةِ الآخرةِ[5]، وعند بعض اللّغويين من إضافة الموصوف إلى صفته كقولهم: "مسجدُ الجامعِ"[6]. وفي قولــه تعالى: "أو كفّارةٌ طعامُ مساكينَ"[7]، جاء في الكشاف[8]: (وقرىء[9]: "أو كفّارةُ طعامِ مساكينَ" على الإضافة، وهذه الإضافة مُبيّنة كأنّه قيل: "أو كفّارةٌ مِنْ طعام مساكين"، كقولك: خاتمُ فضّةٍ بمعنى: خاتمٌ مِن فضةٍ).

---

(1) المقتضب: 143/4، والأصول في النحو: 3/2، ومعجم النحو: 32، ومعجم المصطلحات العربيّة: 29، في المصطلح النحوي البصري: 157

(2) الأنعام: 32

(3) الكشاف: 14/2

(4) السبعة: 253، والنشر: 257/2، والكشف: 429/1، والمكرر: 38، والعنوان: 90، وكتاب المصاحف: 45 ، والمقنع: 107، والتذكرة في القراءات الثمان: 323

(5) التبيان: 491/1، ومشكل إعراب القرآن: 246/1

(6) البحر المحيط: 109/4

(7) المائدة: 95

(8) الكشاف: 645/1

(9) التيسير: 100، والطبري: 33/7، والإتحاف: 203، وحجة القراءات: 237، ومعاني الأخفش: 264/1، ومغني اللبيب: 743/2، وشذور الذهب: 436، والتبصرة: 488.

والإضافة عندما تكون بمعنى "اللام" أو معنى "من" تسمّى الإضافة المعنوية التي يكتسب منها المضاف التعريف أو التخصيص[1].

ووجّه الزمخشري قراءات على حذف المضاف من ذلك:

في قوله تعالى: "تلك آياتُ القرآنِ وكتابٍ مُبينٍ"[2]. جاء في الكشاف[3]: (وقرأ ابن أبي عبلة[4]: "وكتابٌ مُبينٌ" بالرفع على تقدير: وآياتُ كتابٍ مُبينٍ، فحذفَ المضاف وأُقيم المضافُ إليه مقامه).

وفي قولـــه تعالى: ""فأْتُوا بسورَةٍ مِثْلِهِ [5]، يقول الزمخشري[6]:

(وقرىء[7]: "بِسُورَةِ مِثْلِهِ" على الإضافة، أي: بسورة كتابٍ مِثْلِهِ) وهذا ممّا حُذِفَ الموصوفُ منه وأُقيمتِ الصفةُ مقامه.

يمثّل حذفُ المضافِ في هذه التراكيبِ القرآنيةِ وأمثالِها عنصراً تحويلياً؛ لأنّ الحذفَ بعامّةٍ يقوم بإخراج النّمط الجُمَلي التوليدي إلى الشكل التّحويلي، كما أنّ هذا الحذفَ يفيدُ الإيجازَ والاختصار[8].

كما وجّه الزمخشري قراءاتٍ على الفصل بين المضاف والمضاف إليه، من ذلك: في قوله تعالى: "فلا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ"[9]، جاء في الكشاف[10]:

---

(1) انظر المفصّل: 119

(2) النّمل: 1

(3) الكشاف: 135/3

(4) البحر: 53/7، ومعاني الزجاج: 107/4، والتبيان: 1003/2، والرازي: 771/24، وزاد المسير:154/6، وفتح القدير: 125/4، ومعاني الفرّاء: 285/2.

(5) يونس: 38

(6) الكشاف: 237/2

(7) المحتسب: 312/1، ومختصر ابن خالويه: 57، وحاشية الشهاب: 30/5، والمحرر: 152/7، وروح المعاني: 118/11، والدر المصون: 34/4.

(8) انظر منهج أبي حيّان: 327

(9) إبراهيم: 47

(10) الكشاف: 384/2

(وقرىء[1]: "مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِه"، بجرّ الرّسل، ونَصْبِ الوعد، وهذه القراءة في الضعف كمنْ قَرَأَ: "قَتْلُ أولادَهم شُرَكائِهم"[2]).

وفي قولــه تعالى: "وما هم بِضَارّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ"[3]. جاء في الكشاف[4]: (وقرأ الأعمش[5]: "وما هم بضارّي" بطرح النون والإضافة إلى أحد، والفصلُ بينهما بالظّروف، فإنْ قُلْتَ: كيفَ يُضافُ إلى أحدٍ وهو مجرور بمن ؟ قُلْتُ: جَعَلَ الجارَ جزءً من المجرور)، فكأنّه قال: وما هم بضارّي به أحدٍ[6]، ففَصل بين المتضايفين بالجار والمجرور (به)، والتقدير: "بضارّي أحدٍ به".

تُعدُّ مسألةُ الفصل بين المتضايفَيْنِ مِنَ المسائلِ الخلافيةِ بينَ المدرستين –البصرة والكوفة – فقد ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز الفصلُ بينَ المضافِ والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجرّ في ضرورة الشّعر، أمّا البصريون فقد ذهبوا إلى عدم جواز الفصل بغير الظرف وحرف الجر[7].

والحقيقة أنّ الزمخشري يتبع البصريين في هذه المسألة، لذا نراه يضعّف قراءة (مخلفَ وعدَه رسلِه) وقراءةَ ابن عامر: (قَتْلُ أولادَهم شركائهم)؛ لأنّ الفصلَ بين المضاف والمضاف إليه كان بالمفعول به، وهذا ما منعه البصريون.

كما ورأينا الزمخشري في موضعٍ سابقٍ من الدّراسة[8] يردّ قول القائل:

فَزَجَجْتُها بِمِزَجَّةٍ زجَّ القَلُوصَ أبي مَزادَهْ[1]

---

(1) البحر: 230/4، 438/5، والنشر: 265/2، والإتحاف: 217، والرازي: 149/19، وتوضيح المقاصد: 2/ 288، ومعاني الفرّاء: 81/2، وهمع الهوامع: 523/2.

(2) الأنعام: 137، وفي الكشاف: 54/2.

(3) البقرة: 102

(4) الكشاف: 301/1– 302

(5) المحرر: 423/1، وحاشية الصبان: 104/1، و262/2، وشرح التسهيل لابن عقيل: 46/1، والدر المصون: 326/1.

(6) انظر المحتسب: 103/1

(7) انظر الإنصاف: 347، والمفصّل: 136، وشرح التصريح: 57/2، والمقتضب: 376/4، وهمع الهوامع: 523– 527.

(8) انظر هذه الرسالة: 23 (التمهيد).

والتقدير: زجَّ أبي مزادةَ القلوصَ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص، وهو مفعول به للمصدر، وليس بظرفٍ ولا بحرف جرّ. بينما نرى الزمخشري قد أجاز الفصلَ في الجار والمجرور في قراءة (بضارّي من أحد).

لقد وجدتُ الزمخشري في مسألة من مسائل الإضافة – أيضاً – يوافق البصريين، إذ ذهبوا إلى أنّ (غير) يجوزُ بناؤها إذا أُضيفت إلى متمكن، في مقابل الكوفيين الذين ذهبوا إلى أنّ (غير) يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن[2]. وقد ألْحَقَ بعضُ العلماءِ بـ (غير) "مثل"، و"يومئذٍ" و"حينئذٍ" و"دون" و"بين"[3]. وممّا جاء في الكشاف: في قوله تعالى: "وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ"[4]. يقول الزمخشري[5]:

(وقرىء[6]: "يومَئذٍ" مفتوح الميم؛ لأنّه مضافٌ إلى "إذ" وهو غير متمكن، كقوله[7]:

على حينَ عاتَبْتُ المشيبَ على الصِّبا)

تكونُ كسرةُ الميمِ في القراءة الأولى "يومئذٍ" كسرةَ إعرابٍ؛ لأنّ "يوم" مضافٌ إلى "خزي"، وأمّا الفتحةُ في القراءةِ الثانية فتكون علامةَ بناء لإضافة يوم لـ(إذْ) وهو ظرفٌ غير متمكن، وكذلك القول في الشاهد الذي استشهد به الزمخشري فيروى الشاهدُ بجرِّ "حين" على أنّه مُعْرَبٌ تأثّر بالعامل الذي هو حرف الجر، ويروى بفتحه على أنّه مبنيٌّ على الفتح في محل جرّ، والجملة التي أُضيف إليها (حين) جملة فعلية فعلها ماضٍ، والفعل الماضي مبنيّ، فدلّ ذلك على أنّ كلمة "حين" ونحوها إذا

---

(1) مرّ تخريجه انظر: 23، وانظر المفصل: 136، وخزانة الأدب: 415/4، وشرح المفصل: 189/3، والكتاب: 176/1، ومجالس ثعلب: 152، والإنصاف: 347.

(2) انظر الإنصاف: 248، والهمع: 230/2، ومغني اللبيب: 670/2

(3) انظر همع الهوامع: 230/2، وما بعدها، وشذور الذهب: 81

(4) هود: 66

(5) الكشاف: 279/2

(6) حجة القراءات: 344، والسبعة: 336، والكشف: 532/1، والعنوان: 108، والمبسوط: 240، والإنصاف: 250

(7) للنابغة في ديوانه: 32، والكتاب: 330/2، وشرح المفصل: 16/3، و519/4، والإنصاف: 251، وهمع الهوامع: 230/2، وأوضح المسالك: 119/3، وعجزه: (وقُلْتُ ألمّا تَصْحُ والشّيبُ وازِعُ)

أُضيفت إلى مبني جاز فيها وجهان، ولكنّ البناءَ أرجحُ؛ لأنّ المضاف اكتسبَ البناءَ من المضافِ إليه، كما يكتسبُ منهُ التذكير والتأنيث[1].

وفي قوله تعالى: "ولا يَجْرِمَنَّكم شِقاقِي أنْ يَصِيبَكُم مِثْلُ ما أصاب..."[2]. جاء في الكشاف[3]: (وقرأ أبو حيوة، ورويت عن نافع[4]: "مِثْلَ ما أصابَ" بالفتح لإضافته إلى غيرِ متمكن، كقوله[5]:

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ منها غَيْرَ أنْ نَطَقَتْ)

والحقيقة أنّ ما ذكرناه في توجيه القراءة السابقة ينسحبُ أيضاً على هذه القراءة. فـ (مِثْل) من الأسماء التي أُضيفت إلى غير المتمكن جاز فيها الإعراب والبناء، ويكون إعرابُها عند بنائها كحالها حين كانت مرفوعةً، بمعنى أنّها تعربُ فاعلاً في الحالتين.

أمّا الشاهد الذي استدلّ به الزمخشري "غير أنْ نطقتْ" فقد أُضيفت فيه (غير) إلى المصدر المؤوّل من أنْ والفعل (نطقتْ)، والمصدر اسم متمكن[6]، فلِمَ وجَبَ البناء ؟ قيل: لأنّ المصدر المؤوّل شيءٌ تقديري، والاسمُ غيرُ ملفوظٍ به، ولأنّ الإضافةَ بابُها يقعُ على الأسماء المفردة، فلمّا خرجت هنا عن بابها بُنِيَتْ "غير"[7].

وذكر الزمخشري أنّ (النون والتنوين) هما الأصل وأنّ حذفهما يكون تخفيفاً في حال الإضافة اللفظية[8]، يقول في توجيه[1] قوله تعالى:" إنَّكُم لذائقُو العذابِ الأليم"[2]. (وقرىء[3]: "لذائقو العذابَ" بالنّصب على تقدير النون، كقوله:

---

(1) همع الهوامع: 231/2، وينظر حاشية المحقق فيه.

(2) هود: 89، وانظر الذاريات: 23، (إنّه لَحقٌ مِثْلَ ما أنّكم تنطقون).

(3) الكشاف: 288/2، وانظر: 17/4

(4) مختصر ابن خالويه: 61، والبحر: 255/5، ومغني اللبيب: 671/2، وشرح التسهيل: 362/2، وهمع الهوامع: 234/2، وحاشية الشهاب: 129/5، وروح المعاني: 122/12.

(5) لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه: 85، وخزانة الأدب: 406/3، وشرح المفصل: 80/3، و135/8، وللكنائي في الكتاب: 329/2، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر: 195/2، ومغني اللبيب: 211/1، و671/2، وهمع الهوامع، 235/2، وعجزه: (حَمَامَةً في غُصُونٍ ذاتِ أوْقالِ)

(6) الأشباه والنظائر: 195/2.

(7) الأشباه والنظائر: 195/2، ومغني اللبيب: 671/2، 672، وشرح المفصل: 81/3.

(8) انظر المفصل: 119- 122

ولا ذاكرَ اللهَ إلاّ قليلاً[4])

بتقدير التنوين، وقرىء على الأصل: "لذائقونَ العذابَ" وفي قولــه تعالى: "كلُّ نفسٍ ذائقةُ الموتِ"[5]. جاء في الكشاف[6]: (وقرأ اليزيدي[7]: "ذائقةٌ الموتَ" على الأصل. وقرأ الأعمش[8]: "ذائقةُ الموتَ" بطرح التنوين مع النّصب، كقوله:

ولا ذاكرَ اللهَ إلاّ قليلاً)

وفي قولــه تعالى: "ولا آمّينَ البيْتَ الحَرَامَ"[9]، جاء في الكشاف[10]: ("ولا آمّي البَيْتَ الحرَامِ"[11] على الإضافة).

وقد عالجت الدّراسة مثل هذه التوجيهات في الفصل السابق[12].

2.4.4 حروف الجرّ:

وتسمّى أيضاً حروف الإضافة، لأنّها تضيفُ معاني الأفعال إلى الأسماء أي توصلها إليها[13]، ويسميها الكوفيّون حروفَ الصّفات؛ لأنّها تحدث صفةً في الاسم كالظرفيّة[14]، والبعضيّة، والاستعلاء ونحوها من الصّفات[1].

---

(1) الكشاف: 339/3

(2) الصافات: 38

(3) مشكل إعراب القرآن: 236/2، ومختصر ابن خالويه: 127، ومغني اللبيب: 842/2، والمحتسب: 81/2، والبحر: 358/7.

(4) لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه: 54، والأشباه والنظائر: 211/1، والكتاب: 169/1، والمقتضب: 313/2، وبلا نسبة في شرح المفصل: 6/2، و34/9، والمفصل: 430، ومغني اللبيب: 555/2، ويروى (ذاكرِ الله).

(5) آل عمران: 185.

(6) الكشاف: 485/1

(7) البحر: 133/3، والإتحاف: 183، ومختصر ابن خالويه: 23، وروح المعاني: 146/4، والدر المصون: 2 /276، والرازي: 129/9

(8) المراجع السابقة.

(9) المائدة: 2

(10) الكشاف: 592/1، وانظر: 321/1.

(11) وهي قراءة عبدالله بن مسعود وأصحابه والأعمش، وانظر: البحر: 420/3، والإتحاف: 197، والتبيان: 416/1، ومعاني الفرّاء: 298/1، ومختصر ابن خالويه: 30، وإعراب النحاس: 480/1.

(12) انظر هذه الرسالة: 254، وما بعدها.

(13) انظر الكتاب: 224/4، والمفصل: 365، وشرح الرضي على الكافية: 354/2، وشرح التصريح: 2/2

(14) انظر شرح المفصل: 7/8، وحاشية الصبان: 203/2.

والحقيقة أنّ الزمخشري استعملَ مصطلحَ حروفِ الإضافةِ وعرّفها بحروف الجرّ، يقول: (حروف الإضافة: وهي الحروف الجارّة)[2]،وعددُها عنده سبعةَ عشرَ حرفاً[3]. وقد رصدت الدّراسةُ قراءاتٍ لا بأسَ بها وجّهها الزمخشري وفق هذا الباب وقسمتُها إلى قسمين:

القسم الأول: ما وجّهه الزمخشري على زيادة حَرفِ الجرّ، ومن ذلك: في قوله تعالى: "ما هنّ أمّهاتِهِم"[4]. جاء في الكشاف[5]: (وقرىء بالرفع على اللّغتين الحجازيةِ والتميميّةِ، وفي قراءة ابن مسعود[6]: "بأمّهاتِهم" وزيادة الباء في لغة من ينْصب).

يظهر من قول الزمخشري أنّ "أمّهاتِهم" قرئت بالنصب على لغة أهل الحجاز الذين يُعْملون "ما" عمل ليس، فتكون قراءةُ النّصبِ (أمهاتِهم) خبراً لها، والقراءة الثانية (أمهاتُهم) بالرفع على لغة أهل تميم الذين لا يعملون "ما" وإنّما يُهْملونها فلا عَملَ لها عندهم[7]. وأمّا القراءةُ الثالثةُ، فهي (بأمهاتِهم) بزيادة الباء، فقد خصّها الزمخشري بأهل الحجاز، لأنّ الباءَ تزادُ في خبرِ ما العاملةِ عمل ليس، وقد تعقّبَ أبو حيّان الزمخشري، وذكر أنّ زيادة الباء في لغة تميم كثير[8].

وفي قولــه تعالى: "لَذَهبَ اللهُ بِسَمْعِهِم وأبْصارِهم"[9]. جاء في الكشاف[10]: (وقرأ ابنُ أبي عبلة[11]: "لأذهَبَ بأسماعهم" بزيادة الباء، كقوله: "ولا تُلْقُوا بأيْديكُم"[1]).

---

(1) انظر معاني النحو: 5/3، والأدوات النحوية في كتب التفسير: 502، وما بعدها.

(2) شرح الأنموذج: 162

(3) شرح الأنموذج: 162، وانظر المفصّل: 365.

(4) المجادلة: 2

(5) الكشاف: 70/4.

(6) السبعة: 628، والتبيان: 1212/2، ومشكل إعراب القرآن: 362/2، وإعراب القراءات السبع وعللها: 2/ 354.

(7) انظر مغني اللبيب: 399/1، 776/2

(8) البحر المحيط: 32/8، وانظر حاشية الشهاب: 166/8.

(9) البقرة: 20

(10) الكشاف: 222/1

(11) البحر: 91/1، ومختصر ابن خالويه: 3، وفيه (لذهب بأسماعهم)، والقرطبي: 224/1، والمحرر: 195/1

وقد ذكر الزمخشري أنّ "الباء" تكونُ مزيدةً في المنصوب والمرفوع[2]، ويكون التقديرُ في قراءةِ ابْنِ أبي عبلةَ: "لأذهبَ أسْماعَهُم" وفي الآية الثانية "ولا تلقُوا أيديكم". وفي قوله تعالى: "ولا ترفَعُوا أصْواتَكُمْ"[3]، جاء في الكشاف[4]: (وفي قراءة ابنِ مسعود[5]: "لا ترْفَعوا بأصواتِكُم" والباء مزيدة محذُوٌّ بها حذوَ التشديدة في قول الأعلم الهُذَلي[6]:

رَفعتُ عيني بالحجا ز إلى أناسٍ بالمناقب)

كما ظهر لنا في الكشاف قراءاتٌ زيدت فيها "من" الجارّة، كما في قوله تعالى: "وأعَدَّ لهُم جنّاتٍ تَجْري تَحتَها الأنهارُ"[7]،

جاء في الكشاف[8]: (وفي مصاحفِ أهلِ مكّة: "تَجْري مِنْ تَحتِها الأنْهارُ"، وهي قراءة ابن كثير[9]، وفي سائر المصاحف: "تحتها").

والحقيقة أنّ "تحتَ" من الظروف غير المتصرفة التي لا تفارقُ الظرفيةَ إلاّ إلى الجرّ بمِنْ في الأكثر[10]. وقد نصّ اللّغويُّونَ أنّ المعنى في القراءتين واحدٌ إلاّ أنّ أكثرَ ما جاء في القرآن موافقٌ لقراءة ابن كثير[11]، "من تحتها".

وقد ورد في الكشاف قراءاتٌ أخرى[12].

القسم الثاني :

---

(1) البقرة: 195

(2) المفصل: 367، وانظر الهمع: 417/2.

(3) الحجرات: 2

(4) الكشاف: 555/3

(5) معاني الفرّاء: 69/3، وروح المعاني: 134/26، والمحرر: 485/13، والقرطبي: 307/16.

(6) نسبه الزمخشري للأعلم الهذلي في الكشاف: 555/3، ولم أعثر عليه.

(7) التوبة: 100

(8) الكشاف: 211/2

(9) كتاب المصاحف: 47، والبحر:92/5، والتبصرة:529، والمبسوط:228، والسبعة: 317، وحجة القراءات: 323، والكشف:505/1

(10) انظر معاني النحو: 166/2- 167

(11) التبيان: 657/2، وحاشية الشهاب: 358/4، والدر المصون: 498/3، وقد وردت "من تحتها" في القرآن الكريم في اثنين وعشرين آية، وانظر المعجم المفهرس: 187.

(12) البقرة: 177، والإسراء: 1، وفصلت: 49، وفي الكشاف: 330/1، و436/2، و457/3.

لقد رصدت الدّراسةُ قراءاتٍ تناوبتْ فيها حروفُ الجرّ، وأودُّ أنْ أشيرَ إلى أنّ جمهورَ الكوفيين ذهبوا إلى أنّ حروف الجرّ ينوبُ بعضُها عن بعض، فيما منع ذلك البصريُّون[1]، وذهب فريق ثالث إلى جواز تناوب حروف الجرّ لكن على غير إطلاقه، يقول ابن السراج: (واعلم أنّ العربَ تتسعُ في كلامِها فتُقيمُ بعضَها مقام بعض إذا تقاربتِ المعاني، فمن ذلك (الباء) تقول: (فلانٌ بمكّة وفي مكّة) وإنّما جازا معاً؛ لأنّك إذا قلتَ: فلانٌ بموضع كذا وكذا، فقد خبّرتَ عن اتّصاله والتصاقه بذلك الموضع، وإذا قلت: في موضع كذا، فقد خيّرت بـــ (في) عن احتوائه إيّاه وإحاطته به، فإذا تقارب الحرفان، فإنّ هذا التقارب يصلحُ للمعاقبة، وإذا تباين معناها لم يجُز)[2].

والواقع أنّنا نميلُ إلى هذا الرأي، فالأصلُ ألاّ تنوبَ حروفُ الجرّ بعضها عن بعض، بل إبقاؤها على أصلِ معناها ما أمكن، فإنْ لم يكن ذلك، ففي الاتّساع وعدم التكلّف جوازُ ذلك[3]، ولحروف الجرّ معانٍ متعدّدة[4].

وممّا جاء في الكشّاف:

1- مِنْ والبَاء:

في قوله تعالى: "يَحفظونَهُ مِنْ أمْرِ اللهِ"[5]، جاء في الكشّاف[6]: (... يحفظونه من أجلِ أمر الله، وتدلّ عليه قراءةُ عليّ - رضي اللهُ عنه - وابنِ عباسٍ وزيدِ بن عليّ وجعفر بن محمد وعكرمة[7]: "يحفظونَهُ بأمر الله").

---

(1) مغني اللبيب: 104/1، وشرح التصريح: 4/2-6، والخصائص: 91/2-92، والفروق اللغوية: 13-14، وشرح المفصّل: 15/8.

(2) الأصول في النحو: 414/1، وانظر الخصائص: 91/2- 93

(3) انظر معاني النحو: 10/3

(4) انظر همع الهوامع: 413/2- 460، والمفصّل: 365-373، وفي المصطلح النحوي البصري: 198-213.

(5) الرعد: 11

(6) الكشّاف: 352/3

(7) المحتسب: 355/1، والتبيان في غريب القرآن: 228/6، والمحرر: 141/8، وروح المعاني: 112/13

والحقيقة أنّ من معاني حرف الجرّ "مِنْ" العلّة والسبب، ومن معاني (الباء) السببيّة، وذكر الشهاب الخفاجي: (ولا فرقَ بينَ العلّةِ والسبب عند النحاة، وإنْ فرّقَ بينهما أهلُ المعقول)[1].

وقد فرّق بعضُ المعاصرين بين التعليل (بالباء) والتعليل (بمن)، فالتّعليل بالباء يفيد العِوضَ والمقابلة، وأمّا التعليل بمِن فيفيد الابتداء[2].

والحقيقةُ أنّ الدّراسةَ لا تسلّم تماماً بهذا الرأي، فإذا قرّرنا أنّه لا يصحُّ أنْ تقول: "عضَّ إصبعَهُ بالنّدم" فكان "من النّدم"[3]، فلأن المعنى اختلّ وتغيّر عن مراده، أمّا ما كان في مثل القراءةِ السابقةِ، فذلك سائغٌ؛ لأنّ المعنى في القراءتين واحدٌ.

2- عنْ والباء:

في قوله تعالى: " يسألونَكَ كأنّكَ حَفِيٌّ عنْها"[4]، جاء في الكشاف[5]: ("كأنّك حَفِيٌّ عنْها": كأنّك عالمٌ بها... وقرأ ابن مسعود[6]: "كأنّك حَفِيٌّ بها"، أي : عالمٌ بليغٌ في العلم بها).

إنّ مسألةَ أنْ تكون (الباء) بمعنى (عن) فيها نظرٌ بين العلماء، يقول ابن سيدة: "فمهما رأيتَ (الباءَ) بعْدَما سألتَ، أو ساءلتَ، أو ما تصرّفَ منهما فاعلم أنّها موضوعةٌ موضعَ (عنْ)[7]، وإلى ذلك ذهب الكوفيون[8]، وهي كقول علقمة[9]:

فإن تسألوني بالنّساءِ فإنّني بصيرٌ بأدْواءِ النّساء طبيبُ"

يريد: (عن النساء) .

---

(1) انظر حاشية الشهاب: 225/5

(2) معاني النحو: 78/3، نفسه: 78/3

(3) نفسه: 78/3

(4) الأعراف: 187

(5) الكشاف: 134/2- 135

(6) كتاب المصاحف: 75، والمحتسب: 269/1، ومختصر ابن خالويه: 47، والمحرر: 168/6، وفتح القدير: 276/2.

(7) المخصص: 65/14

(8) انظر همع الهوامع: 420/2، وانظر البحر المحيط: 434/4

(9) لعلقمة الفحل في ديوانه: 35، وفي الهمع: 420/2، وصدر البيت في البحر المحيط: 434/4

وقد مَنعَ البصريّون ذلك[1]، ولجأوا إلى تأويل البيت: اسألوا بسبب النساء لتعلموا حالهن[2]، وأُرجّح أنّ الزمخشري قد ذهب إلى هذا التأويل في توجيه القراءة السابقة، فكأنّه: يسألونك بسبب كونك عالماً بليغاً بها.

3-مِنْ وعَنْ:

في قولـــه تعالى: "فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلوبُهُم مِنْ ذِكْرِ اللهِ"[3]، جاء في الكشاف[4]: (وقرىء[5]: "عَنْ ذِكْرِ اللهِ" فإن قُلْتَ: ما الفرقُ بين "من" و"عن" في هذا ؟ قلتُ: إذا قلتَ: قسا قلبُهُ مِنْ ذِكْرِ الله، فالمعنى ما ذكرتُ مِنْ أنّ القسوةَ من أجلِ الذِّكرِ وبسببه، وإذا قُلْتَ: عنْ ذكرِ الله فالمعنى: غَلُظَ عن قبولِ الذكر وجفا عنه، ونظيره: سقاه من العَيْمَةِ[6]. أي من أجل عطشه، وسقاه عن العَيْمَة: إذا أرواه حتّى أبعده عن العطش).

وقد ذكر الفرّاء أنّ كلا القراءتين صواب[7]، وذهب بعضُ العلماءِ إلى أنّ "مِن" أبلغُ من "عَنْ"[8]، في هذه القراءة.

4-اللام وعلى:

في قوله: "وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبادِنا المُرسَلِين"[9]، جاء في الكشاف[10]: (وقرأ عبدالله بن مسعود[11]:"على عبادنا" على تضمين "سبقت" معنى حقّت)، وقد نصّ العلماءُ أنّ "اللام" تأتي بمعنى "على"[12]، كقوله تعالى: "وتلّهُ للجبين"[13]، أي: على الجبين.

---

(1) انظر مغني اللبيب: 141/1، و142

(2) انظر همع الهوامع: 421/2

(3) الزمر: 22

(4) الكشاف: 394/3

(5) معاني الزجاج: 351/4، وزاد المسير: 174/7، وروح المعاني: 257/23، وفتح القدير: 458/4.

(6) العَيْمَةُ: شَهْوة اللبن، وشدّة العطش، انظر لسان العرب: 356/10 (عيم).

(7) معاني الفرّاء: 418/2، وانظر الهمع: 462/2

(8) حاشية الشهاب: 335/7

(9) الصافات: 171

(10) الكشاف: 357/3

(11) معاني الفرّاء: 395/2، وروح المعاني: 156/23

(12) انظر الهمع: 453/2

(13) الصافات: 103، وفي الكشاف: 348/3

4-اللام وإلى:

في قولـــه تعالى: "والشّمسُ تَجْري لمُستَقَرٍّ لها"[1]، جاء في الكشاف[2]: (وقرىء[3]: "تجري إلى مُستَقَرٍّ لها"). وقد نصَّ العلماءُ – أيضاً – على أنّ "اللام" تأتي بمعنى "إلى"[4]، ومن معاني "إلى" انتهاء الغاية المكانية، فتكون اللام على هذا المعنى في هذه القراءة.

5-في ومِنْ:

في قوله تعالى: "غُلِبَتْ الرُّومُ في أدْنى الأرض"[5]،

جاء في الكشاف[6]: (وقرىء[7]: "من أدنى الأرض"). وقد ذكر بعضُ اللّغويينَ أنّ "في" تأتي بمعنى من[8]، واستدلّوا بقول الشاعر[9]:

وهَل يعِمَنْ مَنْ كانَ أحْدَثُ عَصْرِه ثَلاثينَ شَهْراً في ثلاثةِ أحْوال

أي: منها ثلاثة أحوال.

وقد ردّ ابنُ جنّي أنّ تكون "في" بمعنى "من" في الشاهد الشعري السابق، والتوجيه عنده على حذف المضاف، أي: مع ثلاثة أحوال[10]، فتكون "في" بمعنى "مع" والذي تراه الدّراسة في مسألة مجيء "في" بمعنى "مِنْ" أنّه أمرٌ بعيد، وقد تعقّب الباحثُ

---

(1) يس: 38

(2) الكشاف: 322/3

(3) البحر: 336/7، والرازي: 71/26، وفتح القدير: 369/4، والدر المصون: 485/5

(4) الهمع: 453/2، وانظر:414/2

(5) الروم: 3

(6) الكشاف: 213/3

(7) البحر المحيط: 162/7

(8) انظر مغني اللبيب: 225/1، والهمع: 446/2

(9) لامرىء القيس في ديوانه: 27، وبلا نسبة في الخصائص: 96/2، ومغني اللبيب: 225/1، وهمع الهوامع: 446/2.

(10) الخصائص: 96/2-97

معنى "في" في كتب النّحو[1]، فلم أرَ لها معنى "من" إلاّ ما ذُكِر عن ابن هشام والسيوطي، في حدود ما وصلت إليه.

وما تودّ الدّراسةُ الإشارةَ إليه هو أنّ القراءتين صحيحتان من حيث المعنى، ويكون معنى "في" الظرفية، ومعنى "من" التبعيض.

وقد وردت قراءاتٌ أخرى في الكشاف تناوبت فيها حروفُ الجرّ[2].

3.4.4 الحمل على الجوار:

جرُّ الجوارِ هو أنْ تصيرَ الكلمةُ مجرورةً بسبب اتّصالها بكلمةٍ مجرورةٍ سابقةٍ عليها، لا بسبب غير الاتّصال، فيكون جرُّ الأولى بسبب العامل، وجرّ الثانية لا بعامل، ولا بسبب التبعيّة، كجرِّ التّوابع، بل إنّما يكون بسبب الاتّصال والمجاورة[3]، وذكر السيوطي أنّ جمهور النحويين أثبتوا الجرّ بالمجاورة للمجرور في النعت والتوكيد وعطف النسق[4].

وممّا وجّهه الزمخشري على علّة الجوار ما يلي:

في قولــه تعالى: "وَوَاعَدْنَاكُم جانِبَ الطُّورِ الأَيْمَنَ"[5]، جاء في الكشاف[6]: (وقرىء[7]: "الأيْمَنِ" بالجرّ على الجوارِ، نحو: "جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ")، فقراءة الجماعة الأيمن، بالنصب، صفة لجانب، وجانبُ: مفعول ثانٍ للفعل (واعد)، أمّا قراءة

---

(1) انظر معاني حرف الجرّ (في) في الكتاب: 421/1، 226/4، والجنى الداني: 252، والمقتضب: 139/4، و45/1، واللمع في العربيّة: ط2: 42، والمفصّل: 365، ومعاني النحو: 50/3، وفي المصطلح النحوي: 204.

(2) البقرة: 220، والممتحنة: 1، والنبأ: 14، والتوبة: 119، والنازعات: 17،في الكشاف: 360/1، و90/4، و 207/4- 208، 219/2، و 213/4.

(3) انظر كشاف اصطلاحات الفنون: 287/1، وانظر الفرائد الجديدة: 61، عن: في المصطلح النحوي البصري: 159

(4) همع الهوامع: 535/2- 536

(5) طه: 80

(6) الكشاف: 547/2

(7) الرازي: 96/22، والبحر: 265/6، والدر المصون: 45/5، وروح المعاني: 239/16.

(الأيمنِ) بالجرّ، فقد خرّجه العلماءُ والمفسرون على الجوار[1]، والنّصبُ أحبُّ عند ابن خالويه[2].

وفي قولــه تعالى: "إنَّ اللهَ هو الرّزّاقُ ذو القوّةِ المَتينِ"[3]. جاء في الكشاف[4]: (وقرىء[5]: "المتينُ" بالرفع صفة "لذو" وبالجرّ صفة للقوّة).

ولعلماءِ العربيّةِ آراءٌ في مسالة الحمل على الجوار في القرآن الكريم، فقد ذهب بعضُهم إلى توجيه قراءاتٍ قرآنيّةٍ على الحَمْل على الجوار كما في قراءة "المتينِ" السابقة، يقول ابن جنّي: "أنْ يكونَ أرادَ الرّفعَ وصفاً للرّازّق، إلاّ أنّه جاء على لفظ القوّة لجوارها إيّاه، على قولهم: "هذا جُحْرُ ضَبٍّ خربٍ"، وعلى أنّ هذا في النّكرة على ما فيه أسهلُ منه في المعرفة، وذلك أنّ النكرةَ أشدُّ حاجةً إلى الصّفة، فبقدر قوةِ حاجتها إليه تَشَبّثت بالأقرب إليها، فيجوز: "هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ" لقوّةِ حاجةِ النّكرة إلى الصّفة، فأمّا المعرفةُ، فتقلّ حاجتُها إلى الصّفة، فبقدر ذلك لا يسوغُ التشبّثُ بما يقربُ منها لاستغنائها غالب الأمر عنها"[6]، وإلى ذلك ذهب السجستاني[7].

ولقد مَنَعَ فريقٌ ثانٍ الحَمْلَ على الجوار في القرآن الكريم، وفي ظنّي أنّ سببَ المنعِ؛ لأنّ الجوارَ قد يعود للتّوهم، لذا يقول النحّاس: (والجوار لا يقعُ في القرآن ولا في كلامٍ فصيحٍ، وهو عند رؤساء النّحويين غلطٌ ممن قاله من العرب)[8].

والحقيقةُ أنّنا لا نسلّمُ بقول النحّاس؛ لأنّ العربيّة ضمّت شواهدَ فصيحةً من قراءاتٍ قرآنيّة وشواهد شعريّة ونثريّة وجّهها علماءُ العربيّةِ على الجوار[9].

---

(1) انظر مشكل إعراب القرآن: 75/2

(2) انظر مختصر ابن خالويه: 89

(3) الذاريات: 58

(4) الكشاف: 21/4

(5) البحر: 143/8، ومعاني الزجاج: 59/5، ومختصر ابن خالويه: 145، والتبيان: 1184/2، ومعاني الفرّاء: 75/2، و90/3، والمحرر: 42/14.

(6) المحتسب: 289/2، وانظر القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي: 391.

(7) إعراب النحّاس: 246/3

(8) نفسه: 246/3

(9) انظر الكتاب: 299/2، والأصول في النحو: 127/1، وهمع الهوامع: 535/2، والاقتراح: 108، وانظر القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي: 391، وفي المصطلح النحوي البصري: 159.

وفي قولـــه تعالى: "أن اللهَ بريءٌ منَ المُشْرِكينَ ورسُولُهُ"[1]، جاء في الكشاف[2]: ("ورسُولُه" عطفٌ على المنوي في "بريءٌ"، أو على محلّ "إنّ" المكسورة واسمها... وقرىء[3]: بالجرّ على الجوار، وقيل على القسم).

وقد ذكر الزمخشري قصّة الإعرابي الذي قدم المدينةَ في زمان عمر بن الخطاب – رضي اللهُ عنه– وطلب أنْ يُقْرَأ عليه من القرآن، فقُرِئَتْ عليه هذه الآية بجرّ "رسوله"، فقال: إذا كان اللهُ بريئاً من رسوله فأنا كذلك، فلمّا بلغَ ذلك عمرَ، قرأها عليه بالرفع، فقال الإعرابي: وأنا –والله– أبرأ ممّا بَرِىءَ اللهُ ورسولُه منه[4].

5.4 النّواسخ:

سأقصرُ حديثي في ثلاث مسائل وفقاً لما توافر لديّ من قراءات:

1- كان وبعض مسائلها.

2- عسى واتّصال الضمير فيها.

3- إنّ وبعض مسائلها.

1.5.4 القول في: كان:

ذهب جمهورٌ من النحاةِ إلى أنّ هناك أفعالاً في العربيّة تُسَمّى أفعالاً ناقصةً، واختلفوا في سَبَبِ تسميتِها ناقصة[5]، وجوهر اختلافهم في دلالتها على عنصري الزمن والحدث، فذهب بعضُهم إلى أنّها عنصرٌ تجرّدَ للزمن، وذهب بعضُهم الآخرُ إلى أنّها تدلّ على الحدث[6].

وقد نصّ النحويّون على أنّ هناك معاني واستعمالاتٍ متعدّدةً لـــكان[7]، وقد ذكر الزمخشري أنّ من معانيها الدّوامَ والاستمرارَ، يقول في توجيه قوله تعالى: "كُنتُم

---

(1) التوبة: 3

(2) الكشاف: 173/2

(3) وهي قراءة الحسن، انظر البحر: 6/5، والقرطبي: 24/1، 70/8، والرازي: 231/15، وحاشية الشهاب: 299/4، وفتح القدير: 334/2، والدر المصون: 442/3.

(4) الكشاف: 173/2، والبحر المحيط: 6/5، وحاشية الشهاب: 299/4.

(5) انظر حاشية الصبان: 225/1، وأسرار العربيّة: 133، وشرح التصريح: 190/1، وشرح المفصل:89/7

(6) انظر ابن يعيش: 89/7– 90، وشرح الرضي على الكافية: 329/2، وحاشية الخضري: 110/1

(7) انظر معاني النحو: 191/1

خَيْرَ أُمّةٍ أُخرِجَتْ للنّاس"[1]، (كان عبارة عن وجود الشيء في زمانٍ ماضٍ على سبيل الإبهام، وليس فيه دليل على عدم سابقٍ، ولا عن انقطاعٍ طارىء ومنه قوله تعالى: "وكانَ اللهُ غفُوراً رَحِيماً"[2]، ومنه قوله تعالى: "كنتم خيْرَ أُمّةٍ" كأنّه قيل: وُجِدتُ خيرَ أمّةٍ وقيل: كنتم في علْمِ الله خيرَ أُمّةٍ...)[3].

وقبل الولوج في المسائل التي رصدتها الدّراسة في باب كان، نودّ الإشارة إلى أنّ العلماءَ اختلفوا في تسمية اسمها وخبرها، فذكر السيوطي: أنّها ترفع المبتدأ -خلافاً للكوفيين- ويسمّى اسمها، وفاعلاً، وقيل لشبهه، وتنصب الخبر، ويسمّى: خبرها ومفعولها، والكوفيّون يسمّونه حالاً، والفرّاء: شبهه[4].

ومّما رصدته الدّراسةُ من مسائل تخصُّ كان ما يلي:

1-إضمار اسم كان:

نصَّ النّحويّون على جوازِ إضمار اسم (كان) فيها، (وهو ضمير الشأن والحديث، فتقع الجملُ بعدَها أخباراً عنها، نحو: "كان زيدٌ منطلقٌ" فإنّ اسمَ كان هذه ضميراً، أي ضميرٌ يعودُ إلى الشأن، وزيدٌ مبتدأ، ومنطلقٌ خبره، والجملةُ خبرُ كان، والتقدير كان الشأنُ زيدٌ منطلقٌ)[5]، يقول الزمخشري: (وهذا القِسْمُ من أقسامِ الناقصةِ أيضاً إلاّ أنّها مختصّةٌ بكون اسمُها ضميرَ الشأن، وخبرُها جملةً)[6].

وممّا جاء في الكشاف:

في قوله تعالى: "فكانَ أبواهُ مُؤْمِنَيْنِ"[7]، يقول الزمخشري[8]: (وقرأ الجحدري[9]: "وكان أبواه مُؤمنانِ" على أنّ كانَ فيه ضمير الشأن).

---

(1) آل عمران: 110

(2) النساء: 96

(3) الكشاف: 454/1

(4) انظر همع الهوامع: 408/1، واللمع: 19، ومعاني الفرّاء: 362/1، و409، و28/3، وشرح الأنموذج: 25، و151، وينظر في مصطلح النحوي البصري: 63، وفي مصطلح النحو الكوفي: 53.

(5) انظر شرح الأنموذج: 152، والكتاب: 69/1-70، واللمع: 20، و21، والهمع: 408/1

(6) شرح الأنموذج: 152

(7) الكهف: 80

(8) الكشاف: 495/2- 496

(9) والمحرر: 381/9، وروح المعاني: 11/16، والدر المصون: 478/4.

وقد وجدتُ معظمَ النحويين يوجّهون هذه القراءةَ التوجيهَ نفسَهُ[1]، وزادَ ابنُ جنّي أنّ اسم كان قد يكونُ ضميرَ الشأنِ، وقد يكونُ ضميرَ الغلامِ، والجملةُ (أبواه مؤمنان) خبرُ كان[2].

وذكر أبو حيّان أنّ أبا الفضل الرازي أجاز بالإضافةِ إلى ما سبقَ أن يكون (مؤمنان) على لغة بني الحارث فيكون منصوباً[3]، وبنو الحارث يجرُّون المثنّى بالألف في كلِّ أحواله الإعرابيّة[4].

2-زيادة كان:

ذكر النّحويّونَ أنّ "كان" قد تُزاد في الكلام للتّأكيد، فلا تحتاجُ إلى خبرٍ منصوبٍ نحو: "مَرَرْتُ برجلٍ كان قائمٍ"، "وزيدٌ كانَ قائمٌ"، "وما كان أحسنَ زيداً"[5].

وممّا وقع في الكشاف من ذلك:

في قولــه تعالى: "وأنْ كانَتْ لَكَبيرةً إلاّ على الّذينَ هَدَى اللهُ"[6]. جاء في الكشاف[7]: (وقرأ اليزيدي[8]: "لكبيرةٌ" بالرفع، ووَجْهُها أنْ تكونَ "كان مزيدةً"، كما في قوله[9]:

وجيرانٍ لنا -كانوا- كرامِ)

وقد ذكر أبو حيّان وجهاً آخر في قراءة "لكبيرةٌ" بالرفع، وهو أنْ تكون "لكبيرةٌ" خبر لمبتدأ محذوف[10]، وهو وجه حَسَنٌ مقبولٌ في العربيّة، إلاّ أنّه ضعّف توجيه

---

(1) انظر التبيان في إعراب القرآن: 858/2، وإعراب النحّاس: 289/2، وأضاف: (ويجوز عند سيبويه في غير القرآن "مؤمنان" على أنْ تضمر في كان).

(2) المحتسب: 33/2

(3) البحر المحيط: 155/6

(4) انظر معاني الفرّاء: 183/2، وحجة ابن زنجلة:454، وفيه: (لغة كنانة).

(5) اللمع: 20، وشرح الأنموذج: 152

(6) البقرة: 143

(7) الكشاف: 319/1

(8) مختصر ابن خالويه: 10، الإتحاف: 149، والدرّ المصون: 395/1

(9) للفرزدق في ديوانه: 529/2، وهو من شواهد الكتاب: 153/1، ومغني اللبيب: 377/1، وشرح الأشموني: 419/1، وصدره: (فكَيْفَ إذا رأيْتُ ديارَ قَوْمي) .

(10) البحر المحيط: 425/1

الزمخشري، مع أنه -أيضاً- وجهٌ حسن مقبولٌ في العربيّة، كما أنّ سيبويه أجاز زيادة "كان" في الشاهد الذي مثّل به الزمخشري[1].

3-كان التّامّة:

قرّرَ النحويّون أنْ تأتي "كان" تامّة دالّة على الحدث بمعنى (وقع) و(وَجَدَ) وما يدور في معنى هذه الأفعال، فتستغني عن الخبر المنصوب[2].

وممّا وقع في الكشاف موجّهاً على كان التّامّة ما يلي:

في قوله تعالى: "كُنْ فَيَكون"[3]، يقول الزمخشري[4]: (من كان التّامّة التي بمعنى الحدوث والوجود). وفي قوله تعالى: "فكانتْ وَرْدَةً كالدِّهانِ"[5]، جاء في الكشاف[6]:

(وقرأ عمرو بن عبيد[7]: "وردةٌ" بالرفع، بمعنى: فحَصَلَتْ وَرْدَةٌ، وهو من الكلام الذي يسمّى التجريد[8]، كقوله[9]:

فَلَئِنْ بقيتُ لأرْحَلَنَّ بِغزوَةٍ تحوي الغنائمَ أو يموتَ كريمُ)

ويقصد الشاعر بالكريم -نفسه لا غيرهُ، وكذا في الآية الكريمة جرّد من السماء معنى "وردة" هي السماءُ بذاتها، فتكون "كان" تامّة، و"وردة" فاعلها، وهذا معنى قوله على التجريد.

وفي قولـــه تعالى: "إنْ تَكُ مِثْقالَ حبّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ"[10]، جاء في الكشاف[11]:

---

(1) الكتاب: 153/2، وانظر مغني اللبيب: 378/1.

(2) شرح المفصّل: 339، وشرح الأنموذج: 152، واللمع: 20.

(3) النحل: 40

(4) الكشاف: 410/2، وانظر معاني الفرّاء: 74/1، و100/2.

(5) الرحمن: 37

(6) الكشاف: 48/4

(7) البحر: 195/8، وروح المعاني: 113/27

(8) التجريد: أنْ في الشيء من نفسه معنىً آخرَ، كأنّه حقيقته ومحصوله، انظر الخصائص: 232/2.

(9) البيت لقتادة بن مسلم الحنفي.

(10) لقمان: 16، وانظر الأنبياء: 47

(11) الكشاف: 233/3، وانظر: 574/2

(وقرىء[1]: "مثْقالُ" بالنّصب والرفع، وإنّما أنّثَ "المثقال" لإضافته إلى الحبّة، كما قال: [2]

كما شَرِقَتْ صدْرُ القناةِ مِنَ الدَّمِ

وكقوله تعالى: "وأنْ كان ذو عسرةٍ"[3]).

والظاهرُ أنّ قراءةَ "مثقالَ" بالنصب على أنّ "كان" ناقصة، واسمُها ضميرٌ يُمْكِنُ تقديره "بالعمل" أو "الظلم". وأمّا قراءةُ "مثقالُ" بالرفع، فعلى "كان" التامّة، وفاعلها "مثقال" وجاز تأنيث "تك" في هذه المسألة لاكتساب المضاف من المضاف إليه التأنيث، كما في الشاهد الشعري. وقد رجّح الزمخشري في بعض القراءات مجيءَ كان ناقصة على مجيئها تامّة كما في قوله تعالى: "وَلَوْ كانَ ذا قُربَى"[4]. جاء في الكشاف[5]: (وقرىء[6]: "ولو كان ذو قربى" على كان التّامة، كقوله تعالى: "وإنْ كان ذو عسرة"). يوجّه الزمخشري هذه القراءةَ على طريقته الحواريّة: (فإنْ قُلْتَ: ما تقول فيمن قرأوا "ولَو كانَ ذُو قُرْبَى" على كان التامّة كقوله... ؟ أقولُ نظمُ الكلامِ أحسنُ ملائمةً للناقصة، لأنّ المعنى على أنّ المثقلة[7] إنْ دعت أحداً إلى حَمْلِها لا يُحْمَلُ منه شيءٌ، وإنْ كان مدعوُّها ذا قربى، وهو معنى صحيحٌ ملتئم، ولو قُلْتَ: ولو وُجد ذو قربى لتفكّك وخرج من اتّساقه والتئامه)[8].

كما رأينا الزمخشري يتأوّل لقراءاتٍ قُرِئَتْ على كان التامّة يتأوّلها على كان الناقصة من ذلك:

---

(1) حجة القراءات: 565، والسبعة: 513، والكشف: 188/2، و111/1، والعنوان: 132، 152، وإرشاد المبتدي: 495، والنشر: 324/2،

(2) عجز بيت للأعشى في ديوانه:173، والكتاب: 52/1، والخصائص: 186/2، والأشباه والنظائر: 197/1، و92/2، والمقتضب: 197/4 – 199، ومغني اللبيب: 513/2، وصدره: (وَتَشْرَقُ بالقولِ الذي قد أذعتَهُ.)

(3) البقرة: 280، وفي الكشاف: 401/1، وسيأتي ذكرها.

(4) فاطر: 18

(5) الكشاف: 305/3

(6) معاني الفرّاء: 368/2، والبحر: 308/7، وروح المعاني: 185/22، وإعراب النحّاس: 694/2، ومشكل إعراب القرآن: 216/2.

(7) من قوله تعالى: "وإنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إلى حِمْلِها لا يُحْمَلْ منه شيء ولو كان ذو قربى"، فاطر: 18.

(8) الكشاف: 305/3

يُحْمَلُ منه شيءٌ، وإنْ كان مدعوُّها ذا قربى، وهو معنى صحيحٌ ملتئم، ولو قُلْتَ: ولو وُجد ذو قربى لتفكّك وخرج من اتّساقه والتئامه)[1].

كما رأينا الزمخشري يتأوّل لقراءات قُرِئتْ على كان التامّة يتأوّلها على كان الناقصة من ذلك: في قولـــه تعالى: "إلاّ أنْ تَكُونَ تِجارةٌ حاضرةٌ تُديرونَها"[2]، يقول الزمخشري[3]: (وقرىء[4]:"تجارةٌ حاضرةٌ" بالرفع على كان التامّة، وقيل هي الناقصة على أنّ الاسم "تجارةٌ حاضرةٌ" والخبر تديرونها، وقرىء[5]: "تجارةً" بالنّصب على: إلاّ أنْ تكون التجارةُ تجارةً حاضرةً، كبيت الكتاب[6]:

بني أسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بَلاءَنا إذا كانَ يَوْماً ذا كَواكِبَ أشْنَعا

أي: إذا كان اليومُ يوماً).

يظهر من توجيه الزمخشري لقراءة "تجارةٌ حاضرةٌ" وجهان[7]:

الأوّل: تكون (كان) تامّة بمعنى حَصَلَتْ أو وقَعَتْ تجارةٌ حاضرةٌ.

الثاني: تكون (كان) ناقصة و(تجارةٌ) اسمها، وهو في الأصلِ مبتدأ جاز الابتداءُ به لأنّه وُصِفَ، وبعدَ دخول كان أصبحَ اسماً لها، والخبرُ الجملةُ الفعليةُ (تديرونَها).

وأمّا قراءةُ "تجارةً حاضرةً" بالنّصب، فهي على (كان) الناقصة، واسمها ضمير، و"تجارةً" خبرها، وعند الطبري أنّ مَنْ قرأ بها شذَّ عن قراءة الجماعة[8]. وتمثيل الزمخشري لها بشاهد الكتاب، يقول سيبويه: (أضمر لِعِلْمِ المخاطَبِ بما

---

(1) الكشاف: 305/3

(2) البقرة: 282

(3) الكشاف: 404/1

(4) حجة الفارسي: 320/2، والنشر: 237/2، والسبعة: 194، وحجة القراءات: 151، والمحرر: 515/2، والكشف: 321/1، ومعاني الفرّاء: 185/1، والمكرر: 20.

(5) المراجع في الحاشية السابقة والمبسوط: 155، والبحر: 352/2، والإتحاف: 166

(6) لعمرو بن شأس في ديوانه: 36، وهو من شواهد الكتاب: 47/1، وخزانة الأدب: 521/8، والمقتضب: 4/ 96، وتاج العروس: 160/3، مع اختلاف الصدر، ويروى(أشهبَ) بدل (أشنعا)

(7) انظر التبيان في إعراب القرآن: 231/1

(8) الطبري: 87/3

يَعْني، وهو اليوم)[1]، ويجوز عنده -أيضاً- أنْ تكون كان تامّة، بمعنى: (إذا وقع يومٌ ذو كواكبَ أشنعا)[2].

وقد وجّه الزمخشري قراءاتٍ أخرى في باب كان التامّة والناقصة[3].

4-في أحكام اسم كان وخبرها:

الأصلُ في هذا البابِ أنْ تأتي بالفعل النّاقص فاسمه فخبره[4]، شأن ترتيب الجملة الفعلية (فعل+ فاعل+ مفعول به).

وذكر النحويّون أنّ خبر كان قد يتقدم عليها، وقد يتوسط بينها وبين اسمِها[5]، وكذلك نصّوا على أنّ المعرفةَ اسمُها، والنّكرةَ خبرُها.

يقول سيبويه: (واعلم أنّه إذا وقع في هذا الباب نكرةٌ ومعرفةٌ فالذي تَشغَلُ به كان المعرفةَ؛ لأنّه حدُّ الكلام)[6].

وقد يجيئان معرفتين معاً، ونكرتين، ويجيءُ الخبرُ مفرداً وجملةً بتقاسيمها[7].

وممّا رصدناه في الكشاف حولَ هذه المسألة ما يلي:

في قولــه تعالى: "وما كانَ صلاتُهُم عند البيتِ إلاّ مُكَاءً وتَصْدِيَةً"[8]، جاء في الكشاف[9]: (وقرأ الأعمش[10]: "وما كانَ صلاتَهم" بالنّصب على تقديم خبر كان على اسمها). والحقيقة أنّ بعضَ العلماء قد خطّأ قراءةَ الأعمش لجعلِ المعرفةِ خبراً

---

(1) الكتاب: 47/1

(2) نفسه: 47/1

(3) البقرة: 28، والنساء: 11، والنمل: 40، والنعام: 139، ويس: 53، المجادلة: 7، وفي الكشاف: 401/1، 1 /506، 527/1، 55/2، 326/3، 73/4.

(4) معاني النحو: 224/1

(5) انظر المفصّل: 338، وشرح الأنموذج: 153، والكتاب: 47/1، واللمع: 20، والهمع: 428/1- 429.

(6) الكتاب: 47/1

(7) المفصّل: 339، وانظر مغني اللبيب: 452/2- 453، واللمع: 21

(8) الأنفال: 35

(9) الكشاف: 156/2

(10) مختصر ابن خالويه: 49، والسبعة:305، والمحرر:286/6، وفتح القدير:2 /306، وروح المعاني:20/9

والنَّكرة اسماً، وقالوا: لا يجوز ذلك إلاّ في ضرورة الشّعر[1]. ووجّهها بعضهم على أنّ "المكاء" و"التصدية" اسما جنسٍ، واسم الجنس تعريفه وتنكيره سواء[2].

وقد رأيتُ الزمخشري في المفصّل يجيزُ ذلك في الشّعر لا على سبيل الضرورة وإنّما (من القَلْبِ الذي يُشَجِّع عليه أمْنُ الإلباس)[3].

كما أجاز سيبويه هذا في الشّعر وفي ضَعْفٍ من كلام[4].

أمّا إذا تساوى الاسمان في التعريف، فيجوز تقديمُ خبر كان عليها، يقول سيبويه: (وإذا كانا معرفةً فأنتَ بالخيار: أيّهما جَعلْتَهُ فاعلاً رفَعْتَهُ ونَصَبْتَ الآخر)[5].

وممّا وجّهه الزمخشري على علّة تقديم خبر كان على اسمها؛ لأنهما معرفتان في قولــه تعالى: "وما كانَ حجّتُهم إلاّ أنْ قالوا ائتُوا بآبائنا"[6]. جاء في الكشاف[7]: (وقرىء[8]: "حُجّتُهم" بالنصب والرفع، على تقديم خبر كان وتأخيره). وفي قوله تعالى: "فما كان جوابَ قَوْمِهِ إلاّ أنْ قالوا..." [9]، جاء في الكشاف[10]: (وقرىء[11]: "جَوابُ" بالنّصب والرفع).

ولا بدَّ من الإشارةِ إلى أنَّ ابنَ هشام قد ضعّفَ قراءةَ "حُجّتُهم" و "جوابُ" بالرفع؛ لأنّ المصدرَ المؤوّلَ في التعريف حكم الضمير، فالضمير لا يوصف، والمصدر المؤوّل من (أنْ وأنَّ) كذلك[12]. وقد ظهر لي أنَّ ابنَ هشام قد تبع الزمخشري في

---

(1) ذكر أبو حيّان: (وخطأ قومٌ منهم أبو علي هذه القراءة...)، البحر: 492/4

(2) المحتسب: 278/1، والتبيان في إعراب القرءان: 622/2.

(3) المفصّل: 338

(4) الكتاب: 48/1.

(5) الكتاب: 50/1، وانظر شرح المفصّل: 95/7

(6) الجاثية: 25

(7) الكشاف: 513/3

(8) النشر: 372/2، ومختصر ابن خالويه: 138، الإتحاف: 390، والبحر: 49/8.

(9) العنكبوت: 24

(10) الكشاف: 203/3

(11) التبصرة والتذكرة: 185/1، والقرطبي: 338/13، ومعاني الزجاج: 166/4، وفتح القدير: 198/4، والمحرر: 377/11.

(12) انظر مغني اللبيب: 590/2، وانظر المحتسب: 115/2 (في توجيه النور: 51).

هذا، إذ يقول الزمخشري في توجيه قراءة "قولُ" في قوله تعالى: "إنّما كانَ قَولَ المؤمنين إذ دُعُوا إلى اللهِ ورسولِه ليَحكُمَ بَيْنَهُمْ أنْ يَقُولوا سَمِعْنا وأطَعْنا..[1]". جاء في الكشاف[2]: (وعن الحسن[3]: "قَولُ" بالرفع، والنَصبُ أقوى؛ لأنّ أولى الاسْمَيْنِ بكونه اسماً لكان أوغلَهُما في التّعريف، و"أنْ يقولوا" أوغل لأنّه لا سبيل عليه للتنكير بخلاف "قول المؤمنين، وكان هذا من قبيل كان في قوله تعالى: "ما كانَ للهِ أنْ يتّخذَ مِنْ وَلَد"[4]، و"ما يكون لنا أنْ نتكلّم بهذا"[5]).

والظاهر أنّ المصدر المؤوّل أقوى في التعريف –عند الزمخشري وابن هشام– من الاسم المضاف إلى معرفة.

وقد ذهب بعضُ المعاصرين إلى أنّ الفيصلَ –في تمييز الاسم من الخبر المعرفتين هو المعنى، وحال المخاطب من معرفة الاسم، فإنّك تأتي بالاسم الذي يعلمه المخاطب وتجعله اسماً للفعل النّاقص، وتأتي بالذي يجهله فتجعله خبراً له[6]، ففي قولنا: كان محمدٌ المنطلقَ، يختلف عن قولنا: كان المنطلقُ محمداً، بالنسبة لعلم المخاطب للاسم في الجملتين، وفي قولنا: "كان كلُّ ذي علمٍ عظيمٍ ذا فضلٍ عظيمٍ"، يختلف معناه عن: (كان كلُّ ذي فضلٍ عظيمٍ ذا علمٍ عظيم) فالمعنيان مختلفان.

وقد جاءت مواقعُ أخرى في الكشاف[7] .

2.5.4 عسى:

عسى من أفعال الرجاء التي تندرج مع أفعال الشروع تحت باب أفعال المقاربة[8]، وهي أفعالٌ ناقصة تعملُ عملَ كانَ.

---

(1) النور: 51

(2) الكشاف: 72/3

(3) البحر المحيط: 468/6، والمحرر: 536/10، ومختصر ابن خالويه: 103، والرازي: 32/24.

(4) مريم: 35

(5) النور: 16

(6) معاني النحو: 225/1– 226

(7) مريم:28، والشعراء:197، والروم: 10، والحشر: 17، وفي الكشاف: 508/2، 129/3، 216/3، 86/4

(8) انظر الكتاب: 157/3، و161/3، والمقتضب: 68/3، وشرح الأنموذج: 154، وينظر في المصطلح النحوي البصري: 20–21 .

والحقيقة أنّني سأقفُ عند مسألةٍ واحدةٍ فيا يخصُّ "عسى" في حدود ما رصدتُهُ من قراءاتٍ، وهذه المسألة هي إسناد "عسى" إلى الضمائر، فقد ذكر الزمخشري في توجيه قولـــه تعالى: "فَهَلْ عَسَيْتُم إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ"[1]، يقول الزمخشري[2]: ("عَسَيْتُ وعَسَيْتُم" لغة أهل الحجاز، وأمّا بنو تميم، فيقولون: "عسى أنْ تفعلَ" و"عسى أنْ تفعلوا"، ولا يُلحِقُونَ الضمائرَ، وقرأ نافع[3]: "عَسِيتُم" بكسر السين، وهو غريب).

نصّ النحويّون على أنّ "عسى" تكون ناقصة إذا أسندت إلى اسم ظاهر أو ضمير بارز، وتكون تامّة إذا أُسندت إلى المصدر المؤوّل من (أنْ والفعل)[4].

واللافت للنظر في هذه المسألة –اتّصال عسى بالضمائر– أنّ أهل الحجاز يسندون "عسى" إلى الضمائر، فتكون "عسى" ناقصة، ويُعْرَبُ ضميرُ الرفع المتّصل بها في محلّ رفع اسمها، وما بعدها في محلّ نصب خبرها.

أمّا أهلُ تميم فلا يُسْنِدونَ "عسى" إلى الضمائر، وإنّما للمصدر المؤوّل بعدها فتكون "عسى" تامّة، ويوضّح هذا الزمخشري في توجيه قوله تعالى: "لا يسخرْ قومٌ مِنْ قومٍ عسى أنْ يكونوا خيراً منْهم ولا نساءٌ مِنْ نساءٍ عسى أنْ يكُنَّ خيراً منْهُنّ"[5]، يقول الزمخشري[6]: (وفي قراءة ابن مسعود[7]:"عَسَوا أنْ يكونُوا" "وعَسَيْنَ أنْ يكُنَّ"، فعسى على هذه القراءة هي ذات الخبر كالتي في قوله: "فهل عَسَيْتُم" وعلى الأولى التي لا خبر لها، كقوله تعالى: "وعسى أنْ تكرهوا شيئاً")[8].

---

(1) محمد: 22

(2) الكشاف: 536/3

(3) التبصرة: 678، ومعاني الزجاج: 13/5، والمبسوط: 149، والمكرر: 125، والعنوان: 176

(4) انظر شرح ابن عقيل: 298/1، و313، ومعاني النحو: 288/1.

(5) الحجرات: 11

(6) الكشاف: 566/3

(7) البحر: 113/8، ومختصر ابن خالويه: 143، وروح المعاني: 153/26، والمحرر: 500/13.

(8) البقرة: 216

أمّا كسر السين في قراءة نافع "عَسِيتُم"، فمن العلماء مَنْ ذكر أنّ كسرَ السينِ ليس بوجهٍ في العربيّة، ولو كان كذلك لقيل: عَسِيَ في موضع عسى[1]، وعدّه بعضُهم جائزاً[2]، وذكر الشيخ الأزهري أنّ العلّةَ صوتيّةٌ، وهي مناسبة الياء[3]، والجمهور على أنّ الفتح هو الأرجح؛ لأنّه هو القياس، ولأنّه الأكثر في الاستعمال.

إنّ وأنّ:

"إنّ" و"أنّ" من نواسخ الجملة الاسمية، وهما تؤكدان مضمونَ الجملةِ، وتحقّقانه إلاّ أنّ المكسورةَ الجملةُ معَها على استقلالها بفائدتها، والمفتوحةَ تؤوّلُ بمفرد[4].

ونصّ النحويّون على مواضع وجوب وجوازِ فتح وكسر الهمزة فيهما، كما نصّوا على جواز تخفيفهما[5].

وممّا رصدناه في الكشاف من قراءاتٍ تخصُّ "إنّ وأنّ" ما يلي:

3.5.4 فتح وكسر همزة إنّ:

وجّه الزمخشري قراءاتٍ لا بأسَ فيها على كسر وفتح همزة "إنّ"[6]، نذكر من ذلك مثالاً، ففي قولــه تعالى: "وإنّ اللهَ ربّي وربّكم فاعبدوه"[7].

جاء في الكشاف[8]: (قرأ المدنيّون وأبو عمرو بفتح[9] "إنّ" ومعناه: ولأنّه ربّي وربُّكم فاعبدوه، كقولــه: "وأنّ المساجدَ لله فلا تَدْعُوا معَ اللهِ أحداً"[10]، وأبو عبيد:

---

(1) انظر معاني الفرّاء: 62/3، والبحر: 82/8.

(2) انظر شرح ابن عقيل: 315/1- 316.

(3) انظر شرح التصريح: 210/1.

(4) انظر المفصّل: 377

(5) انظر همع الهوامع: 498/1- 501

(6) التوبة: 3، وهود: 7، والأنبياء: 93، وص: 70، والأعراف: 44، وفي الكشاف: 173/2، و260/2، و2/ 580، و38/3، و80/2.

(7) مريم: 36

(8) الكشاف: 509/2

(9) الطبري: 64/16، ومختصر ابن خالويه: 86، ومعاني الفرّاء: 168/2، والكشف: 89/2، والرازي: 21/ 220

(10) الجن: 18

بالكسر على الابتداء، وفي حرف أُبيّ: "إنّ اللهَ" بغير واو، "وبأنّ الله" أي: بسبب ذلك فاعبدوه).

اسمها وخبرها:

في قوله تعالى: "إنّ يومَ الفَصلِ ميقاتُهم أجْمَعين"[1]، جاء في الكشاف[2]: (وقرأ عبيد بن عمير[3]: "ميقاتَهم" بالنصب على أنّه اسم إنّ و"يومُ الفصلِ" خبرها).

وقد ذكرنا شيئاً حول الاسم والخبر المعرفتين عند حديثنا عن اسم كان وخبرها قبل صفحات من هذا الجزء، وأشيرُ إلى أنّ الزجاجَ قد أجاز نصبَ "ميقاتَهم"، إلاّ أنّه قال: "ولا أعلم أنّه قُرِىء بها، فلا تقرأنّ بها"[4].

وفي قوله تعالى: "إنّهما في النّار خَالِدَيْنِ فيها"[5]، جاء في الكشاف[6]: (وقرأ ابنُ مسعود[7]: "خالدان فيها" على أنّه خبر "إنّ" وفي النّار لَغْوٌ، وعلى القراءة المشهورة: الظرفُ مستقر، و" خالدَينِ فيها" حال).

ذكر أبو حيّان في توجيه هذه القراءة أنّ "خالدانِ" يجوز أنْ يكون خبر "أنّ" والظرفُ (في النّار) ملغىً، وإنْ كان قد أُكِّدَ بقوله "فيها" وذلك جائزٌ على مذهب سيبويه، ومنع ذلك أهل الكوفة؛ لأنّه إذا أُكِّد الظرفُ عندَهم فلا يلغى، ويجوز أنْ يكون "في النّار" خبراً و"خالدانِ" خبراً ثانياً، فلا يكون فيه حجة على مذهب سيبويه[8].

4.5.4 تخفيف (أنْ):

---

(1) الدخان: 40

(2) الكشاف: 505/3- 506

(3) البحر: 39/8، ومشكل إعراب القرآن: 290/2، وإعراب النحّاس: 115/3، وفتح القدير: 578/4.

(4) معاني الزجاج: 427/4، وانظر معاني الفرّاء: 42/3.

(5) الحشر: 17

(6) الكشاف: 86/4

(7) الإتحاف: 414، ومعاني الأخفش: 498/2، ومختصر ابن خالويه: 154، ومعاني الزجاج: 149/5، وإيضاح الوقف والابتداء: 931، وإعراب القراءات السبع: 87/1، والدرّ المصون: 299/6

(8) البحر المحيط: 250/8، وانظر الإنصاف: 217، ومعاني الفرّاء: 146/3.

في قولـــه تعالى: "وحَسِبُوا ألاّ تكونُ فتنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُّوا"[1]. جاء في الكشاف[2]: (وقرىء[3]: "أنْ لا يكونُ" بالنَّصب على الظاهر، وبالرفع على أنَّ "أنْ" هي المخفّفة من الثقيلة، أصله: أنّه لا يكونُ فتنةٌ فَخُفّفت "أنْ" وحُذِفَ ضمير الشّأن).

قال ابنُ يعيش في توجيه قراءة "أنْ لا يكونُ" بتخفيف "أنْ" والنّصب والرفع في (لا يكون): (فالرفع على أنّ الحسبان بمعنى العلم، و"أنْ" المخففة من الثقيلة العاملة في الأسماء، والتقدير: وحسبوا أنّه لا تكونُ فتنةٌ، والنّصب على الشكّ بإجرائه مجرى الخوف، و"أنْ" العاملة في الفعل النّصب)[4].

6.4 مسائل نحوية متفرقة:

سأعرض ثلاثَ مسائلَ متفرقةٍ تحت هذا العنوان تكادُ تقتربُ بشكلٍ كبير من بعضها، فيما يودُّ الباحث الوصولَ إليه، من أنّ الزمخشري وبصرف النظر عن مذهبه الاعتزالي الذي قد نتحفظ عليه، فإنّ شخصيته التي ظهرت من خلال توجيهه للقراءات القرآنيّة فيما عرضناه سابقاً، وفيما نودّ التسليط عليه تالياً تنبىء عن شخصيّة لغوية مدققّة فاحصة، امتلكت زمامَ التحليلِ اللّغوي، وتقليب المسائل النحوية على أكثر من وجه مستعيناً بالمعنى وما يؤديه وصولاً إلى الوجه الإعرابيّ الصحيح – وإنْ بدا عليه التمحّل أحياناً– وهذه المسائل تدور في فلك المحاور التالية:

1- لغة أكلوني البراغيث.

2- الحمل على المعنى.

3- تعدُّد الأوجه الإعرابيّة.

1.6.4 لغة أكلوني البراغيث:

---

(1) المائدة: 71

(2) الكشاف: 633/1

(3) السبعة: 247، والإتحاف: 200، والعنوان: 88، والمكرر: 35، وحجة القراءات: 233، وزاد المسير: 2/ 399، والتبصرة: 487.

(4) شرح المفصّل: 77/8، وانظر مشكل إعراب القرآن: 240/1، ومغني اللبيب: 47/1، وشرح التصريح: 1/ 233 و233/2، وشرح شذور الذهب: 293.

من المعروف في العربيّة أنّ القاعدةَ النحويّة نصّت على أنّ الفعلَ إذا أُسندَ إلى الفاعل، وجَبَ تجريده من علاماتِ التثنية والجمع فتقول: "جاء الرجلان" و"جاء الرجال"[1]، ولكنّ كتبَ اللّغةِ روت لنا تراكيبَ خالفتِ القاعدةَ السابقة، فبعض القبائل تقول: "جاءا الرجلان" و"جاؤوا الرجال"، وهذه اللهجة تُعرَف باسم "أكلوني البراغيثُ" أو "لغة يتَعاقبونَ فيكم" احتراماً لاستعمال الرسول الكريم لها[2]. حيثُ سجّلت العربيّةُ في مستواها الفصيحِ تراكيبَ على هذه اللّغة من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشّعر[3].

وقد أثبتتِ الدّراساتُ المقارنةُ أنّ هذه الظاهرةَ تعودُ إلى اللّغات السامية، إذ تُلحقُ هذه اللغاتُ علامةً عدديّةً للفعل إذا كان الفاعلُ مثنّى أو مجموعاً[4]، وممّا جاء في الكشاف:

في قوله تعالى: "ثُمَّ عَمُوا وصَمُّوا كثيرٌ منهم"[5]، جاء في الكشاف[6]: ("كثيرٌ منهم" بدل من الضمير، أو على قولهم: "أكلوني البراغيثُ"، أو هو خبر مبتدأ محذوف، أي أولئك كثيرٌ منهم). وقد نسبَ الزمخشري هذه اللّغةَ إلى قبيلة طيء، يقول في توجيه قوله تعالى: "خاشِعاً أبْصارُهُم يَخْرُجُونَ من الأجداث"[7]، جاء في الكشاف[8]: (وقرىء[9]: "خاشِعَةً أبْصارُهم" على تخشَعُ أبْصارُهُم، و"خُشَّعاً:" على يَخْشَعْنَ أبْصارُهم، وهي لغة مَن يقول: "أكلوني البراغيثُ" وهم طيء، ويجوز أنْ يكونَ في "خُشَّعاً" ضمير "هم" وتقع أبصارهم بدلاً عنه").

---

(1) شرح ابن عقيل: 425/1- 430

(2) علم اللغة المعاصر، مقدّمات وتطبيقات: 142

(3) انظر شرح ابن عقيل: 426/1، وشرح التصريح: 275/1، وشرح المفصّل: 7/7

(4) انظر علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 300، وعلم اللغة المعاصر: 145.

(5) المائدة: 71

(6) الكشاف: 633/1

(7) القمر: 7

(8) الكشاف: 36/4

(9) السبعة:617، والإتحاف:404، والتيسير: 205، ومعاني القرّاء: 150/3، ومعاني الأخفش: 488/2، والعنوان: 183، والمكرر: 130، وشرح التصريح: 381/1، 69/2.

وقد وقع في الكشاف قراءاتٌ أخرى[1].

وذكر بعضُ علماءِ اللغةِ المعاصرينَ أنّ "لغة أكلوني البراغيث" لا تُعَدُّ عيباً من عيوبِ اللّهجات، أو الاستعمالات التي رغبت عنها اللُّغةُ، وإنّما يمكن عَدُّ هذه اللُّغةَ لغةً أصيلةً في العربيّة، ويؤيّد هذا وجودها في اللغات الساميّة[2].

2.6.4 الحمل على المعنى:

بدا في أكثرَ من موضعٍ في هذه الدّراسة أنّ الزمخشري يعتمدُ- أحياناً كثيرة- على المعنى في توجيه بعض القراءات القرآنيّة، وصولاً إلى التفسير الذي يميلُ إليه، أو إلى الوجهِ الإعرابيِّ الذي يرجّحه، ومن ذلك: "فاغْسلُوا وُجُوهكُم وأيْديكُمْ إلى المرافقِ وامْسَحوا برؤوسكُمْ وأرْجُلكُم إلى الكعبين"[3]، جاء في الكشاف[4]: (قرأ جماعة[5]: "وأرْجُلَكُم" بالنّصب، فدلّ على أنّ الأرجلَ مغسولةٌ، فإنْ قُلْتَ: فما تَصنَعُ بقراءة الجرّ ودخولها في حكم المسح؟ قُلْتُ: الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تُغْسَل بصبِّ الماءِ عليها، فكانتْ مظنّةً للإسراف المذموم المنهي عنه، فعطفت على الثالث[6] الممسوح، لا لتُمْسَحَ، ولكنْ ليُنَبّهَ على وجوبِ الاقتصاد في صبّ الماء عليها، وقيل: "إلى الكعبين" فجيء بالغاية (حرف الجر إلى) إماطةً لظنّ ظانٍّ يحسبُها ممسوحةً؛ لأنّ المسحَ لم يُحَضْرَبْ[7] له غاية في الشريعة... وقرأ الحسن: "وأرجُلُكم" بالرفع، بمعنى: وأرجُلُكم مغسولةٌ أو ممسُوحَةٌ إلى الكعبين).

---

(1) المؤمنون: 1، والإسراء: 23، وفي الكشاف: 3825، و444/2.

(2) علم اللغة المعاصر، مقدمات وتطبيقات: 147.

(3) المائدة: 6

(4) الكشاف: 597/1

(5) القراءات الثلاث (أرجُلِكم)، البحر: 438/3، والإتحاف: 198، والتبيان: 422/1، والمحرر: 369/4، وينظر: الإنصاف:232، و483، ومغني اللبيب: 467/1، و825/2، و895، وشذور الذهب: 331، وشرح التصريح: 237/2.

(6) في الكشاف على الرابع، وفي الحاشية: (قوله: "الرابع"كذا في الأصل، وصوابه الثالث كما هو واضح) إذ قبله غسل الوجه واليدين والثالث هو الرؤوس. وأثبتُ ما هو صحيح.

(7) حَضْرَبَ حَبْلَهُ: شدّه، اللسان: 151/4، فالمسح لا يشدّ بحرف الجر إلى، وإنّما "بالباء" .

وفي قولــه تعالى: "وإنْ طائفتانِ مِنَ المؤمنينَ اقْتَتَلوا"[1]، جاء في الكشاف[2]: (فإنْ قلت: ما وجْهُ قوله: "اقْتَتَلوا" والقياس: "اقْتَتَلتا"[3] كما قرأ ابنُ أبي عبلة، أو "اقْتَتَلا"[4]، كما قرأ عُبَيْد بن عمير، على تأويل الرَّهْطَيْنِ أو النَّفَرَيْنِ، قُلْتُ: هو ممّا حُمِلَ على المعنى دونَ اللفظ؛ لأنّ الطائفتَيْنِ في معنى القوم والنّاس).

وقد وردت مواقعُ أُخرى في الكشاف[5].

3.6.4 تعدُّد الأوْجه الإعرابيّة:

ظهر لي في أثناء تتبُّعي توجيهاتِ الزمخشري في الكشاف أنّه يضعُ احتمالاتٍ متعدّدةً لإعرابِ الكلمة أو التركيب الواحد، وفْقَ ما يرتئيه لتأدية المعنى، ومن ذلك:

في قوله تعالى: "وما أهْلَكْنا مِنْ قَريةٍ إلاّ لَها مُنذِرونَ ذِكْرى"[6]، جاء في الكشاف[7]: ("ذكرى" منصوبةٌ بمعنى تذكرة، إمّا لأنّ أنْذرَ وذكّر متقاربان، فكأنّه قيل: مُذكّرون تذكرةً، وإمّا لأنّها حالٌ من الضمير في منذرون: أي يُنْذِرونَهم ذوي تذكرة، وإمّا لأنّها مفعول له على معنى أنّهم ينذرون لأجلِ الموعظةِ والتذكرة، أو مرفوعةٌ على أنّها خبر مبتدأ محذوف بمعنى هذه ذكرى... ووجْهٌ آخر وهو أنْ يكون "ذكرى" متعلقةً بـــ(أهلكنا) مفعولاً له، والمعنى: وما من أهلِ قريةٍ ظالمين إلاّ بعد ما ألزمناهم الحجةَ بإرسالِ المنذرين إليهم ليكون إهلاكُهُم تذكرةً وعبرةً لغيرهم).

وفي قولــه تعالى: "طه، ما أنْزلْنا عَليكَ القُرآنَ لِتَشْقى، إلاّ تَذْكِرَةً لِمَن يَخْشى تَنْزيلاً مِمّن خَلَقَ الأرضَ والسمواتِ العُلى"[8]، جاء في الكشاف[9]: (في نصب "تنزيلاً" وجوهٌ أنْ يكون بدلاً من تذكرة إذا جُعِلَ حالاً (لا) إذا كان مفعولاً له، لأنّ الشيء لا

---

(1) الحجرات: 9

(2) الكشاف: 563/3

(3) البحر: 112/8، وزاد المسير: 463/7، وروح المعاني: 150/26، وفتح القدير: 63/5.

(4) انظر مراجع الحاشية السابقة.

(5) انظر مثلاً: البقرة: 197، والذاريات: 46، والتوبة: 81، والأحقاف: 28، ويس: 80، وفي الكشاف: 1/ 347، و4/ 19، و205/2، و526/3، و332/3.

(6) الشعراء: 209

(7) الكشاف: 130/3

(8) طه: 1-4

(9) الكشاف: 529/2

يُعلَّلُ بنفسه، وأنْ ينتصبَ بـ (نَزَّلَ) مضمراً وأنْ يُنْصبَ بـ (أنزلنا)؛ لأنّ معنى "ما أنزلناه إلاّ تذكرة" أنزلناه تذكرة، وأنْ يُنصبَ على المدح والاختصاص، وأنْ يُنْصبَ بـ (يخشى) مفعولاً به، أي: أنزلَه اللهُ تذكرةً لمن يخشى تنزيلَ اللهِ، وهو معنًى حسن وإعرابٌ بيّنٌ).

وقد وردت في الكشاف مواضعُ أخرى من ذلك[1].

(1) التوبة: 79، ويوسف: 64، وهود: 72، والحج: 11، وفي الكشاف: 204/2، و331/2، و281/2، و7/3

7.4 الخاتمة والنتائج:

لقد تناولتُ في هذا البحث القراءاتِ القرآنيّةَ في الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري المتوفّى (538هـ)، دراسة صوتيّةً، صرفيةً، نحويةً.

وفي نهايةِ هذا البحث أُثْبِتُ شيئاً من نتائجه التي وصل إليها، وأترك أكثرَها للقارئ في ثنايا صفحاته، ومن ذلك:

أولاً: إنّ الزمخشري نحويٌّ ولغويٌّ ومفسّرٌ كبيرٌ بلغَ مكانةً عاليةً في نفوس معاصريه، والذين من بعدهم.

ثانياً: لقد أجمعَ العلماءُ على أنَّ الزمخشري متقدّمٌ في اللّغةِ والنّحو والتّفسير إلاّ أنّ ما ساءهم منه هو فكره الاعتزاليّ، فالزمخشري معتزليّ مجاهرٌ باعتزاليته، وداعيةٌ له، غير أنّ هذه الدّراسةَ وجدتُهُ قد خالفَ بعضَ توجيهاتِ مذهب المعتزلةِ في تفسير بعض القراءات القرآنيّة، كما في قوله تعالى: "وكلّم اللهُ موسى"، إذْ ذهبَ المعتزلةُ إلى قراءة (وكلّم اللهُ موسى) هي من الكَلْم، فقد ذهب الزمخشري إلى عدّ هذا الرأي من بِدَع التفاسير ممّا يعني أنّه لم يوظّفْ فِكْرَ المعتزلةِ في توجيه القراءات أو تفسير القرآن دائماً، مع العلم أنّ عدداً من العلماء قد امتدحَ كشاف الزمخشري، إلاّ أنّ بعضَهم حذّر ممّا فيه من فكرٍ اعتزاليٍّ، وذهبَ بعضُهم إلى تحريمِ قراءتِه.

ثالثاً: إنّ الزمخشري قد جمع بين المدارس النّحوية في مذهبه النّحوي، إلاّ أنّه كان ميالاً بشكلٍ كبيرٍ إلى مدرسة البصرة. وإلى سيبويه وأستاذه الخليل تحديداً. وإنْ مال إلى المذهب الكوفي في بعضِ المواضع، فقد تبنى مصطلح البصريين في النّحو واللّغة، كما تبنى فكرهم اللّغوي.

رابعاً: الزمخشري لم يهمل واحداً من أصول الاحتجاج اللّغويّ، إلاّ أن موقفَه من القراءات القرآنيّة، كموقف معظم النّحويين، وخصوصاً البصريين، فهو يردّ بعضَ القراءات، ويطعنُ فيها، ويلحّن ما خالف أقيسةَ النّحويين، وإنْ كان هذا غيرَ مطّردٍ، ممّا ينفي عنه أيضاً مذهب المعتزلة في القراءات القرآنيّة خاصّة،

فقد كانوا لا يشترطون صحةَ السَّندِ، بل يشترطون موافقةَ العربيّةِ ورسمَ المصحفِ.

خامساً: استشهد الزمخشري بأشعار المُوَلَّدينَ كأبي تمّام وأبي الطّيّب المتنبي، وهو أمرٌ لا نجدُهُ عند المتقدمين من النّحويين، فقد عدَّ ما يقولونه بمنزلة ما يروونه، وإنْ كان استشهاده بهما استئناساً لا تُبنى عليه قاعدة.

سادساً: استعمل الزمخشري مصطلحاتِ البصريين بصورةٍ مطّردة، ولكنه لم يهملْ بعضَ مصطلحاتِ الكوفيين، كنُونِ العماد، وإنْ كان استعمالُه لها نادراً.

سابعاً: كان لفكرِهِ الاعتزالي أثرٌ بارزٌ في توجيه بعضِ القراءاتِ وخصوصاً في الجانب الدّلالي (المعنى)، ذلك أنّ الكشافَ كتابُ تفسيرٍ للنّصِّ القرآنيّ، فكانتْ الدلالةُ هدفَه وغايتَه، فإعجاز الكتابِ الكريم (القرآن)، يرتبطُ ارتباطاً وثيقاً بعلمِ الدّلالة، وكان الزمخشري يربطُ بين النّحوِ والمعنى، ويقلّبُ المسألةَ على ما تحتمله من أوجه.

ثامناً: توصلتِ الدّراسةُ إلى أنّ الزمخشري أوّلُ مَنْ فسّرَ فواتحَ السورِ صوتياً، من حيثُ اشتمالِها على أنصافِ صفاتِ الأصواتِ العربيّةِ، ممّا أمكنني عدّه غيرِ مسبوقٍ إلى هذا الأمر.

وهناك نتائج أُخرى مبسوطة في ثنايا هذا البحث.

المراجع

أبو الطيّب اللّغوي، **الإبدال**، (1960) مطبوعات المجمع العلمي، دمشق.

أبو تمّام، حبيب بن أوس، (د. ت) **ديوان أبي تمّام**، بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق محمد عبده عزّام، دار المعارف بمصر، ط2.

أبو جناح، صاحب، (1988) **الظواهر اللغوية في قراءة أهل الحجاز**، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة.

أبو سلمى، زهير(1944)، **ديوان زهير بن أبي سلمى**، صنعة أبي العباس ثعلب، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، نشر الدار القومية للطباعة والنشر، (1964). القاهرة.

أبو قيس، ابن الأسلت،(د. ت) **ديوان أبي قيس بن الأسلت الأوسي الجاهليّ**، دراسة وجمع وتحقيق حسن محمد باجودة، دار التراث، القاهرة.

الأخفش، سعيد بن مسعدة، (1979) **معاني الأخفش**، تحقيق فائز فارس، المطبعة العصرية – الكويت، ط1، ط2. وبتحقيق هدى قراعة،(1990) مكتبة الخانجي، ط1.

الأزدي، عمرو بن شأس،(1976) **ديوان عمرو بن شأس** تحقيق يحيى الجبوري، النجف.

الأزهري، أبي منصور، **تهذيب اللغة**، تحقيق عبدالسلام هارون محمد علي النجار، الدار المصرية.

الأزهري، خالد، (د. ت) **شرح التصريح على التوضيح**، دار الفكر، بيروت.

الأستراباذي، رضي الدين، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية– بيروت.

الأسدي، بشر بن أبي خازم،(1972) **ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي**، تحقيق عزّة حسن، منشورات دار الثقافة، دمشق، ط2.

الأسمر، راجي، (د. ت) **معجم المفصّل في علم الصرف**، دار الكتب العلمية– بيروت.

الأسنوي، جمال الدين،(1985) **الكوكب الدّرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية**، تحقيق محمد حسن عوّاد، دار عمّار- الأردن، ط1.

الإشبيلي، ابن عصفور، (1994) **الممتنع الكبير في التصريف**، تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ط8.

الأشموني، أبو الحسن، (1970) **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، المسمّى (واضح المسالك)، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، مكتبة النهضة المصرية، ط3.

الأصبهاني، أبو الفرج، **الأغاني**، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، مؤسسة جمال للطباعة- بيروت.

الأصبهاني، أحمد بن الحسين، (1986) **المبسوط في القراءات العشر**، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، مجمع اللغة العربيّة بدمشق.

الأعشى، ميمون بن قيس،(1983) **ديوان الأعشى** شرح وتعليق محمد محمد حسين مؤسسة الرسالة – بيروت، ط7.

الأفغاني، سعيد،(1987) **في أصول النّحو**، المكتب الإسلامي، بيروت.

الآلوسي، محمود، (1987) **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، دار الفكر- بيروت.

أمين، أحمد، (1935) **ضحى الإسلام**، مكتبة النهضة المصرية، ط7.

الأنباري، محمد بن القاسم، (1986) **المذكر والمؤنث**، تحقيق طارق عبد عون الجنابي، دار الرائد العربي، ط2.

الأندلسي، أبو حيّان، (1985) **النكت الحسان في شرح غاية الإحسان**، تحقيق عبد الحسين الفتيلي، بيروت.

الأندلسي، أبو حيّان،(1990) **تفسير البحر المحيط**، دار إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط2.

الأندلسي، أبو عبدالله بن شريح،(1959) **الكافي في القراءات السبع**، (مطبوع على هامش المكرر للنشّار) نشر مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.

الأندلسي، لابن عطيّة،(1977-1991) **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق عبدالعال السيد إبراهيم وآخرين، طبع في قطر.

الأنصاري، أحمد مكي،(1973) **الدراسات في النحو والقراءات**، مجلة مجمع اللغة العربية – القاهرة، الجزء (31) العدد(1)، ص:231.

الأنصاري، ابن هشام محمد، ، (1972) **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق مازن المبارك وزميله، ط5، دمشق.

الأنصاري، ابن هشام محمد، (1998) **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية- بيروت.

الأنصاري، ابن هشام محمد، (1998) **شرح، قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق محمد خير طعمه حلبي، دار المعرفة- بيروت، ط3.

الأنصاري، حسّان بن ثابت،(1977) **ديوان حسّان بن ثابت** تحقيق سيّد حنفي حسنين، دار المعارف، مصر.

أنيس، إبراهيم، (1995) **الأصوات اللغوية**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

أنيس، إبراهيم،(1966- 1967) **طرق تنمية ألفاظ اللغة**، مطبعة النهضة الحديثة، القاهرة.

أنيس، إبراهيم،(1973) **في اللهجات العربيّة**، مكتبة الأنجلو المصرية ط4.

ابن الأثير، مجدالدين، (د. ت) **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق طاهر الزّاوي ومحمود الطّناحي، دار إحياء التراث العربي، مصر.

ابن الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد (2002) **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، تحقيق جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1.

ابن الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد ، (1959) **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق إبراهيم السامرائي، بغداد.

ابن الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد، (د. ت) **كتاب أسرار العربيّة**، تحقيق فخر صالح قلادة، دار الجيل – بيروت.

ابن الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد،(1969) **البيان في غريب إعراب القرآن**، تحقيق طه عبد الحميد طه، نشر الهيئة المصرية العامّة للكتاب.

ابن الأنباري، عبدالرحمن بن محمد،(1971) **إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ**، تحقيق محيي الدين رمضان، مجمع اللغة العربيّة بدمشق.

ابن الأنباري، محمد بن القاسم (1971) **الإغراب في جدل الأعراب (لمع الأدلة)**، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر – بيروت، ط2.

ابن الجزري، (د. ت) **النشر في القراءات العشر**، تصحيح علي الضباع، القاهرة.

ابن الريب، مالك، (د. ت) **ديوان مالك بن الريب** (ضمن شعراء أمويّون)، تحقيق نوري حمودي القيسي، عالم الكتب – بيروت.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، (1965) **الموجز في النّحو**، تحقيق مصطفى الشويمي وزميله، مؤسسة البدران، بيروت.

ابن السرّاج، أبو بكر محمد بن سهل، (1999) **الأصول في النّحو**، تحقيق عبدالحسين الفتيلي، مؤسسة الرسالة،ط4.

ابن السكّيت، يعقوب بن إسحاق، (1987) **إصلاح المنطق**، تحقيق أحمد محمود شاكر، وعبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط4.

ابن السكّيت، يعقوب،(1978) **كتاب الإبدال**، تحقيق حسين محمد شرف، مجمع اللغة العربية– القاهرة.

ابن الشّجري، هبة الله بن علي، (د. ت) **الأمالي الشّجرية**، دار المعرفة.

ابن النديم، محمد، (1987) **الفهرست**، دار المعرفة – بيروت.

ابن تغري بردي، (1935) **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، دار الكتب بالقاهرة.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، (د. ت) **كتب ورسائل وفتاوي ابن تيمية في التفسير**، تحقيق عبدالرحمن محمد النجدي، مكتبة ابن تيمية، مكة.

ابن جنّي، أبو الفتح،(2001) **الخصائص**، تحقيق عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية– بيروت، ط1.

ابن جنّي، عثمان، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

ابن جنّي، عثمان،(1999) **المنصف**، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1.

ابن جنّي،(1970) **التصريف الملوكي**، تحقيق محمد سعد النعسان، سورية.

ابن خالويه، أحمد بن الحسين، (1934) **مختصر في شواذ القرآن**، (من كتاب البديع)، نشر برجشترايسر، دار الهجرة- مصر.

ابن خالويه، أحمد بن الحسين، (د. ت) **كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم**، مكتبة المتنبي القاهرة.

ابن خلّكان، أحمد بن محمد، (1968) **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة- بيروت.

ابن زنجلة، أبو زرعة عبدالرحمن بن محمد،(2001)، **الحجة في القراءات**، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5.

ابن غلبون، طاهر بن عبدالمنعم، (1991) **التذكرة في القراءات الثمان**، تحقيق أيمن رشدي سويد، نشر الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدّة.

ابن فارس، أحمد، (1991) **مقاييس اللغة**، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الجيل – بيروت، ط1.

ابن قتيبة، عبدالله مسلم،(1973) **تأويل مشكل القرآن**، شرحه السيد أحمد صقر، دار التراث- القاهرة، ط2.

ابن قيس الرقيّات، عبدالله بن قيس الرقيّات(1986) **ديوان ابن قيس الرقيّات**، تحقيق وشرح محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر – بيروت.

ابن مالك، محمد،(1993) **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية- صيدا طبعة منقحة.

ابن مجاهد، محمد، (1400هـ)، **السبعة في القراءات**، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف،ط2.

ابن منظور، جمال الدين،(2000) **لسان العرب**، دار صادر –بيروت، ط1.

ابن هشام، عبدالله بن يوسف، (د. ت) **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، دار العلوم الحديثة، بيروت.

ابن هشام،(1986) **تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد**، تحقيق عباس مصطفى، دار الكتاب العربي، ط1.

ابن يعيش، موفق الدين،(د. ت) **شرح المفصّل**، عالم الكتب – بيروت.

الاستراباذي، رضي الدين، (د. ت) **شرح الكافية لابن الحاجب**، دار الكتب العلمية – بيروت.

امرؤ القيس، ابن حجر(1988) **ديوان امرىء القيس**، تحقيق أنور أبو سويلم وزميله، دار عمّار، ط1.

برجشترايسر،(1982) **التطور النحوي للغة العربيّة**، ترجمة رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي- القاهرة.

بردكلمان، كارل، (1977) فقه اللغات السامية، ترجمة رمضان عبدالتواب، الرياض.

بشر، كمال، (1987) **علم اللغة العامّ، الأصوات العربيّة**، مكتبة الشباب – القاهرة.

البطليوسي، سيد، (1981) **المثلث**، تحقيق صلاح الفرطوسي، وزارة الثقافة والإعلام- العراق.

البغدادي، عبدالقادر بن عمر،(1983) **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1.

البكري، أبو عبيد، (1936) **سمط اللآلي**، تحقيق عبدالعزيز الميمني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.

بن العجّاج، رؤبة، (1980) **ديوان رؤبة بن العجّاج**، تحقيق وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة – بيروت، ط2.

بن جنّي، أبو الفتح عثمان، (1999) **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات**، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، لجنة إحياء كتب السنة- القاهرة.

بن جنّي، أبو الفتح عثمان،(1990) **كتاب اللمع في العربيّة**، تحقيق فائز فارس، دار الأمل- إربد، ط2.

ترزي، فؤاد حنا،(1969) **في أصول اللّغة والنحو**، دار الكتب – بيروت.
التلمساني، أحمد بن المقري، (1939) **أزهار الرياض في أخبار عيّاض**، تحقيق مصطفى السقا وزميليه، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.
التهاوني، محمد، (1963) كشاف اصطلاحا الفنون، تحقيق لطفي عبد البديع، القاهرة.
توفيق، محمد شاهين، (1980) **عوامل تنمية اللغة**، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1.
الثعالبي، عبدالملك بن محمد، (د. ت) **فقه اللغة وأسرار العربيّة**، دار مكتبة الحياة – بيروت.
الجاحظ، أبو عثمان عمر بن بحر، (1981) **الحيوان**، تحقيق عبدالسلام هارون، دار إحياء التراث العربي– بيروت، ط3.
الجبالي، حمدي محمود، (1982) **في مصطلح النحو الكوفي، تصنيفاً، واختلافاً، واستعمالاً** رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك /الأردن.
الجبالي، مهند حسن محمد، (2001) **أثر الاعتزال في توجيهات الزمخشري اللغوية والنحوية في الكشاف**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك/ الأردن.
الجرجاني، (1405هـ) **التعريفات**، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1.
جرير بن عطيّة، (د. ت) **ديوان جرير بن عطيّة** ، تحقيق نعمان أمين طه، دار المعارف بمصر، ط3.
جميل بثينة،(1992) **ديوان جميل بثينة**، جمع وتحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي –بيروت، ط1.
الجندي، أحمد علم الدين، (1983) **اللهجات العربيّة في التراث**، الدار العربيّة للكتاب.
الجندي، أحمد علم الدين،(1973) **دراسة في صيغتي (فعل وأفعل)**، مجلة مجمع اللّغة العربيّة– القاهرة، الجزء (32) العدد(2)، ص: 254.
الجوزي، عبدالرحمن بن علي،(1987) **زاد المسير في علم التفسير**، المكتب الإسلامي، ط4.

الجوهري، إسماعيل بن حماد، (1989) **الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربيّة**، تحقيق أحمد عبدالغفور عطّار، دار العلم للملايين- بيروت، ط3.

الجوهري، إسماعيل بن حماد،(1979) **الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربيّة**، تحقيق أحمد عبدالغفور عطّار، دار العلم للملايين- بيروت ط2.

حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله(1992) **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، دار الكتب العلمية- بيروت.

الحديثي، خديجة، (1965) **أبنية الصرف في كتاب سيبويه**، بغداد، ط1.

حسان، تمام، (1979) **مناهج البحث في اللغة**، دار الثقافة- المغرب.

حسنين، صلاح الدين، (1981) **المدخل إلى علم الأصوات**، دراسة مقارنة؛ القاهرة.

الحضرمي، ابن خلدون،(1984) **مقدمة ابن خلدون**، دار القلم، بيروت، ط5.

الحلبي، السمين،(1994) **الدر المصون في علم الكتاب المكنون**، تحقيق علي محمد معوّض وآخرين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1.

الحلواني، محمد خير، (1979) **أصول النحو العربي**، اللاذقية- سورية.

الحلواني، محمد خير، (1999) **المغني الجديد في علم الصرف**، دار الشرق العربي، بيروت- لبنان، حلب- سورية، ط5.

الحمد، غانم قدوري، (2005) **أبحاث في العربيّة الفصحى**، دار عمّار، ط1.

الحملاوي، الشيخ أحمد،(1965) **شذا العرف في فن الصرف**، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ط16.

الحموي، ياقوت، (1993) **معجم الأدباء، (إرشاد الأريب لمعرفة الأديب)**، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي – بيروت- ط1.

الحموي، ياقوت، (د. ت) **معجم البلدان**، دار الفكر- بيروت.

الحوفي، أحمد، (1998)**الزمخشري**، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ط1.

الخثران، عبدالله، (1993) **مراحل تطوّر الدّرس النحوي**، دار المعرفة الجامعية، مصر.

الخشّاب، عبدالله بن أحمد، (1972) **المرتجل**، تحقيق علي حيدر، دار الحكمة، دمشق.

الخضري، محمد، (د. ت) **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، المكتبة التجارية بمصر.

الخطيب، عبداللطيف، (2002) **معجم القراءات القرآنية**، دار سعدالدين، دمشق ط1.

الخفاجي، الشهاب، (د. ت) **عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي** (حاشية الشهاب)، دار صادر – بيروت.

الخليل، عبدالقادر مرعي(2002) **التشكيل الصوتي في اللّغة العربيّة، بحوث ودراسات**، ط1.

الخليل، عبدالقادر مرعي،(1993) **المصطلح الصوتي عند علماء العربيّة القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر**، جامعة مؤتة، ط1.

الخليل،عبدالقادر ،(1992) الحركات الإعرابية بين الدلالة الصوتية والدلالة النحوية، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، المجلّد السابع، العدد (1)– ص: 147،الأردن.

الخولي، محمد، (1987) **الأصوات اللغوية**، مكتبة الخريج، الرياض، ط1.

الخياط، أبو الحسين، (1925) **الانتصار والرّد على ابن الروندي الملحد**، نشرة نيبرج.

الداني، أبو عمرو، (1978) **المقنع في رسم مصاحف الأمصار**، تحقيق محمد صادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية.

الداني، أبو عمرو،(1985) **كتاب التيسير في القراءات السبع**، عُني بتصحيحه أوتويرتزل، دار الكتاب العربي– بيروت، ط3.

الداني، عثمان بن سعيد، (1986) **المحكم في نقط المصاحف**، تحقيق عزّة حسن، دار الفكر– سورية.

الدّقر، عبد الغني،(1982) **معجم النحو**، بيروت.

الدمياطي، أبو أحمد بن محمد، (د.ت) **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشرة**، صحّحه وعلّق عليه: علي محمد الضباع، نشره عبدالحميد أحمد حنفي.

الذبياني، زياد بن معاوية،(1977) **ديوان النابغة** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر.

الذهبي، محمد بن أحمد،(1413هـ) **سير أعلام النبلاء**، تحقيق شعيب الأرناؤوط وزميله، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط9.

الذهبي، محمد حسين،(1976) **تفسير والمفسّرون**، دار إحياء التراث العربي، ط2.

ذو الرّمة، غيلان بن عقبة (1982) **ديوان ذي الرّمة** شرح أحمد الباهلي، رواية أبي العبّاس ثعلب، تحقيق عبدالقدوس أبي صالح، مؤسسة الإيمان- بيروت،ط2

رابين، تشيم،(2002) **اللهجات العربيّة القديمة في غرب الجزيرة العربيّة**، ترجمة عبدالكريم مجاهد، المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر – بيروت، ط.

الرازي، الفخر الرازي،(1985) **تفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، دار الفكر- بيروت، ط3.

الرجحي، عبده،(1988) **دروس في المذاهب النحوية**، دار المعرفة الجامعية مصر.

الرعيني، أبو جعفر أحمد بن يوسف،(1978) **تحفة الأقران فيما قرىء بالتثليث في حروف القرآن**، تحقيق علي حسين البواب، دار المنارة، جدّة.

الرماني، علي بن عيسى،(1973) **معاني الحروف**، تحقيق عبد الفتاح شلبي، دار النهضة- مصر.

زاير، عادل عبدالجبار، (1997) **معجم ألفاظ العلم والمعرفة في اللغة العربيّة**، مكتبة لبنان ناشرون، ط1.

الزبيدي، محمد مرتضى،(1965) **تاج العروس من جواهر القاموس**، دار الجيل- بيروت.

الزجاج، أبو إسحاق، (1988) **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط1.

الزجاجي، أبو القاسم، (1984) **مجالس العلماء**، تحقيق عبد السلام هارون، الكويت- وزارة الإعلام، ط2.

الزجاجي، أبو القاسم، (1993) **كتاب الإبدال والنظائر والمعاقبة**، تحقيق عزّ الدين التنوخي، دار صادر – بيروت، ط2.

الزجاجي، أبو القاسم،(1982) **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق مازن المبارك، بيروت.

الزجاجي، أبو القاسم،(1988) **كتاب الجمل في النّحو**، تحقيق علي توفيق الحمد، دار الأمل- إربد، ط4.

الزرقاوي، محمد عبدالعظيم، (1996) **مناهل العرفان**، تحقيق مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر- بيروت، ط1.

الزركشي، أبو عبدالله،(1391هـ) **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت.

الزركلي، خير الدين، (1984) **الأعلام**، دار العلم للملايين – بيروت، لبنان، ط.

الزعبي، آمنة،(1996) **مصادر الأفعال الثلاثية في اللّغة العربيّة**، مؤسسة رام، عمّان، ط1.

الزعبي، آمنة،(2001) **التّغيّر التاريخي في الأصوات العربيّة واللغات الساميّة، دراسة مقارنة**، رسالة دكتوراة غير منشورة، الجامعة الأردنية/الأردن.

الزمخشري، محمود بن عمر، (1328هـ) **أطواق الذهب في المواعظ والخطب**، مطبعة السعادة.

الزمخشري، محمود بن عمر، (د. ت) **أساس البلاغة**، تحقيق عبدالرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت.

الزمخشري، محمود بن عمر، (د. ت) **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، دار المعرفة – بيروت- لبنان.

الزمخشري، محمود بن عمر، **الفائق في غريب الحديث والآثر**، تحقيق محمد علي البجاوي وزميله، دار المعرفة- بيروت، ط2.

الزمخشري، محمود بن عمر،(1324هـ) **أعجب العجب في شرح لاميّة العرب**.

الزمخشري، محمود بن عمر،(1990) **شرح الأنموذج في النّحو**، شرح الأردبيلي، تحقيق حسني عبدالجليل يوسف، مكتبة الآداب – القاهرة.

الزمخشري، محمود بن عمر،(1999) **المفصّل في صنعة الإعراب**، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1.

السامرائي، إبراهيم،(1985) **قطوف ونوادر**، مكتبة المحتسب، عمّان.

السامرائي، فاضل صالح، (2003) **معاني النّحو**، دار الفكر- عمّان، ط2.

السامرائي، فاضل صالح،(2005) **الدّراسات النحوية واللّغوية عند الزمخشري**، دار عمّار- عمّان، ط1.

السجستاني، أبو حاتم،(1997) **المذكر والمؤنث**، تحقيق حاتم صالح الضامن، دار الفكر، سورية، ط1.

السرقسطي، أبو عثمان(1975 و1978) **كتاب الأفعال**، تحقيق محمد حسين محمد شرف وزميله، القاهرة.

السمعاني، أبو سعيد، (1998) **الأنساب**،تقديم وتعليق عبدالله عمر البارودي، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، دار الجنان، بيروت، ط1.

سيبويه، عمرو بن عثمان،(1988) **الكتاب**، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3.

السيد، عبد الرحمن، (د. ت) **مدرسة البصرة النحوية، نشأتها وتطوّرها**، ساعدت جامعة البصرة على نشرة، توزيع دار المعارف بمصر، ط1.

السيرافي، أبو سعيد، (1984) **إدغام القرّاء**، تحقيق محمد علي الرديني، مصر.

السيوطي، جلال الدين، (1967) **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت.

السيوطي، جلال الدين، (1999) **الاقتراح**، تحقيق طه عبدالرؤوف سعدو القاهرة.

السيوطي، جلال الدين، (2001) **الأشباه والنظائر**، تحقيق فريد الشيخ، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط1.

السيوطي، جلال الدين، (د. ت) **المزهر في علوم اللّغة وأنواعها**، تحقيق محمد جاد المولى وآخرين، دار الجيل- بيروت.

السيوطي، جلال الدين، (د. ت) **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

السيوطي، جلال الدين،(1396هـ) **طبقات المفسرين**، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1.

السيوطي، جلال الدين،(1979) **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق محمد أبو الفضل إبرهيم، بيروت.

شاهين، عبدالصبور، (1966) **القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث**، مكتبة الخانجي القاهرة.

شاهين، عبدالصبور، (1985) **في التطور اللغوي**، مؤسسة الرسالة، ط2.

شاهين، عبدالصبور، (د. ت) **المنهج الصوتي للبنية العربيّة، رؤية جديدة في الصّرف العربي**، مؤسسة الرسالة-بيروت.

الشايب، فوزي، (2004) **أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربيّة**، إربد – عالم الكتب الحديث، ط1.

الشوكاني، محمد بن علي، (د. ت) **فتح القدير الجامع بين فنيّ الرواية والدّراية من علم التفسير**، دار المعرفة- بيروت.

الشيرازي، مرتضى آية الله زاده، (1977) **الزمخشري لغوياً ومفسراً**، تحرير حسين نصار، دار الثقافة – القاهرة.

الصالح، صبحي،(1987) **دراسات في فقه اللّغة**، دار العلم للملايين -بيروت، ط7.

الصّاوي، مصطفى الجويني، (د. ت) **منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه**، ، دار المعارف- مصر.

الصبان، محمد بن علي، (1287هـ)، **حاشية الصبان على شرح الأشموني**.

الصغير، محمد أحمد، (1999) **القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي**، دار الفكر المعاصر- بيروت، ط1.

الصيمري، عبدالله بن علي(1982) **التبصرة والتذكرة**، تحقيق فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، ط1.

الضامن، حاتم، **الصّرف**، دار الحكمة للطباعة، الموصل، 1991م.

الضباع، علي محمد، (1961) **شرح الشاطبية** (إرشاد المريد إلى مقصود القصيد)، مكتبة محمد علي صبيح. بيروت.

ضيف، شوقي، (1968) **المدارس النحوية**، دار المعارف، مصر.

الطبري، محمد بن جرير،(1987)، **جامع البيان في تفسير القرآن**، دار الجيل – بيروت.

الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن،(1309هـ) **التبيان في تفسير القرآن**، تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

العامري، لبيد بن ربيعة(1984)، **ديوان لبيد بن ربيعة** تحقيق إحسان عبّاس، نشر وزارة الإعلام في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ط2.

العاني، سليمان،(1983) **التشكيل الصوتي في اللّغة العربية فونولوجيا العربية**، ترجمة ياسر الملاح، النادي الأدبي الثقافي، جدّة، ط1.

عبابنة، يحيى، (1989) **منهج أبي حيّان الأندلسي في اختياراته من القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة المعاصر**، رسالة دكتوراة غير منشورة لجامعة عين شمس، القاهرة.

عبابنة، يحيى، (1997) **النظام اللغوي للهجة الصفاوية في ضوء الفصحى واللغات السامية**، منشورات جامعة مؤتة، ط1.

عبابنة، يحيى، (2000) **اللّغة المؤابية في نقش ميشع، دراسة صوتيّة صرفيّة دلاليّة مقارنة في ضوء الفصحى واللغات الساميّة**، منشورات جامعة مؤتة- الأردن.

عبابنة، يحيى، (2005) **علم اللغة المعاصر، مقدمات وتطبيقات**، دار الكتاب الثقافي- الأردن.

عبابنة، يحيى،(1984) **في المصطلح النحوي البصري من سيبويه إلى الزمخشري** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك/الأردن.

عبابنة، يحيى،(1993) **أثر التحوّلات الأسلوبيّة في تغيير الإعراب في الآيات والشواهد الشعرية، مجلّة أبحاث اليرموك**، المجلد 11، العدد 1، ص:123.

عبابنة، يحيى،(2000) **التطوّر السيميائي لصور الكتابة العربيّة، دراسة تاريخية مقارنة بين العربيّة والكتابات السامية**، منشورات جامعة مؤتة.

عبابنة، يحيى،(2000) **دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربيّة**، دار الشروق، عمّان، ط1.

العبّادي، أحمد بن القاسم،(1983) **رسالة في اسم الفاعل**، تحقيق ودراسة محمد حسن عوّاد، دار الفرقان، ط1.

عبد التواب، رمضان، **بحوث ومقالات في اللغة**،(1988) مكتبة الخانجي.
عبد التواب، رمضان،(1983) **التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه**، مكتبة الخانجي- القاهرة، ودار الرفاعي – الرياض، ط1.
عبد الرحيم، عبد الجليل (1981) **لغة القرآن الكريم**، مكتبة الرسالة الحديثة- عمان.
عبدالباقي، ضاحي، (1985) **لغة تميم دراسة تاريخية وصفية**، القاهرة.
عبدالتواب، رمضان، (1982) **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي** مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، ط1.
عبدالتواب، رمضان،(1967) **لحن العامّة والتطوّر اللغوي** ، ط1، القاهرة.
عبدالتواب، رمضان،(1999) **فصول في فقه العربيّة**، مكتبة الخانجي،ط6.
عبدالجليل، عبدالقادر، (1998) **علم الصرف الصوتي**، دار أزمنة، عمّان ط.
العجّاج، عبدالله بن رؤبة، (د. ت) **ديوان العجّاج** ، رواية عبدالملك بن قريب، تحقيق عبدالحفيظ السلطي، مكتبة أطلس، دمشق.
العجلي، (د. ت) **ديوان الأغلب العجلي**، ضمن (شعراء أمويّون) تحقيق نوري حمودي القيسي، عالم الكتب – بيروت.
العجلي، أبو النجم،(1981) **ديوان أبي النجم**، شرح علاء الدين آغا، النادي الأدبي، الرياض.
العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر(د. ت) **لسان الميزان**، دار الفكر، بيروت.
العكبري، أبو البقاء، (1979) **إملاء ما منّ به الرحمن**، بيروت.
العكبري، أبو البقاء، **التبيين**، تحقيق عبدالرحمن سليمان العثيمين، لبنان – بيروت.
العكبري، أبو البقاء،(1987) **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق محمد علي البجاوي، دار الجيل –بيروت، ط2.
العكبري، أبو البقاء،(2001) **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق غازي مختار طليمات وزميله، دار الفكر بيروت ودمشق.
العكبري، عبدالواحد بن برهان، (1984) **شرح اللمع**، تحقيق فائز فارس، الكويت، ط1.

العكبيري، أبو البقاء، (1996) **إعراب القراءات الشواذ**، تحقيق محمد السيد أحمد عَزّوز، مكتبة عالم الكتب، ط1.

العمادي، لأبي السعود محمد،(1994) **تفسير أبي السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، دار إحياء التراث – لبنان، ط4، م.

عمايرة، إسماعيل، (1993) **معالم دراسة في الصّرف، الأقيسة الفعلية المهجورة**، دار حنين، عمان، ط2.

عيد، محمد، (1980) **النّحو المصفى**، القاهرة.

العيني، بدرالدين محمود بن أحمد، (د. ت) **شرح المراح في التصريف**، تحقيق عبدالستار جواد.

العيني، محمود بن أحمد، (د. ت) **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، مطبوع مع خزانة الأدب، دار صادر– بيروت.

الغنوي، طفيل،(1968) **ديوان طفيل الغنوي**، تحقيق محمد عبدالقادر أحمد، دار الكتاب الجديد – بيروت، ط1.

الفارسي، أبو علي، الحسن ين أحمد، (1987)، **حجة القراءات السبعة**، تحقيق بدرالدين قهوجي، وبشير جويحاتي، دار المأمون للتراث – دمشق، ط1.

الفرّاء، يحيى بن زياد، (د. ت) **معاني القرآن**، تحقيق محمد علي النجار وآخرين.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد،(1980) **كتاب العين**، تحقيق مهدي المخزومي وآخرين، وزارة الثقافة والإعلام العراقية.

الفراية، نضال محمود،(2003) **الأنماط اللغوية النّادرة، دراسة وصفية تحليلية في نوادر اللحياني** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة.

الفرزدق، همام بن غالب، (1983) **ديوان الفرزدق**، الجزء الثاني، ضبطه إيليا الحاوي، الشركة العالمية للكتاب، بيروت ط2.

الفرزدق، همام بن غالب، **ديوان الفرزدق**،(1960) الجزء الأول دار صادر، بيروت.

فليش، هنري، (1966) **العربيّة الفصحى نحو بناء لغوي جديد**، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ط1.

فنددريس، (1950) **اللغة**، ترجمة عبدالحميد الدّاخلي وزميله، القاهرة.
الفيروز آبادي، (د. ت) **القاموس المحيط**، دار الجيل –بيروت، لبنان.
الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، (1407هـ) **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**، تحقيق محمد المصري، جمعية إحياء التراث – الكويت، ط1.
الفيومي، أحمد بن محمد، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، القاهرة.
القاضي، عبد الفتاح،(1403هـ) **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، "من طريقي الشاطبية والدرّة"**، نشر مكتبة الدار بالمدينة المنوّرة، ط1.
القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن، (1986) **الاستغناء في الاستثناء**، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1.
القرطبي، أبو عبدالله بن أحمد،(1952) **الجامع لأحكام القرآن**، تصحيح أحمد عبدالعليم البردوني، دار الكتاب العربي.
القرطبي، ابن مضاء،(1982) **كتاب الردّ على النّحاة**، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، ط2.
القلانسي، أبو العزّ، (1984) **إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر**، تحقيق عمر حمدان الكبيسي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1.
القمّي، الحسن بن محمد، (د. ت) **غرائب القرآن ورغائب الفرقان**، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
القنوجي، صديق بن حسن، (1978) **أبجد العلوم**، تحقيق عبدالجبار زكّار، دار الكتب العلمية– بيروت.
فيرستيغ، كيس،(2003) **عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي**، ترجمة محمود كناكري، عالم الكتب الحديث، إربد– الأردن، ط2.
القيسي، مكّي بن أبي طالب، (1981) **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، تحقيق محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط2
القيسي، مكّي بن أبي طالب، (1984) **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق ياسين محمد، دار المأمون، دمشق، ط2، وتحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة.

القيسي، مكّي بن أبي طالب، (1984)**الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة**، تحقيق أحمد حسن فرحان، دار عمّار –عمّان، ط1.

القيسي، مكي بن أبي طالب،(1982) **التبصرة في القراءات السبع**، تحقيق محمد غوث الندوي، الدار السلفية، الهند، ط2.

كرد علي، محمد،(1912) **رسائل البلغاء**، عني بجمعها محمد كرد علي، دار الكتب العربية الكبرى، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط2.

الكفوي، أبو البقاء،(1974) **الكليات**، تحقيق عدنان درويش وزميله، دمشق.

كناعنة، عبدالله، (1997) **أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربيّة**، دراسة لغوية، وزارة الثقافة– عمّان.

الكنغراوي، عبد القادر، (1371 هـ) **الموفي في النّحو الكوفي**، دمشق.

اللبدي، محمد سمير، (1985) **معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة**، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الفرقان– عمان، ط1.

مالبرج، باترل،(1985) **الصوتيات**، ترجمة محمد حلمي هليل، المنظمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم، الخرطوم.

الماوردي، أبو الحسن، (د. ت) **النكت والعيون "تفسير الماوردي"**، حبيب راجعه السيد بن عبدالمقصود، نشر مؤسسة الكتب الثقافيّة، مصر.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (د. ت) **الكامل في اللغة والأدب**، مكتبة المعارف– بيروت.

المبرد، محمد بن يزيد، (1994) **المقتضب**، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي– القاهرة، ط3.

المتنبي، أحمد بن الحسين، (2001)**شرح ديوان المتنبي**، وضعه عبدالرحمن البرقوقي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1.

محمد بن محمد، (1415هـ) **إتقان ما يحسن من الأخبار الدائرة على الألسن**، تحقيق خليل محمد الغزّي، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، ط1.

المخزومي، مهدي، (1986) **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، بيروت، لبنان، ط3.

المرادي، المعروف بابن أمّ قاسم، (د. ت) **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق عبدالرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الزهرية.

المرادي، المعروف بابن أمّ قاسم (1973)، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، المكتبة العربيّة- حلب، ط1.

المسدّي، عبدالسلام، (1977) **الأسلوب والأسلوبيّة، نحو بديل ألسني في نقد الأدب**، الدار العربي للكتاب، ليبيا- تونس.

المصاروة، جزاء،(2000) **دور اللهجة في توجيه القراءات القرآنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة/الأردن.

مطر، عبدالعزيز، (1983) **ظواهر نادرة في لهجات الخليج العربي**، دار قطري بن الفجاءة، قطر.

المعري، أبوالعلاء،(1964) **رسالة الغفران**، دار صادر، بيروت.

المقدسي، أبو شامة، (1349) **إبراز المعاني في حرز الأماني** ، القاهرة.

المقرىء، أبو طاهر، (1986) **العنوان في القراءات السبع**، تحقيق زهير زاهر وخليل العطية، عالم الكتب- بيروت، ط2.

الملخ، حسن خميس، (2001) **نظرية الأصل والفرع في النحو العربي**، دار الشروق، عمّان، ط1.

النايلة، عبدالجبار علوان، (1988) **الصّرف الواضح**، الموصل.

النحاس، أبو جعفر، (1977) **إعراب القرآن**، تحقيق زهير غازي زاهر، بغداد.

النسفي، عبدالله بن أحمد،(1988) **تفسير النسفي**، دار الكتاب العربي – بيروت.

النشّار، عمر بن قاسم، (1959) **المكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرّر**، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط2.

وافي، علي عبدالواحد،(1972) **فقه اللغة**، دار النهضة مصر، القاهرة، ط7.

وهبة، مجدي،(1979) **معجم المصطلحات العربيّة في اللغة والأدب**، مكتبة لبنان – بيروت.